تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وُضع التقرير بواسطة:
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية
مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم

دائرة الشرق الأوسط
مكتب برنامج الشرق الأوسط

جدول المحتويات

مقدمة 1

ملخص تنفيذي 2

تقارير البلدان/الأراضي 9

مصر 9

العراق 17

الأردن 25

لبنان 32

المغرب 39

الضفة الغربية وقطاع غزة 46

اليمن 54

ملحق أ: منهجية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني: 62

ملحق ب: بيانات مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني 74

شكر وتقدير

مصر	د. هويدا عدلي ونجاد البرعي، المجموعة المتحدة
العراق	جمال الجواهري وحسن وهّاب، جمعية الأمل
الأردن	د. عايدة أسعد، وعايد تايم، مركز المعلومات والأبحاث – مؤسسة الملك حسين
لبنان	توني المير، جمعية الشباب المسيحيين
المغرب	نورالدين أشميل ومراد جروحي، جمعية التنمية
الضفة الغربية وقطاع غزة	إياد عنب، وباربرا حبيب، ولانا أبو حجله، ومحمد الشارف، وعلاء سليق، مؤسسة مجتمعات عالمية
اليمن	لينا العرياني، د. أروى الديرام، منظمة سول للتنمية

مديرو المشاريع

شركة نظم الإدارة الدولية

أليسون بويك – كلاركن
أليكس نيجاديان
فانيسا كولومب

المركز الدولي لقانون عدم الربح

كاثرين شيا
جينيفر ستيورت
مارجريت-آن سكوتي

لجنة التحرير

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: ماريام أفراسيابي، تشارلز كيامي **III**، سمر لوبيز، ساجدة أواتشوكي، أميرة طه
شركة نظم الإدارة الدولية: أليسون بويك – كلاركن
المركز الدولي لقانون عدم الربح: كريستين ماكجيني، كاثي شيا
الخبير الإقليمي (مستشار): هانية عسود

مقدمة

يسر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن تقدم الإصدار الثالث من *تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي يغطي الأحداث التي وقعت في عام 2013*. يعتمد هذا التقرير على القدرات المحلية والمعرفة لتقييم المكونات الأساسية لاستدامة قطاعات المجتمع المدني في مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب واليمن وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يوظّف هذا التقرير التعريف الواسع لمنظمات المجتمع المدني الذي وضعه مشروع القطاع غير الربحي المقارن في مركز دراسات المجتمع المدني التابع لجامعة جونز هوبكنز. تُعرّف منظمات المجتمع المدني في ضوء هذا التعريف بشكل واسع على أنها:

"أي منظمات، سواءً رسمية أو غير رسمية، ليست جزءًا من جهاز الحكومة، لا توزّع الأرباح على مديريها أو مشغليها، ذاتية الحكم، تكون المشاركة فيها مسألة حرية اختيار. يشمل هذا التعريف منظمات خدمة الأعضاء ومنظمات الخدمة العامة. ويدخل في هذا التعريف، بناءً على ذلك، مقدميّ الخدمات الصحية غير الربحية من القطاع الخاص، والمدارس، ومجموعات المناصرة، ووكالات الخدمة الاجتماعية، ومجموعات مكافحة الفقر، ووكالات التنمية، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المحلي، والاتحادات، والهيئات الدينية، والمنظمات الترفيهية، والمؤسسات الثقافية، وغيرها الكثير."[1]

إن *تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني* يلقي الضوء على كلٍ من التطورات والانتكاسات في استدامة قطاع منظمات المجتمع المدني، ويسعى جاهدًا للسماح بعمل مقارنات بين البلدان والأقاليم الفرعية مع مرور الوقت. يعتبر التقرير مصدرًا مفيدًا للمعلومات لمنظمات المجتمع المدني المحلية والحكومات والمانحين والأكاديميين وغيرهم من أجل فهم أفضل للجوانب الرئيسية لاستدامة قطاع منظمات المجتمع المدني ورصد هذه الجوانب.

إن منهجية تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني هي منهجية نوعية وتعتمد على الخبرة المحلية للممارسين والخبراء من منظمات المجتمع المدني لتطبيق أداة موحدة لتقييم وتصنيف سبعة أبعاد مترابطة لاستدامة منظمات المجتمع المدني: البيئة القانونية، القدرة التنظيمية، السلامة المالية، المناصرة، توفير الخدمات، البنية التحتية، الصورة العامة. تقوم لجنة تحرير مشكلة من خبراء فنيين وإقليميين بمراجعة تقرير كل فريق بهدف الحفاظ على معايير الجودة وتعزيز إمكانية المقارنة بين البلدان. للمرة الأولى، يسجل تقرير عام 2013 نقاط أبعاد الاستدامة على مقياس من 1 إلى 7، بحيث تشير نقطة 1 إلى قطاع مجتمع مدني متطور جدًا يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة، وتشير نقطة 7 إلى قطاع هش غير مستقر يعاني من مستوى منخفض من النمو. وقد سجلت الإصدارات السابقة من التقرير الفئات الواسعة التي تندرج تحت: الاستدامة المحسنة، والاستدامة المتطورة، والاستدامة المعاقة. هناك مزيد من التفاصيل متاحة حول المنهجية المستخدمة لتصنيف كل بُعد في ملحق أ.

ينبغي أن يلاحظ القرّاء أن هذا التطبيق يركّز على الوضع على الأرض في عام 2013. تلاحظ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن التطورات في الدول السبعة التي يغطيها هذا التقرير تواصل اضطرابها وأن الوضع في الكثير من هذه البلدان يختلف بشكل كبير الآن عما كان عليه في عام 2012.

ما كان لإصدار من هذ النوع أن يخرج إلى الوجود بدون مساهمات من عديد من الأفراد. ونخص بالشكر والتقدير منفذي منظمات المجتمع المدني المسئولين عن صدور تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني الذي يظهر في صفحة ii. كما نود أيضًا أن نعرب عن أعمق العرفان بالجميل إلى كل ممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية وخبرائهم، وشركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمانحين الدوليين الذين شاركوا في فِرق المجموعة الخبيرة في كل بلد، حيث تعتبر درايتهم، وأبحاثهم، وملاحظاتهم، وإسهاماتهم بمثابة الأساس الذي يرتكز عليه تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني.

[1] نحو تمكين بيئة قانونية للمجتمع المدني، بيان المؤتمر السنوي السادي عشر لزملاء جون هوبكينز الدوليين حول العمل الخيري، نيروبي، كينيا. المجلة الدولية لقانون عدم الربح، مجلد 8، عدد 1، نوفمبر 2005.

ملخص تنفيذي

يقوم *تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* بتقييم قوة قطاعات منظمات المجتمع المدني وقابليتها للحياة في مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن.

ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة مضطربة في عام 2013. شهدت العديد من الأماكن عدم استقرار سياسي أثناء العام. في مصر، اندلعت احتجاجات شعبية واسعة تبعها إقصاء الرئيس محمد مرسي في يوليو من عام 2013 وعيّن القادة العسكريون حكومة مؤقتة. وشهدت المغرب ركودًا سياسيًا بعد أن ترك حزب الاستقلال الحكومة. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ظلت العلاقات بين الحزبين السياسيين الفلسطينيين الرئيسيين – فتح وحماس – متوترة في حين تحملت السلطة الفلسطينية ضغوط سياسية ومالية شديدة واستمرت في المخاطرة بتلقي النقد في مقابل متابعة محادثات السلام المتوقفة مع إسرائيل. وبقيت الحكومة الانتقالية في اليمن، التي تولت السلطة في بداية عام 2012، هشة أثناء العام. وفي الوقت ذاته، كانت هناك دعوات متواصلة للإصلاح السياسي في الأردن.

ظل الأمن أيضًا يشكل أحد القضايا في جميع أنحاء المنطقة. في العراق، تدهور الموقف الأمني بشكل خطير في عام 2013 مع زيادة وتيرة الهجمات الإرهابية. وفي اليمن، ظل العنف السياسي الذي تمارسه الجماعات المسلحة بما في ذلك تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية أحد القضايا أثناء العام. أما الحرب الأهلية وما ترتب عليها من كارثة إنسانية في سوريا والتي لا يغطيها تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني فقد كان لها تأثير ممتد في البلدان التي يغطيها التقرير في هذا الإصدار مع استقبال العراق والأردن ولبنان لإعداد كبيرة من اللاجئين.

وظلت الدول السبعة والأراضي التي يغطيها تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نضال اقتصادي. يتعامل الكثير من هذه البلدان مع معدلات مرتفعة من البطالة. طبقًا لمنظمة اليونسكو، في الربع الرابع من عام 2013 كان معدل البطالة 21.4 بالمائة في الضفة الغربية و41.5 بالمائة في قطاع غزة. كانت معدلات البطالة بين الشباب 33.1 بالمائة في الضفة الغربية و61.7 بالمائة في قطاع غزة. وكان معدل البطالة في اليمن 40 بالمائة. ويلاحظ تقرير المغرب أن البلاد واجهت تحديات اقتصادية في عام 2013.

كانت العديد من الاتجاهات التي تؤثر على المجتمع المدني جليةً في المنطقة في عام 2013. في حين أن العديد من الحكومات اتخذت إجراءات لإغلاق المجال المدني أثناء العام، فإن هناك دول أخرى اعترفت بشكل متزايد بتأثير القطاع من خلال الحوار الرسمي والوثائق. وفي الوقت نفسه، ظلت الحرب الدائرة في سوريا تؤثر على البلدان المجاورة في العراق والأردن ولبنان مما أثر على الأبعاد العديدة لاستدامة منظمات المجتمع المدني بما في ذلك تقديم الخدمات والقدرة التنظيمية والسلامة المالية والصورة العامة.

إغلاق المجال المدني

اتخذت العديد من الحكومات في المنطقة إجراءات لإغلاق المجال المدني أثناء عام 2013، الأمر الذي عكس اتجاهات في أجزاء أخرى من العالم.

كان الموقف في مصر على وجه التحديد صارخًا. في يوليو من عام 2013، أدانت أحد محاكم القاهرة ثلاثة وأربعين شخصًا من منظمات أجنبية غير حكومية – وهي منظمات تعمل بشكل أساسي في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان – بدعوى عملها بدون تصاريح وتلقيها تمويلًا أجنبيًا بدون إذن مسبق من الدولة. وفي أغسطس من العام نفسه، بعد إقصاء إدارة مرسي، أخلت قوات الأمن بشكل عنيف الاعتصامات الحاشدة في ميدانيّ رابعة العدوية والنهضة لتقتل مئات من الناس. وفي سبتمبر في العام نفسه، حظرت أحد المحاكم المصرية جماعة الإخوان المسلمين ومنعت أنشطتها. وبعد ذلك بشهرين، أصدرت وزارة العدل قرارًا يطالب البنوك بتجميد حسابات 1055 منظمة غير حكومية زعمت الوزارة أنها لديها انتماءات للإخوان المسلمين. وعلى مدار العام، رفضت وزارة التضامن الاجتماعي الإذن لمنظمات معروفة ومحترمة بتلقي تمويلًا أجنبيًا لمشاريعها. وفي نوفمبر، أقرت الحكومة المؤقتة قانون رقم 107 لعام 2013 حول التجمعات العامة والذي تم انتقاده لكونه يقيّد من حق تكوين الجمعيات. وطُبق القانون لأول مرة بعد إقرارة بيومين عندما تم إلقاء القبض على عشرات من النشطاء الذين احتجوا على مسودة فقرة في الدستور تسمح بمحاكمة المدنيين في محاكم عسكرية ووجهت إليهم لاحقًا اتهامات بانتهاك القانون الجديد، ومن بين هؤلاء الذين حوكموا بعضٌ من أبرز النشطاء الذين شاركوا في ثورة عام 2011.

علاوةً على تأثيرها في البيئة القانونية، فإن هذه الإجراءات أثرت على عددٍ من الأبعاد الأخرى لاستدامة منظمات المجتمع المدني في مصر أثناء العام، فقد ضعفت السلامة المالية للقطاع مع مواجهة المنظمات غير الحكومية تحديات خطيرة في مجال تلقي التمويلات الأجنبية، وتراجعت المناصرة بعد أن أصبح المواطنون أقل استعدادًا للاشتراك في المظاهرات العامة، وتدهور تقديم الخدمات عندما جمّدت الحكومة

الحسابات المصرفية للمنظمات غير الحكومية التي كانت تقدم خدمات حرجة، وتأثرت الصورة العامة لأن إجراءات الحكومة أظهرت الرؤية العامة للقطاع بشكل سلبي.

واجهت منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة أيضًا زيادة في التدخل الحكومي في عام 2013، بما في ذلك المعوقات البيروقراطية على العمليات ومضايقة موظفي البرنامج. واصلت وزارة الداخلية المفروضة بحكم الواقع في قطاع غزة التدخل في شئون منظمات المجتمع المدني خاصة تلك المنظمات التي تقدم الخدمات للشباب وتنفذ الأنشطة المرتبطة بحقوق الإنسان والديمقراطية وحل الصراعات. في عام 2013، أصدرت الوزارة القائمة بحكم الواقع قرارين منحاها صلاحيات واسعة للتدخل في عمل المنظمات الموجودة في قطاع غزة. على سبيل المثال، يطلب القرار رقم 61 من منظمات المجتمع المدني الإشعار أو طلب الموافقة على إجراءات مالية معينة على الرغم من أن قانون المنظمات غير الحكومية لا ينص على مثل هذا المطلب. في الضفة الغربية، واصلت الحكومة تدخلها في عمليات منظمات المجتمع المدني عن طريق رفض إصدار تصاريح الفعاليات وتعليق عمل المنظمات بشكل تعسفي.

في الأردن وفي حين أظهرت الحكومة بعض الاستجابة لمطالب المزيد من الديمقراطية، فقد حجبت أكثر من 300 موقع إليكتروني في عام 2013 بموجب تعديلات عام 2012 على قانون الصحافة والنشر الذي يتطلب من المواقع الإليكترونية، خاصة مواقع الأخبار، أن تكون مسجلة لدى الحكومة. أشار تقرير صادر عن نقابة الصحفيين الأردنيين في عام 2013 إلى انخفاض الناتج في حرية الصحافة من 51.5 بالمائة تقريبًا إلى 44 بالمائة.

في المغرب، اشتركت الحكومة في حوار وطني حول دور المجتمع المدني، كما هو موصوف أدناه. ومع ذلك ففي الوقت ذاته، قوضت عدة حلقات من حرية الصحافة وحرية التعبير. على سبيل المثال، حُبس أحد الطلاب لنشره فيديو أهان فيه الملك محمد السادس.

وفي العراق، تعرضت منظمات المجتمع المدني للمضايقات بشكل متزايد من جانب ضباط الأمن الوطني والشرطة المحلية وهذا يرجع في جزء منه إلى الوضع الأمني المتردي للبلاد.

الاعتراف الحكومي المتنامي بالمجتمع المدني

في الوقت الذي قيّدت فيه بعض الحكومات المجال المدني، فإن هناك حكومات أخرى قد اعترفت بدور القطاع في المجتمع من خلال الحوارات الرسمية والوثائق.

شاركت دولتان – وهما المغرب واليمن – في حوارات وطنية مع المجتمع المدني في عام 2013. وفي المغرب، اشتركت ما يقرب من 10000 جمعية في حوار وطني حول دور المجتمع المدني ترتب عليه 140 توصية حول دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. ألقى الحوار الضوء على الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات القانونية وكذلك زيادة الوصول إلى التمويل وبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني. في حين كانت المشاركة قوية، فإن الجمعيات الرئيسية رأت هذا الحوار على أنه محاولة أخرى من جانب الحكومة للتحكم في المجتمع المدني وقامت بناءً على ذلك بمقاطعة الفعالية وتنظيم حوارها الخاص بها.

في اليمن، اعترفت الحكومة بشكل متزايد بدور المجتمع المدني من خلال عمليات رسمية وسياسات. وشارك ما يزيد على 500 ممثل من الأحزاب السياسية، من النساء والشباب وممثلين عن المجتمع المدني، في مؤتمر الحوار الوطني في مارس من عام 2013. وعند ختامه في يناير من عام 2014، أصدر المؤتمر توصيات حول التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وطبيعة الدولة، ومكونات دستور جديد. في الوقت ذاته، أعاد إطار المساءلة المتبادلة، الذي تم إقراره في سبتمبر من عام 2012، تأكيد التزام الحكومة بإقامة شراكة فعّالة مع منظمات المجتمع المدني. أدى الاتفاق المبدئي حول إطار المساءلة المتبادلة إلى تبني إطار الشراكة الجديد بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في سبتمبر من عام 2013. يقدم إطار الشراكة خطوط إرشادية واضحة للتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة ويتضمن تركيزًا على تنفيذ البرامج بناءً على احتياجات المجتمع وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني.

في إقليم كوردستان العراق، صدّق برلمان الإقليم ووقعّت منظمات المجتمع المدني على *اتفاق كوردستان حول الشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية في إقليم كوردستان العراق* في عام 2013. يضع الاتفاق الأساس لشراكة أقوى وأكثر فاعلية بين السلطات العامة وقطاع المجتمع المدني، ويهدف إلى تمكين منظمات المجتمع المدني في إقليم كوردستان العراق للتعبير عن آرائه والمشاركة في تصميم السياسات والقوانين وتنفيذها. ولسوء الحظ، توقفت مبادرة لوضع سياسة تعاون مماثلة على المستوى الاتحادي في العراق في عام 2013.

في الضفة الغربية وقطاع غزة، أطلق مركز تطوير المؤسسات الأهلية – بالتعاون مع الشبكات الأربع الشاملة للمنظمات غير الحكومية – أطلق الإطار الاستراتيجي لقطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية 2013-2017. يهدف الإطار الاستراتيجي إلى إعطاء منظمات المجتمع المدني الفلسطينية توجيهًا على مدار السنوات الخمس القادمة في التعامل مع القضايا الوطنية الرئيسية بما يتماشى مع أجندة التنمية

الوطنية وأولوياتها. في حين أن الإطار يقوده منظمات المجتمع المدني إلا أنه قد وُضع من خلال عملية شاملة تتضمن منظمات المجتمع المدني والحكومة والمانحين والقطاع الخاص.

في الأردن، في الوقت الذي لم يتم وضع مستندات سياسة رسمية، فإن منظمات المجتمع المدني كان لها خطوط اتصالات مباشرة أكثر مع الحكومات المحلية والاتحادية في عام 2013. علاوةً على المشاركة في لجان حكومية عديدة ومناقشات حول السياسات، فإن منظمات المجتمع المدني أنشأت مذكرات تفاهم مع وزارات عديدة وكذلك شراكات مع المجالس البلدية لتنفيذ مشروعات في المحافظات.

استجابة منظمات المجتمع المدني لأزمة اللاجئين السوريين وتأثرهم بها

ظلت الحرب الدائرة في سوريا تؤثر على البلدان المجاورة، وخاصة العراق والأردن ولبنان. مع نهاية العام، كان هناك ما يزيد عن 200000 لاجيء في العراق، وحوالي 600000 لاجيء في الأردن، وما يقارب 880000 لاجيء في لبنان. وفي الوقت الذي انهمرت فيه مساعدات أجنبية كبيرة على هذه البلدان لدعم أعداد اللاجئين المتزايدة، فإن تواجد اللاجئين أدى إلى توتر الخدمات المحلية وتشتيت منظمات المجتمع المدني عن أنشطتها المنتظمة، وأدى في الوقت ذاته إلى توتر العلاقات بين اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم. ونتيجة لذلك، تأثرت منظمات المجتمع المدني في هذه البلدان الثلاثة بشكل إيجابي وسلبي عبر الأبعاد العديدة للاستدامة بما في ذلك تقديم الخدمات والقدرة التنظيمية والسلامة المالية والصورة العامة.

لعبت منظمات المجتمع المدني في هذه البلدان الثلاثة دورًا رئيسًا في تقديم الخدمات إلى اللاجئين. في لبنان، على سبيل المثال، اعتمدت الحكومة تقريبًا بشكل كلي على منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم إلى اللاجئين، بما في ذلك الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والدعم النفسي وتوفير المياه والطعام والمأوى والنظافة العامة والإمدادات والبطانيات والملابس.

شهدت كل هذه البلدان الثلاثة زيادة في دعم المانحين فيما يتعلق بأزمة اللاجئين. ومع ذلك، فإن هذا لم يكن له نفس التأثير على القطاع. أدى التغير في أولويات التمويل بمنظمات المجتمع المدني إلى تعديل برامجها من أجل أن تكون مؤهلة للتمويلات. وكانت منظمات المجتمع المدني القادرة على تعديل أنشطتها أو كانت مركزة بالفعل على هذه القضايا هي التي حصلت على تمويل وافر. على الجانب الآخر، كافحت بعض منظمات المجتمع المدني الأخرى للوصول إلى التمويل لأنشطتها المنتظمة. في لبنان، التي امتصت العدد الأكبر من اللاجئين، قلل هذا التغير في التمويل عدد المشاريع التي تدعم المجتمعات المحلية بشكل مباشر.

كان لاستجابة منظمات المجتمع المدني لأزمة اللاجئين تأثيرًا إيجابيًا على القدرة التنظيمية للقطاع. لاحظ تقرير الأردن أن العديد من المنظمات على المستوى الوطني التي ركّزت على أزمة اللاجئين السوريين قد اكتسبت خبرة جديدة ترفع من كفاءة ونطاق البرامج التي قدمتها هذه المنظمات إلى المجتمع الأردني المحلي. تشاركت هذه المنظمات مع منظمات دولية وفتحت فروع خارج عمان. كما زاد التوظيف في منظمات المجتمع المدني في الأردن في عام 2013 استجابة لتدفق اللاجئين السوريين مع بحث منظمات المجتمع المدني عن موظفين إضافيين ومتطوعين للعمل على هذه القضية. وفي لبنان، وعلى الرغم من أن القليل من المانحين هم الذين استثمروا في تطوير القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على الأزمة السورية، فإن العديد من منظمات المجتمع المدني كانت قادرة على البناء على قدراتها الموجودة وشبكاتها المجتمعية للاستجابة إلى احتياجات اللاجئين.

كان تأثير أزمة اللاجئين على الصورة العامة للقطاع مختلطًا. في الأردن، كان لدى الجمهور معرفة واسعة بدور منظمات المجتمع المدني – بما في ذلك المنظمات الدولية مثل مؤسسة إنقاذ الطفل ولجنة الإنقاذ الدولية – في تقديم الإغاثة للاجئين السوريين. ومع ذلك، وفي لبنان، قد تكون الصورة العامة قد تراجعت مع تزايد إحباط المجتمعات اللبنانية من مستوى الدعم المعاد توجيهه من احتياجاتهم إلى احتاجات اللاجئين السوريين.

اتجاهات في الاستدامة

ظلت استدامة منظمات المجتمع المدني في المنطقة في حالة تطور في عام 2013. ظلت النقاط لكلٍ من الأبعاد الفردية والاستدامة الكلية في كل البلدان والأراضي تقع في فئات الاستدامة المتطورة والاستدامة المعاقة. لم يكن هناك نقاط في المنطقة في فئة الاستدامة المحسنة.

ظلت لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة تتمتع بأعلى مستويات الاستدامة العامة. وتحسنت الاستدامة العامة في الأردن واليمن في عام 2013. ومع هذا التحسن، ارتفع المستوى العام للاستدامة في الأردن إلى فئة الاستدامة المتطورة.

تدهورت الاستدامة العامة في عام 2013 في مصر التي لديها الآن أقل مستويات الاستدامة.

بقيت السلامة المالية البعد الأضعف لاستدامة منظمات المجتمع المدني في المنطقة، مع وقوع خمسة من البلدان والأراضي السبعة في فئة الاستدامة المعاقة، ولم تتحسن السلامة المالية في أي بلد في عام 2013. عانت قطاعات منظمات المجتمع المدني في مصر واليمن من المستويات الأضعف للسلامة المالية وتدهور كلا البلدين بصورة أكبر في عام 2013. في مصر، زادت السلطات من تقييد الوصول إلى التمويل الأجنبي مما أثر بشكل خاص على منظمات حقوق الإنسان التي تعتمد بالدرجة الأولى على مثل هذا التمويل. انخفض التمويل الموجه إلى قطاع منظمات المجتمع المدني المحلية نظرًا للتنافس المتزايد مع منظمات المجتمع المدني الدولية. تمتعت منظمات المجتمع المدني في لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة بأقوى مستويات السلامة المالية مع وقوع النقاط في فئة الاستدامة المتطورة.

استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البلد/الأراضي	2011	2012	2013
مصر	معاقة	معاقة	معاقة 5.3
العراق	متطورة	متطورة	متطورة 4.9
الأردن	معاقة	معاقة	متطورة 5.0
لبنان	متطورة	متطورة	متطورة 4.1
المغرب	متطورة	متطورة	متطورة 4.8
الضفة الغربية – قطاع غزة	متطورة	متطورة	متطورة 4.3
اليمن	معاقة	معاقة	معاقة 5.1

بقيت القدرة التنظيمية أيضًا بعدًا ضعيفًا من أبعاد الاستدامة مع بقاء خمسة بلدان وأراضي من أصل سبعة في فئة الاستدامة المعاقة. على الرغم من أن القدرة التنظيمية في اليمن تحسنت في عام 2013 نظرًا لانتشار التدريب الموجه وفرص بناء القدرات المتاحة من جانب المانحين، إلا أنها بقيت فيها جنبًا إلى جنب مع الأردن الأضعف في هذا البعد. تمتعت منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة بأقوى مستويات القدرة التنظيمية في المنطقة يتبعها لبنان ويقع كليهما في فئة الاستدامة المتطورة.

كانت الأبعاد الأقوى لاستدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المناصرة وتقديم الخدمات. تحسنت المناصرة في الأردن والعراق واليمن في عام 2013. في خلال العام، كان لمنظمات المجتمع المدني في الأردن تأثير أكبر واتصال مباشر مع صنّاع القرار واشتركت في العديد من اللجان الحكومية. في الوقت نفسه، وفي العراق، بدأت منظمات المجتمع المدني وحكومة إقليم كوردستان تنفيذ *اتفاق كوردستان حول الشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية في إقليم كوردستان العراق*، وحسنّت منظمات المجتمع المدني في وسط العراق من علاقاتها مع البرلمان واستخدمت اتصالاتها مع الحكومة وكذلك الإعلام الاجتماعي في الضغط والمناصرة وبناء الشبكات. حفّز الحوار الوطني في اليمن مشاركة بارزة في مجال المناصرة والمجال المدني. على سبيل المثال، دفعت منظمات المجتمع المدني بنجاح نحو الحصول على حصة مقدارها 30 لمشاركة المرأة والشباب في الحوار الوطني. علاوةً على ذلك، ولأول مرة، عمِلت منظمات المجتمع المدني مع الحكومة لتعديل التشريع الوطني ليتماشى مع اتفاقيات حقوق الإنسان الموقعة من جانب اليمن. وكان للعراق النقاط الأقوى في بعد المناصرة يتبعها لبنان.

تدهورت المناصرة في مصر في النصف الثاني من عام 2013 عندما قامت الحكومة المؤقتة التي عُينت بعد إقصاء مرسي باتخاذ إجراءات بشكل سريع لتقييد الأصوات المعارضة، بما في ذلك الاندلاع العنيف للاحتجاجات العامة وتمرير قانون مظاهرات مقيّد للغاية. حصلت مصر والأردن على أضعف النقاط في بعد المناصرة وكانتا البلدين الوحيدين اللذين وقعا في فئة الاستدامة المعاقة.

كان تقديم الخدمات هو البعد الوحيد الذي وقعت فيه كل البلدان والأراضي في فئة الاستدامة المتطورة. حصلت اليمن على النقاط الأضعف في هذا البعد. كان قطاع منظمات المجتمع المدني في لبنان هو الأقوى في تقديم الخدمات يليه الضفة الغربية وقطاع غزة. تدهور تقديم الخدمات في مصر بشكل كبير في عام 2013 عندما جمّدت الحكومة المؤقتة حسابات أكثر من 1000 جمعية إسلامية خيرية مقلصةً العديد من الخدمات الحيوية. وعلى الجانب الآخر، تحسّن تقديم الخدمات في العراق مع قيام العديد من منظمات المجتمع المدني في المنطقة المركزية ومنطقة إقليم كوردستان ببدء تقديم الخدمات إلى مجتمع اللاجئين السوريين، وبدء حكومة إقليم كوردستان توزيع الأموال على منظمات المجتمع المدني من أجل تقديم الخدمات.

حصلت مصر على البيئة القانونية الأضعف في المنطقة – كانت هي البلد الوحيد في فئة الاستدامة المعاقة في هذا البعد – وازداد الوضع سوءًا أثناء العام. كما هو موضح أعلاه، رفضت الحكومة وصول منظمات المجتمع المدني إلى التمويل الأجنبي، وجمّدت حسابات ما يزيد عن 1000 جمعية خيرية في سبتمبر وتبنت قانون في نوفمبر منح مسئولي الأمن سلطات تقديرية واسعة لتفريق الاحتجاجات بالقوة. على الجانب الآخر، أظهرت المغرب تحسنًا معتدلًا – على الرغم من أن المرسوم الذي ينظم منظمات المجتمع المدني به ثغرات ويكتنفه الغموض في بعض القضايا، مما يعزز من تلاعب السلطات – حصلت منظمات المجتمع المدني المغربية على مساحة أكبر لتنفيذ أنشطتها، والعمل علنًا والاتصال مع الشركاء المحليين والدوليين في عام 2013. على سبيل المثال، بدا أن السلطات تحظر أنشطة تكوين الجمعيات بشكل أقل. واصلت منظمات المجتمع المدني الاستفادة من أكثر البيئات القانونية تمكينًا في المنطقة.

واجهت البنية التحتية التي تدعم منظمات المجتمع المدني في المنطقة تغيرًا طفيفًا في عام 2013. ظلت اليمن تعاني من البنية التحتية الأضعف على الرغم من أنها أظهرت تحسنًا كبيرًا في عام 2013 بسبب الفرص الجديدة للتدريب وبناء القدرات، وكذلك وجود مجلس شراكة أعلى يوحّد منظمات المجتمع المدني والحكومة لتنفيذ إطار الشراكة الجديد بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، مما يوفر خطوط إرشادية واضحة للتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة. حصلت مصر ولبنان على النقاط الأقوى في البنية التحتية في المنطقة بوقوعهما في فئة الاستدامة المتطورة. في كلا البلدين، تتمتع منظمات المجتمع المدني بالوصول إلى العديد من خدمات بناء القدرات على الرغم من أن الائتلافات والشبكات لا تزال ضعيفة.

واجه بُعد الصورة العامة مقدار قليل من التغير في عام 2013 في لبنان – البلد الأقوى في هذا البعد – واليمن حيث أظهر كلا البلدين تحسنًا. تمتعت منظمات المجتمع المدني في لبنان بتغطية إعلامية أكبر في القضايا الاجتماعية التي أظهرت الدور الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني في المجتمع. في اليمن، اعترف الجمهور بدور منظمات المجتمع المدني في التعامل مع الأزمة الوطنية في عام 2013، واعترفت الحكومة والشركات بشكل متزايد بمنظمات المجتمع المدني بوصفها شركاء في التنمية، كما هو موضح أعلاه. على الجانب الآخر، تدهورت الصورة العامة للقطاع في مصر – وهي البلد الأضعف في هذا البعد – في عام 2013. استأنف الإعلام حملته السلبية ضد منظمات حقوق الإنسان وواصل اتهام المنظمات التي تتلقى تمويلًا أجنبيًا. كان العراق هو البلد الوحيد في فئة الاستدامة المعاقة في هذا البُعد مع استمرار وجود فهم ضعيف لدى الجمهور والحكومة والشركات بدور القطاع في المجتمع.

إن البيانات الرسمية عن حجم قطاع منظمات المجتمع المدني في المنطقة غالبًا ما تكون غير موثوقة أو غير متاحة. في حين أن حجم قطاعات منظمات المجتمع المدني وفقًا لسلطات التسجيل المحلية تتفاوت بشكل كبير، فإن كل الدول تقريبًا قد أفادت بوجود زيادة في عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة في عام 2013. لا تزال المغرب تمتلك القطاع المسجل الأكبر. وفقًا للأمين العام والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، تم تسجيل 11,899 منظمة مجتمع مدني جديدة في المغرب في عام 2013، مما يزد العدد المقدر لمنظمات المجتمع المدني في البلاد بما يصل إلى 110,000 منظمة. وفي مصر، أشارت قاعدة بيانات التضامن الاجتماعي أن عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة ارتفع من 37,500 في عام 2012 إلى 43,500 في عام 2013. في اليمن، كان هناك 9,701 منظمة مجتمع مدني مسجلة لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بنهاية عام 2013، وهي زيادة تصل إلى حوالي 600 منظمة منذ عام 2012. امتلك العراق أصغر قطاع رسمي بوجود 1,841 منظمة مسجلة فقط بنهاية عامة 2013، وهذه زيادة عن العدد السابق للمنظمات حيث بلغت 1,263 منظمة مع نهاية عام 2012. وفي إقليم كوردستان العراق كان هناك 1,400 منظمة مجتمع مدني مسجلة مع نهاية عام 2012 وفقًا لمديرية تسجيل منظمات المجتمع المدني في الإقليم. وفي لبنان، لا يوجد معلومات موثوقة عن عدد منظمات المجتمع المدني مع وجود إحصائيات تتفاوت من 5,000 إلى ما يزيد عن 30,000 منظمة.

خاتمة

كما هو موضح أعلاه، عاملت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منظمات المجتمع المدني بطرق مختلفة في عام 2013. في حين أن بعض البلدان – وأبرزها مصر – زادت من القيود المفروضة على المجتمع المدني، فإن هناك بلدان أخرى مثل المغرب واليمن اعترفت بشكل متزايد بدور القطاع في المجتمع من خلال الحوارات الرسمية والوثائق.

حتى في البلدان التي بدأت فيها الحكومات الاعتراف بالقطاع بشكل رسمي، ظلت القدرة التنظيمية الضعيفة والسلامة المالية تعيق تطور قطاعات منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ظلت العديد من منظمات المجتمع المدني تعاني من الروابط الضعيفة مع الدوائر المحلية واعتمدت على المانحين الأجانب للحصول على الدعم المالي، وخاصة تلك المنظمات التي تركز على المناصرة وحقوق الإنسان. تحتاج منظمات المجتمع المدني تطوير روابط أعمق مع مجتمعاتها، وتقديم الخدمات الضرورية، وتمثيل اهتمامات المواطنين من أجل زيادة استدامتها.

تقدم التقارير التالية عن البلدان والأراضي نظرة متعمقة حول قطاعات منظمات المجتمع المدني في مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، واليمن، والضفة الغربية وقطاع غزة. نأمل أن يجسّد هذا المسح السنوي الاتجاهات المفيدة لمنظمات المجتمع المدني، والحكومات، والمانحين، والباحثين في دعم تقدم قطاعات منظمات المجتمع المدني.

تصنيفات استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا								
البلد/الأراضي	استدامة منظمات المجتمع المدني	البيئة القانونية	القدرة التنظيمية	السلامة المالية	المناصرة	تقديم الخدمات	البنية التحتية	الصورة العامة
مصر	5.3	6.2	5.4	5.6	5.1	4.7	4.0	5.8
العراق	4.9	4.4	5.1	5.5	3.9	4.7	5.3	5.4
الأردن	5.0	5.0	5.5	5.3	5.1	4.7	5.0	4.7
لبنان	4.1	3.8	4.2	4.8	3.9	3.6	4.0	4.2
المغرب	4.8	4.7	5.2	5.5	4.1	4.6	5.0	4.4
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.3	4.9	4.0	4.9	4.4	3.7	4.1	4.4
اليمن	5.1	4.9	5.5	5.6	4.6	5.0	5.5	4.8

مصر

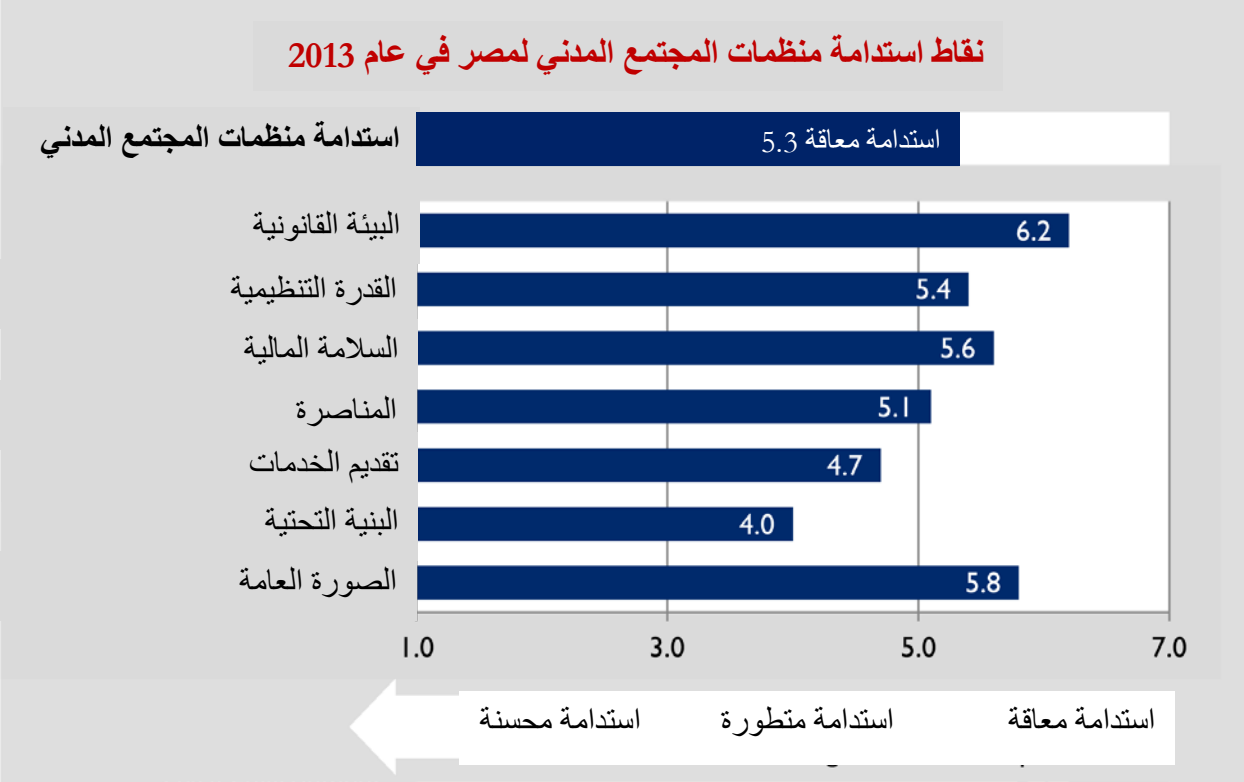

استدامة منظمات المجتمع المدني: 5.3

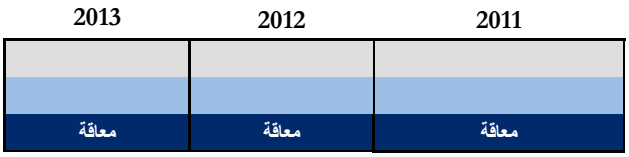

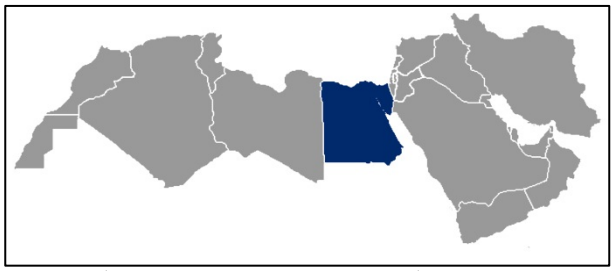

واجهت مصر احتجات شعبية واسعة في يوليو من عام 2013 عقب عام مضطرب تحت قيادة الرئيسي الإسلامي محمد مرسي الذي منح نفسه خلال هذا العام صلاحية دستورية واسعة عن طريق إصدار مراسيم. وتم إقصاء مرسي بدعم من الجيش في يوليو من عام 2013. وعقب هذا الإقصاء، عيّن قادة الجيش حكومة مؤقتة يقودها حازم الببلاوي وتشكلت في أغلبها من مسئولين أكثر اعتدالًا.

حقائق البلد *

العاصمة: القاهرة

نوع الحكم: جمهوري
السكان: 85,294,388 نسمة (إحصائية يوليو 2013)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القدرة الشرائية): 6,600 دولار (إحصائية 2013)

مؤشر التنمية البشرية: 110 (2013)

* العاصمة، ونوع الحكم، والسكان، وإجمالي الناتج المحلي في كل التقارير مستقاه من كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وهو متاح على الإنترنت على هذا الرابط: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/. كما أن مؤشر التنمية البشرية متاح على هذا الرابط: http://hdr.undp.org/en/statistic/.

بشّرت التحولات الدراماتيكية لصيف عام 2013 لوقت وجيز بالأمل في إمكانية فتح مساحة مدنية تحت قيادة رئيس الوزراء البيبلاوي ووزيره للتضامن الاجتماعي د. أحمد البوري. ومع ذلك، فأنه خلال شهر من تشكيل الحكومة الجديدة، قامت قوات الأمن بفض اعتصامات حاشدة في ميدانيّ رابعة العدوية والنهضة بشكل عنيف، لتقتل مئات الناس. وأنشأ البوري، وهو مؤيد معروف لحقوق العاملين، أنشأ لجنة تتألف بالكامل من ممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية لوضع مسودة لقانون جديد لمنظمات المجتمع المدني. وفي حين أن مسودة القانون الذي خرجت به اللجنة احتوى على أحكام إشكالية فإنه كان يعتبر واحد من أكثر القوانين الممكنة والمتقدمة في السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، فإن تم إيقاف مناقشته في النهاية وتلاشى التفائل الذي كان موجودًا لحريات أكبر للمجتمع المدني مع فرض إجراءات جديدة مقيّدة.

في يونيو من عام 2013، أدانت أحد محاكم القاهرة ثلاثة وأربعين شخصًا من خمس منظمات مجتمع مدني أجنبية – وبشكل أساسي المنظمات التي تعمل في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان – بدعاوى عملها بدون تصاريح وتلقي تمويل أجنبي بدون تصريح مسبق من الدولة. لم تتحسن البيئة لمنظمات المجتمع المدني بعد إقصاء مرسي. وفي الشهر التالي، اتخذت الحكومة المؤقتة منهجًا مقيّدا يستهدف المنظمات الإسلامية على وجه الخصوص، بما في ذلك تلك المنظمات المنتسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين. في سبتمبر من عام 2013، حظرت أحد المحاكم المصرية جماعة الإخوان المسلمين ومنعت أنشطتها. وبعدها بشهرين، أصدرت وزارة العدل قرارًا يطالب البنوك بتجميد حسابات 1055 منظمة مجتمع مدني ادعت الوزارة أنها لديها انتماءات إلى جماعة الإخوان المسلمين. تضمنت الحسابات المجمدة منظمات ضخمة مثل الجمعية الشرعية (منظمة إسلامية)، وجمعية أنصار السنة. أعلن قرار محكمة لاحق لهذا القرار أن تجميد الحسابات غير قانوني، لكن تصرفات الحكومة كانت قد أضرت بالفعل من سمعة هذه المجموعات، مما تسبب في انخفاضات كبيرة في التبرعات والمتبرعين للجمعيات الإسلامية. وفي ديسمبر، أعلنت الحكومة جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية.

ظلت حركات الاحتجات الاجتماعية والسياسية غير المسجلة نشطة في مصر في بداية ومنتصف عام 2013. على سبيل المثال، ادعت حركة تمرد أنها جمعت أكثر من 22 مليون توقيع على عريضة تطالب الرئيس محمد مرسي بالتنحي والسماح بعقد انتخابات رئاسية جديدة. وفرت هذه الحركات غير المسجلة وسائل للمواطنين الذين لم يكونوا يرغبوا في الظهور في المساحة العامة لنقل تظلماتهم وكان لها أثرًا على النتائج السياسية في عام 2013. وعلى الرغم من ذلك، فإن قدرة هذه المجموعات تقلصت بشدة بعد ذلك في هذا العام مع سعي الحكومة لتقليص المعارضة عن طريق شن حملة على الاحتجاجات والأصوات المعارضة في الإعلام.

يتكون المجتمع المدني في مصر من منظمات غير حكومية وجمعيات أخرى، ونقابات عمالية ومهنية، واتحادات، وغرف صناعية وتجارية، وجمعيات تعاونية، وشركات مدنية، وغيرها من الأشكال التنظيمية. أما المنظمات غير الحكومية وهي أكثر أشكال منظمات المجتمع المدني شيوعًا في مصر فتؤسس بموجب القانون رقم 84 لعام 2002 الخاص بالمنظمات غير الحكومية وتخضع للإشراف المالي والإداري من وزارة التضامن الاجتماعي (وزارة الشئون الاجتماعية سابقًا). طبقًا لقاعدة بيانات المنظمات غير الحكومية لوزارة التضامن الاجتماعي، فإن عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة ارتفع من 37500 في عام 2012 إلى 43500 في عام 2013 على الرغم من العقبات المستمرة التي فرضها القانون رقم 84 لعام 2002. ومن غير المعلوم كم هو عدد المنظمات النشطة من بين هذه المنظمات المسجلة.

البيئة القانونية: 6.2

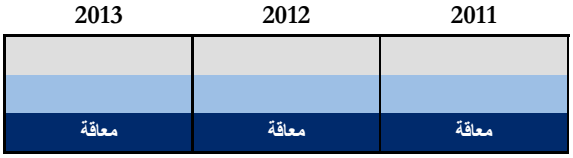

بعد إقصاء الرئيس مرسي في يوليو من عام 2013، شكّل الرئيس المؤقت لجنة لتعديل دستور عام 2012. في الوقت الذي اقترحت فيه اللجنة تعديلات بما في ذلك سلطات موسعة للجيش ونصت على محاكمات عسكرية للمدنيين، فإنها وسعّت بشكل كبير من الحقوق الدستورية وحريات المواطنين المصريين بطرق أخرى. حمت الفقرة 75 من الدستور المقترح بشكل صريح حق المواطنين في تأسيس الجمعيات غير الحكومية التي يكون لها حالة قانونية بناءً على إشعار. علاوةً على ذلك، تضمنت الفقرة بندًا يمنع التدخل الإداري في شئون الجمعيات بدون حكمة محكمة، وهي إضافة هامة في ضوء التدخل المتزايد في شئون المنظمات غير الحكومية بموجب القانون رقم 84 لعام 2002.

طبقًا للتغييرات الدستورية المقترحة، لن يتم تعديل القوانين لتتماشى مع الدستور حتى ما بعد الانتخابات البرلمانية المخطط لها عام 2015 بشكل مبدئي. وبناءً عليه فإن القانون رقم 84 لعام 2002 يبقى القانون الإطاري للمنظمات غير الحكومية. يعطي القانون للحكومة أرضيات واسعة لإعاقة إنشاء الجمعيات، وإعاقة أنشطتها، ووصولها للتمويل الأجنبي، وعضويتها في الشبكات الدولية والتحالفات. علاوةً على ذلك، يستخدم القانون لغة غامضة وواسعة، مثل "حظر ممارسة أي نشاط سياسي" أو "حظر الإضرار بالنظام العام" مما يعطي للحكومة سلطة

تقديرية واسعة لإعلان الجمعيات وأنشطتها غير مشروعة. يقدم القانون رقم 84 أيضًا عقوبات وسجن على أنشطة الجمعيات التي تعتبر غير قانونية. ويشمل كذلك عقوبة جماعية على كل أعضاء الجمعية العمومية للمنظمات غير الحكومية، مما يثبط الناس عن المشاركة في العمل العام.

واصلت السلطات الأمنية ووزارة التضامن الاجتماعي التدخل في عمل الجمعيات في عام 2013. ورفضت وزارة التضامن الاجتماعي السماح لمنظمات معروفة ومرموقة تلقي تمويل أجنبي للمشاريع. على سبيل المثال، تم رفض وصول منظمتي حقوق إنسان بارزتين إلى التمويل في عام 2013 – وهما المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء. ونتيجة لذلك، أوشكت المؤسستان على الإنهيار المالي. في يونيو من عام 2013، أدانت أحد محاكم القاهرة ثلاثة وأربعين شخصًا من خمس منظمات غير حكومية أجنبية لتلقيها تمويل أجنبي بدون تصريح، وأمرت المحكمة أيضًا المنظمات بوقف عملياتها في مصر ومصادرها أموالها. علاوةً على ذلك، جمّدت وزارة العدل بشكل مؤقت حسابات 1055 جمعية دينية أثناء العام، واعتبرت الحكومة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية. تعتقد بعض منظمات المجتمع المدني أن جهاز المخابرات العامة يتخذ القرارات النهائية فيما يتعلق بوصول منظمات المجتمع المدني إلى التمويل الأجنبي بينما يكون جهاز الأمن الوطني الذي يخضع لوزارة الداخلية مسئولًا عن جمع المعلومات حول المنظمات غير الحكومية.

واجهت منظمات المجتمع المدني أيضًا مشاكل فيما يخص التسجيل. أثناء عام 2013، رفضت وزارة العدل طلبات تسجيل العديد من المنظمات، ومن بينها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومعهد الأندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف. يطلب بعض المسئولين الحكوميين رشاوي لتسهيل التسجيل وغيرها من الإجراءات.

في نوفمبر من عام 2013، أصدرت الحكومة المؤقتة القانون رقم 107 لعام 2013 المختص بالتجمع العام. طبقًا لمنظمة هيومان رايتس واتش لحقوق الإنسان، يمنح القانون بشكل فعّال المسئولين الأمنيين سلطة تقديرية لحظر المظاهرات بناءً على أرضيات غامضة جدًا، ويسمح لضباط الشرطة بتفريق المظاهرات بالقوة إذا قام حتى متظاهر واحد بإلقاء حجر، ويضع عقوبات ثقيلة بالسجن بسبب انتهاكات غامضة مثل محاولة "التأثير على سير العدالة." تم تطبيق القانون لأول مرة في 26 نوفمبر – بعد يومين فقط من إقرار القانون – على نشطاء كان يتظاهرون خارج مجلس الشورى ضد فقرة في مسودة الدستور تسمح بالمحاكمات العسكرية للمدنيين حيث تم إلقاء القبض على عشرات من النشطاء وتم اتهامهم لاحقًا بانتهاك القانون الجديد، وكان من بين هؤلاء المعتقلين أحد أبرز النشطاء الذين اشتركوا في ثورة عام 2011.

بعد إقصاء الرئيس السابق محمد مرسي، أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي مبادرة لوضع مسودة قانون جديد للمنظمات غير الحكومية. دعى المرسوم الوزاري رقم 164 لعام 2013 لتشكيل لجنة للعمل على تعديل القانون. كان كل أعضاء اللجنة ممثلين عن منظمات غير حكومية وغيرها من الجمعيات. سلّمت اللجنة مسودة قانون إلى مجلس الوزراء في ديسمبر من عام 2013. في حين أن مسودة القانون كانت أكثر تمكينًا بشكل عام من غيرها من المسودات السابقة التي تم النظر فيها في مصر، فإنها احتفظت بعدد من القيود على المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص: الحواجز الموضوعة على التمويل الأجنبي، والقيود المفروضة على تسجيل المنظمات الأجنبية وأنشطتها، والحدود المفروضة على جمع التبرعات العامة، والحواجز الموضوعة على دخول في منظمات المجتمع المدني الطموحة.

بموجب القانون المصري، لا تدفع منظمات المجتمع المدني ضرائب على التبرعات والمنح القادمة من الخارج أو على المواد المستوردة مثل معدات المكاتب المطلوبة لأنشطتها. يجب أن تستخدم منظمات المجتمع المدني هذه المواد لتنفيذ أنشطتها ولا يمكنها بيع المواد بدون موافقة مسبقة من وزارة التضامن الاجتماعي لمدة خمس سنوات من تاريخ استيراد البضائع أو بدون دفع الضرائب الجمركية. علاوةً على ذلك، لا ينبغي على منظمات المجتمع المدني دفع ضرائب على العقود أو التوكيلات أو المنشورات أو التسجيلات. ولا ينبغي على منظمات المجتمع المدني دفع الضرائب على أي أبنية تمتلكها. يسمح القانون رقم 84 لمنظمات المجتمع المدني بكسب الدخل من تقديم السلع والخدمات.

يعاني العديد من مسئولي منظمات المجتمع المدني من الافتقار إلى المعرفة القانونية، بما في ذلك الفهم الأساسي لحقوقهم وواجباتهم بموجب القانون. لا تزال منظمات المجتمع المدني تحاول حل مشكلاتها مع وزارة التضامن الاجتماعي من خلال العلاقات الشخصية، بدلًا من حلها من خلال المحاكم لأن إجراءات التقاضي بطيئة. وقد أدت هذه الممارسة السائدة في بعض الحالات إلى الفساد. هناك منظمات مثل المجموعة المتحدة ونقابات المحامين الإقليمية تفهم القوانين التي تحكم عملهم.

القدرة التنظيمية: 5.4

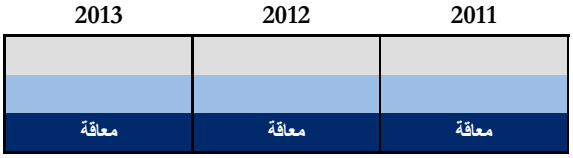

ظل مستوى قطاع منظمات المجتمع المدني في القدرة التنظيمية بلا تغيير في عام 2013. بوجه عام، تمتلك منظمات المجتمع المدني في المناطق الحضرية قدرات أكبر ووصول أسهل إلى المانحين من غيرها من المنظمات في المناطق الريفية. هناك بعض المنظمات، مثل الهيئة القبطية الإنجيلية، ومؤسسة مصرالخير، وجمعية الأورمان تتلقى منح تمويل كبيرة تتخطى أحيانًا ملايين الجنيهات المصرية في العام نظرًا لبرامجهم الضخمة. تتلقى هذه المنظمات أيضًا عقودًا من وزارة التضامن الاجتماعي نظير البرامج الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية. هناك منظمات صغيرة تعمل في المناطق الريفية وهي غير قادرة على جذب الأموال وغالبًا ما تغلق أنشطتها أو منظماتها بالكامل.

لا تزال منظمات المجتمع المدني صغيرة ومتوسطة الحجم تفتقر إلى الرؤى الواضحة والمهام والهياكل الإدارية ذات الأدوار المتمايزة والتخطيط الاستراتيجي الفعّال والموظفين المؤهلين والمعدات الفنية. لا تزال العديد من الجمعيات تتقدم للتسجيل بمجموعة من الأهداف غير المترابطة بدءًا من تحفيظ القرآن وانتهاءً بالعناية بالأيتام والنساء من أجل تجنب الرفض من جانب الجهاز الإداري.

تختلف قدرات بناء الدوائر الشعبية لمنظمات المجتمع المدني طبقًا للمجالات التي تعمل فيها هذه المنظمات. تمتلك منظمات المجتمع المدني المركزة على تقديم الخدمات دوائر انتخابية أوسع، بينما لا تزال منظمات حقوق الإنسان – رغم أنها اكتسبت تأييد في السنوات الأخيرة – لا تزال تفتقر إلى الدعم المبني على قاعدة واسعة. تعتبر معظم المنظمات في البلاد مطلعة على معنى التمكين وتتخذ نهوجًا مبنية على الحقوق في عملها.

تفتقر منظمات المجتمع المدني بشكل عام إلى أنظمة الإدارة الداخلية. لا تعقد منظمات المجتمع المدني جمعيات عمومية بشكل منتظم، وتتخذ مجالس الإدارات والمديرون التنفيذيون كل القرارات التنظيمية. يكون رئيس المجلس في الغالب هو مؤسس الجمعية وقد يظل في منصبه حتى الموت ثم يخلفه أفراد عائلته. تعتبر مجالس الإدارات غير فعّالة في العديد من الجمعيات، مما يسمح للمديرين التنفيذيين بممارسة سلطة كلية.

تواجه منظمات المجتمع المدني عجزًا في الموظفين الفنيين والمتطوعين. يعتبر الموظفون غير مؤهلين بشكل عام، وبمجرد أن يصل الموظفون إلى مستوى معين من الكفاءة والخبرة، يغادرون في الغالب الجمعية سعيًا وراء وظائف أفضل أجرًا لدى الجمعيات الدولية أو الجمعيات الأكبر. يعتبر التطوع غير متطور لأن منظمات المجتمع المدني ليس لديها موارد كافية لتعويض المتطوعين على النقل وغيرها من التكاليف وهو ضروري إذا ما أخذنا في الحسبان البيئة الاقتصادية الحالية. لا تمتلك منظمات المجتمع المدني أيضًا الأموال لتدريب المتطوعين وهو ضروري لتشجيع الناس على التطوع والالتزام بمناصبهم.

تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني في المناطق الحضرية الآن أجهزة كمبيوتر ودخول على الإنترنت وتستخدم البريد الإليكتروني كوسيلة أساسية للتخاطب بدلًا من الطرق القديمة مثل الفاكس أو الخطابات. تمتلك منظمات المجتمع المدني في المناطق الريفية دخولًا محدودًا على الإنترنت مما يؤثر على قدراتها على الوصول إلى المانحين.

السلامة المالية: 5.6

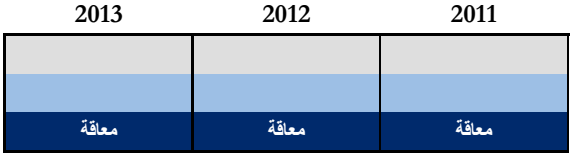

تراجعت السلامة المالية للقطاع في عام 2013. تواجه المنظمات غير الحكومية في مصر تحديات كبيرة لتلقي تمويلات أجنبية. يحظر القانون رقم 84 لعام 2002 تلقي تمويلات أجنبية بدون تصريح من وزارة التضامن الاجتماعي التي تحصل على آراء العديد من الأجهزة الأمنية. في بعض الحالات، لا تتلقى المنظمات غير الحكومية تصريح على الرغم من أنها تدير برامج تنموية هامة أو أنشطة. نظرًا لأن القيود المفروضة على تقديم التمويل الأجنبي زادت أثناء عام 2013، فإن منظمات حقوق الإنسان التي تعتمد بالدرجة الأولى على هذا التمويل هي التي عانت. تعتمد جمعيات التنمية المجتمعية أيضًا على المنح الأجنبية التي تتلقاها بشكل مباشر من المانحين الأجانب أو من خلال المنظمات الوسيطة أو المنظمات الجامعة. تعتمد الجماعات الدينية على التبرعات الخيرية المبنية على أساس ديني، مثل الصدقة والزكاة والعُشر التي تميل إلى البقاء مستقرة رغم حالة الاقتصاد.

تقدم الحكومة أحيانًا عقودًا إلى لجمعيات النفع العام لتحقيق أهداف معينة أو تنفيذ مشاريع محددة. ينظم هذه الجمعيات قانون المنظمات غير الحكومية ويجب أن يصدّق عليها على أنها سليمة ماليًا من جانب الجهاز المركزي للمحاسبات.

يجوز لمنظمات المجتمع المدني أن تحصّل رسومًا من المستفيدين نظير الخدمات التي تقدمها، إلا أن هذه الرسوم تكون رمزية بوجه عام ولا تساهم بشكل مجدي في تكلفة تقديم الخدمات. على سبيل المثال، تحصّل الجمعية الشرعية (الجمعية الإسلامية) رسومًا نظير استخدام حاضناتها للأطفال المبتسرين.

يلزم قانون المنظمات غير الحكومية هذه المنظمات على الاحتفاظ بسجلات مالية واستخدام مدققين إذا تخطت دخولها مبلغ معين. ومع ذلك فمن الناحية العملية، لا تمتلك المنظمات غير الحكومية صغيرة ومتوسطة الحجم الموارد لإجراء ممارسات إدارة مالية سليمة أو إظهار الشفافية المالية. وبدلًا من ذلك تسمح هذه المنظمات من وقت لآخر لموظفي وزارة التضامن الاجتماعي بمراقبة سجلاتها المالية، وهذا يمكن أن يشجّع على الفساد وتضارب المصالح. تكون الجمعيات الكبيرة أقرب إلى امتلاك أنظمة وممارسات إدارة مالية سليمة وشفافة. ينبغي على الجمعيات المسجلة على أنها منظمات غير حكومية أن تعلن عن ميزانياتها بشكل سنوي، وهو متطلب تلتزم به هذا المنظمات بشكل كبير. تساعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من المانحين الدوليين على أنظمة الإدارة المالية السليمة عن طريق طلب حد أدنى من السلامة المالية من المنظمات التي تتلقى المنح وكذلك طلب تقديم دعم فني في هذا المجال أحيانًا.

المناصرة: 5.1

2011	2012	2013
معاقة	متطورة	معاقة

على مدار النصف الأول من العام، كانت المناصرة بما في ذلك المظاهرات الشعبية والاحتجاجات شائعة، وبلغت ذروتها في احتجاجات ضخمة على مستوى البلاد في أواخر يونيو من عام 2013 مما أدى إلى إقصاء الرئيس مرسي. قادت حركة تمرد حملة عريضة عامة تدعو المواطنين إلى التظاهر في الشوارع في يوم 30 يونيو دعمًا لتنحي مرسي وعقد انتخابات مبكرة. ومع ذلك، عقب إقصاء مرسي، اتخذت الحكومة بسرعة إجراءات للحد من الأصوات المعارضة. وقد تجلى النهج القاسي للحكومة المؤقتة في مجال المناصرة السياسية عن طريق التفريق العنيف للاعتصامات في ميدانيّ رابعة العدوية والنهضة في أغسطس من عام 2013، مما إدى إلى موت مئات المتظاهرين، وكذلك إقرار قانون تظاهر في منتهى التقييد في نوفمبر، وكان لكلا الأمرين تأثيرًا مثبطًا على رغبة المواطنين في الاشتراك في المظاهارات العامة. تسمح الحكومة بشكل عام وترحب بالمناصرة النابعة من التقديم المباشر للخدمات في مجالات الصحة والتعليم، لكنها تميل إما إلى مقاومة الأنشطة المرتبطة بالقضايا السياسية وأحيانًا تميل إلى استهدافها بشكل مباشر.

ثابرت بعض مجموعات حقوق الإنسان المستقلة في أنشطة المناصرة على الرغم من القيود. على سبيل المثال، لعب ائتلاف من منظمات المجتمع المدني تحت قيادة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – لعب دورًا بارزًا في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة بعد إقصاء مرسي. أصدر الائتلاف تقارير عن تفريق الاعتصامات في ميدان رابعة العدوية وممارسات التعذيب في أقسام الشرطة والاعتقال المؤقت وغيرها من الحوادث المرتبطة.

نظمت منظمات المجتمع المدني العديد من حملات المناصرة التي تدور حول مسودة الدستور ومسودة القوانين الجديدة كذلك. هدفت أحد الحملات إلى حذف فقرة مقترحة في الدستور تنص على المحاكمة العسكرية للمدنيين. على الرغم من أن الحملة فشلت في القضاء على هذه الفقرة، فقد نجحت في تحسين الفقرة بشكل طفيف عن طريق توضيح متى يمكن محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية. وحققت حملة أخرى بنجاح حذف فقرة تنص على أن الجامع الأزهر هو المخول بتفسير الشريعة الإسلامية. في عام 2013، تعاونت المنظمات غير الحكومية مع الاتحاد العام لمنظمات المجتمع المدني والاتحادات الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني في حملة ضخمة لتعديل قانون المنظمات غير الحكومية. حفذت هذه الحملة وزارة التضامن الاجتماعي على تشكيل لجنة مؤلفة من ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وضعت مسودة لقانون منظمات غير حكومية ممكن بشكل نسبي في أواخر عام 2013.

تمتعت منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان أيضًا بنجاح محدود عند العمل مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تقديم الخدمات والتنمية في قضايا مثل ختان الإناث والتعذيب والزواج المبكر. على سبيل المثال، تعاون مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب في برنامج للعنف المنزلي مع منظمات معنية بالزواج المبكر. علاوةً على ذلك، أجرى المركز دراسات مسحية حول هذه القضايا بمشاركة من الجمعيات الشعبية التي تقدم الرعاية للسكان المحليين. أطلقت المجموعة المتحدة حملة لا للتعذيب بمشاركة أكثر من ثمانين جمعية تقديم خدمات من عشر محافظات. حفزّت كلًا من هذيّن المبادرتين المشاركين ونجحت في رفع الوعي بهذه القضايا.

واصلت الجمعيات النسائية المصرية مشاركتها في مناصرة كبيرة في عام 2013 حول قضايا أساسية مثل قانون الجنسية المصرية لأنه يتعلق بالأطفال من أمهات مصريات وآباء غير مصريين، والتحرش الجنسي، وقوانين الأسرة. ومن أمثلة هذه الجمعيات التي شاركت في المناصرة المركز المصري لحقوق المرأة، ومركز الدعم القانوني للمرأة المصرية، ومؤسسة المرأة الجديدة، ومركز نظرة للدراسات النسائية. نجحت هذه المنظمات على وجه الخصوص في كسب التأييد ضد التحرش الجنسي وجذب آلاف المتطوعين من الذكور والإناث.

على مستوى القاعدة الشعبية، كانت منظمات المجتمع المدني أكثر نجاحًا عندما كانت جهودهم في المناصرة مرتبطة بتقديم الخدمات أو قضايا التنمية التي تستهدف مجموعة سكانية معينة.

4.7 تقديم الخدمات:

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

أعاق تقديم الخدمات تحديان اثنان في عام 2013: أولًا، اعتماد منظمات المجتمع المدني على التمويل أو المنح الأجنبية المشكوك فيها أو التبرعات التي يتم تلقيها بشكل أساسي أثناء المواسم الدينية حيث وضع نقص التمويل المستدام استمرارية الخدمات في خطر. ثانياً، عقب خلع الرئيس السابق مرسي، بدأت الحكومة في استهداف المنظمات الدينية التي اشتبهت في أن لهم صلات مع جماعة الإخوان المسلمين حيث جمّدت الحكومة بشكل مؤقت حسابات أكثر من 1000 جمعية خيرية في النصف الثاني من العام بناءً على تهمة أنهم كانوا يقدمون الدعم لجماعة الإخوان المسلمين. أغلق هذا القرار تقريبًا الخدمات المقدمة من جانب هذه المنظمات إلى أن عيّنت وزارة التضامن الاجتماعي لجانًا لتقييم نفقات الجمعيات لضمان أنها لم تكن تدعم جماعة الإخوان المسلمين. ورفعت الحكومة التجميد عن الحسابات بعدها بأسابيع قليلة.

على الرغم من هذه التحديات، واصلت منظمات المجتمع المدني لعب دورًا محوريًا في تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية. إن الجمعيات الدينية مثل جمعية أنصار السنة وجمعيات التنمية المجتمعية آخذة في التوسع عبر مصر لتوفر شبكة أمان اجتماعي للمصريين في ضوء فشل الدولة في تقديم الخدمات الضرورية. وبالتالي فإن منظمات المجتمع المدني قد أخذت زمام المبادرة في تقديم الخدمات تقريبًا في كل المجالات، بما في ذلك الصحة والتعليم وكذلك الدعم المالي والعيني المباشر. لقد أنشأت منظمات المجتمع المدني أيضًا المخابز لتقديم الخبز وانشأت شبكات لمياه الصرف. تمتلك الجمعية الشرعية الرئيسية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية 800 حاضنة للأطفال المبتسرين، وهو أكثر من ضعف عدد الحاضنات التي تمتلكها المستشفيات المصرية التابعة لوزارة الصحة.

أثناء السنوات القليلة الماضية، ركّزت المشاريع الممولة من جانب المؤسسات الأجنبية أو الدولية بشكل أساسي على التعليم والصحة. على سبيل المثال، في عام 2013 نفّذ مجلس السكان الدولي مشروع "نقدر نشارك" الذي يهدف إلى بناء قدرات الفتيات للوصول إلى الأسواق واكتساب مهارات تنظيم المشاريع. وقد تم تنفيذ المشروع في ثلاث محافظات في صعيد مصر بالتعاون مع الجمعيات الشعبية في المجتمعات المحلية المستهدفة. نفّذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروع صحة الأم بالتعاون مع المؤسسات الشعبية في محافظات قنا وسوهاج والشرقية وبني سويف. تلعب أيضًا مؤسسة مصر الخير دورًا حاسمًا في مجالات الصحة والتعليم وإدارة المدارس الأهلية للبنات في صعيد مصر بالتعاون مع الجمعيات الشعبية وتقديم القوافل الطبية لعلاج أمراض العيون في عدة محافظات.

تعتمد بعض منظمات المجتمع المدني على التقييمات المجتمعية والمسوحات واسعة النطاق لتحديد الاحتياجات المحددة لمناطق محلية محددة في حين تعتمد منظمات أخرى على علاقاتها ومعرفتها المسبقة بالمجتمعات. تسوّق منظمات المجتمع المدني منتجاتها مثل المنشورات وورش العمل وتحليل الخبراء إلى الحكومة.

في بعض الأحيان تسترد منظمات المجتمع المدني تكاليف تقديم الخدمات. على سبيل المثال، تحصّل بعض منظمات المجتمع المدني الرسوم مقابل خدمات رعاية الأطفال التي تكون مرتفعة بقدر كاف لتغطية بدلات الإدارة بالإضافة إلى تكاليف الخدمات. تتفاوت معرفة منظمات المجتمع المدني باحتياجات السوق على حسب النشاط أو الخدمة. ومع ذلك، تمتلك المجتمعات المحلية قدرة محدودة على الدفع مقابل الخدمات.

البنية التحتية: 4.0

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

على الرغم من أن المؤسسات المانحة قد قدمت الموارد إلى منظمات المجتمع المدني لسنوات، فإن مصر لا تزال تحتاج إلى المراكز المتخصصة لتدريب منظمات المجتمع المدني وتقديم بناء القدرات الإدارية والفنية. في الوقت الحالي، هناك منظمات مثل المجموعة المتحدة ومركز دعم المنظمات غير الحكومية تقدم الدعم الفني في مجالات الحكم الرشيد وجمع التبرعات وكذلك الدعم القانوني. علاوةً على ذلك، هناك القليل من المنظمات المتخصصة مثل مركز خدمة المنظمات غير الحكومية، ومركز خدمات التنمية، والصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومركز النيل لتقنيات المعلومات تقدم منح صغيرة وخدمات بناء قدرات لمنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، تعتمد منظمات المجتمع المدني على وجه العموم على دعم المانحين لبناء قدراتها التنظيمية.

واصلت العديد من المشاريع بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني في عام 2013. على سبيل المثال، في عام 2013 وبالتعاون مع المركز الدولي لقانون عدم الربح، دربت المجموعة المتحدة 100 منظمة مجتمع مدني أخرى على الحكم الرشيد. تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مؤسسات حكومية في بعض المشاريع التي تضمنت مقومات بناء القدرات للقواعد للجمعيات الشعبية وإعادة تقديم منح لمنظمات المجتمع المدني. تنفذ الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية حاليًا مشروعًا ضخمًا مع وزارة التخطيط يتضمن تقديم المنح الصغيرة إلى منظمات المجتمع المدني لبناء قدراتها وبنيتها التحتية. ومع ذلك، لم يكن لهذه البرامج المتخصصة في بناء القدرات أثرًا كبيرًا لأنها لا تقدم دعمًا كافيًا أو مستدامًا ولأنها تفيد عددًا محدودًا جدًا من منظمات المجتمع المدني. ظهرت بعض المؤسسات الجديدة في عام 2013، مثل مؤسسة تروس، وهي مؤسسة تسهّل مشاركة الخبرات والمعلومات بين الأفراد والمجتمعات حول مشاريع التنمية.

لا يزال التشبيك وبناء الائتلافات غير شائع ولم يتطور في عام 2013 على الرغم من وجود القليل من الائتلافات. هناك ائتلاف محافحة التمييز ضد المرأة، وهو ائتلاف للمنظمات النسائية يناصر من أجل المزيد من المساواة بين النوع الاجتماعي والتمثيل. ينظم معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان منتدى للمدافعين عن حقوق الإنسان يجمع بين إحدى عشر منظمة حقوقية. هناك أيضًا منتديات ينظمها الاتحاد النوعي لمنظمات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية تجمع بين عشرين منظمة مسجلة.

الصورة العامة: 5.8

2011	2012	2013
معاقة	معاقة	معاقة

لا يقدم الإعلام في المعتاد تقارير عن الأنشطة المنتظمة لمنظمات المجتمع المدني وبرامجها. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات الحقوق المدنية وحقوق الإنسان تتلقى في بعض الأحيان تغطية إعلامية لمنتدياتها، وورش عملها، ومؤتمراتها الصحفية، وبياناتها.

هناك اختلاف طفيف في تغطية منظمات المجتمع المدني بين الإعلام الخاص والعام لأن مالكي القنوات الخاصة يسعون إلى البقاء على علاقة جيدة مع الحكومة. تم تعليق الحملة السلبية الدائرة ضد منظمات حقوق الإنسان بشكل مؤقت في عام 2013 أثناء إقصاء مرسي، لكنها سرعان ما استأنفت، مقرونةً هذه المرة بتدابير أمنية غير مسبوقة. وبذلك قام الإعلام بالتنديد بمنظمات لتلقيها تمويلًا أجنبيًا، أو اتهامها بحيازة أجندة أجنبية أو بالفساد. يقدم الإعلام الجديد، مثل الإعلام الاجتماعي، والصحف والمجلات الإليكترونية، ومحطات الراديو والتلفزيون على شبكة الإنترنت فرصًا أكثر إيجابية لمنظمات المجتمع المدني لتلقي تغطية إعلامية وللتفاعل مع الجمهور.

في عام 2013، نفّذ معهد الأندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف مشروع راديو مجتمعي بالتعاون مع إحدى المؤسسات الأردنية بدعم من حكومة السويد. يهدف المشروع إلى إنشاء محطات راديو على الإنترنت بتكلفة منخفضة تغطي أخبار المجتمعات الصغيرة وأنشطتها. يمكن أن تقدم محطات الراديو المجتمعية هذه لمنظمات المجتمع المدني فرصة لتصبح مألوفة لدى المجتمعات المحلية، والعكس بالعكس.

تنشر المنظمات الضخمة مثل مصر الخير والأورمان ورسالة إعلانات عن عملها لكسب التبرعات، خاصة أثناء رمضان وغيرها من المناسبات الدينية.

لا يزال الجمهور لا يمتلك معرفة كبيرة بالقطاع. بصفة عامة، تعتبر منظمات المجتمع المدني وعملها معروفًا فقط فيما يتعلق بمؤسسيهم ولا تزال تعتبر أنشطة منظمات المجتمع المدني نخبوية. ومع ذلك، فإن الأنشطة المرتبطة بالأعمال الخيرية لمؤسسات الصحة والتعليم فتتلقى

دعمًا كبيرًا من الجمهور وتتمتع منظمات حقوق الإنسان بتقدير متزايد من الضحايا وأسرهم. لا تزال منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحقوق المدنية تتمتع بتعاطف واسع من الجمهور على الأقل عند الحديث حول موضوعات مثل محافكة التعذيب أو حقوق المرأة.

إن الحكومة لديها نظرة مختلطة للمجتمع المدني. يعتبر مسئولو الدولة بوجه عام الأنشطة المتعلقة بالصحة والتعليم والأعمال الخيرية مقبولة في حين يكونون أكثر ميولًا إلى حظر الأنشطة السياسية والأنشطة الثقافية التي تعتبر غير هامة.

ليس هناك حتى الآن مدونة سلوك لمنظمات المجتمع المدني. لا تصدر الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني تقارير سنوية في حين أن البعض يسلّم هذه التقارير إلى وزارة التضامن الاجتماعي. يمكن أن تلعب الاتحادات الإقليمية واتحاد المنظمات غير الحكومية أبرز في بناء ممارسات قدرات التنظيم الذاتي للجمعيات. ومع ذلك، فإن القانون رقم 84 لعام 2002 وقانون العقوبات يحظر على النقابات الحصول على تبرعات محلية أو دولية، مما يجعل من الصعب عليهم المساهمة بالمزيد من الموارد في التنظيم الذاتي.

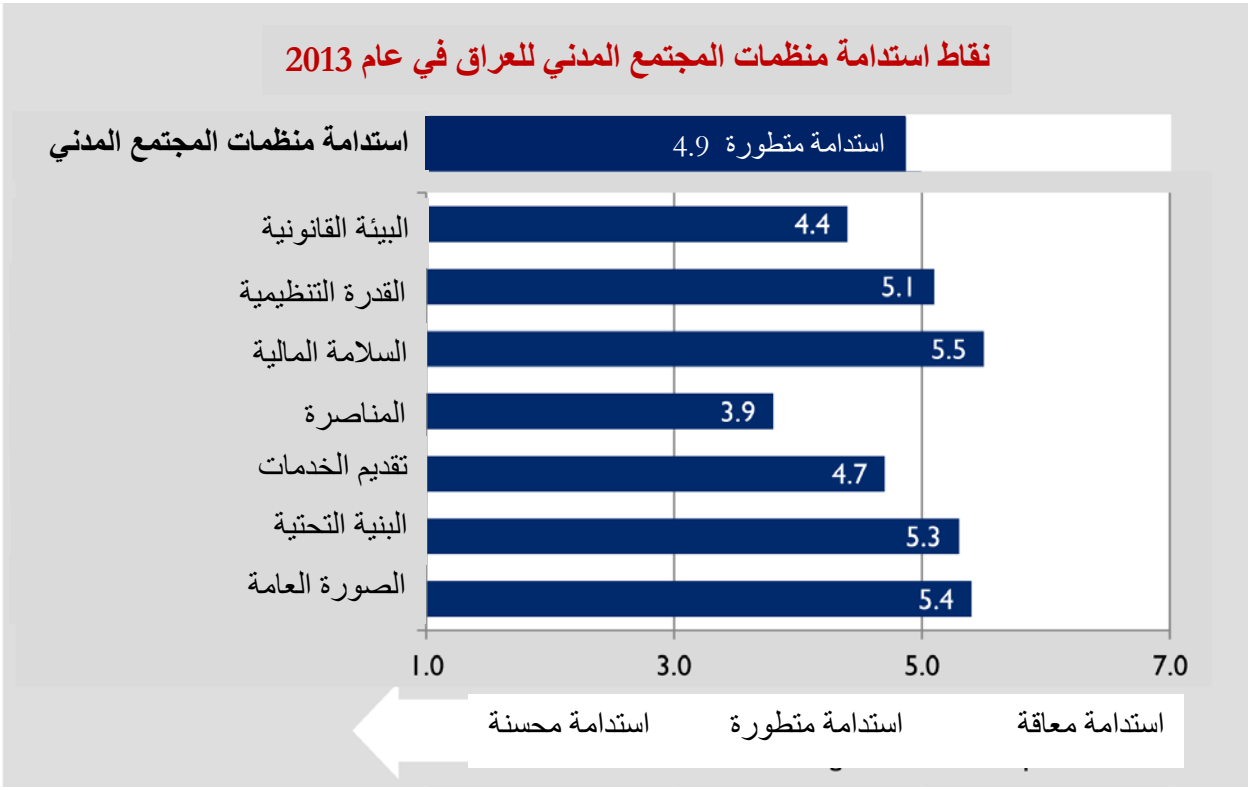

استدامة منظمات المجتمع المدني: 4.9

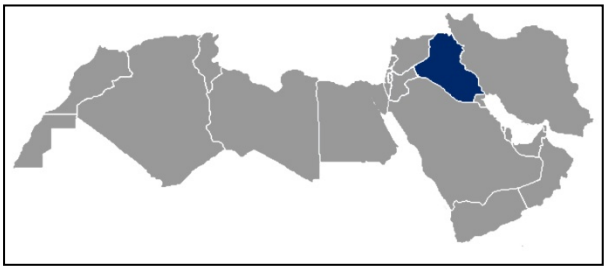

حقائق البلد

العاصمة: بغداد

نوع الحكم: ديمقراطي برلماني

السكان: 31,858,481 نسمة (إحصائية يوليو 2013)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): $14,600 (إحصائية 2013)

مؤشر التنمية البشرية: 120 (2013)

في عام 2013، تدهور الوضع الأمني في العراق بشكل كبير مع ارتفاع وتيرة الهجمات الإرهابية. تفيد بيانات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بأن 7,818 مدني قد قتلوا و17,981 جرحوا في عام 2013. كانت بغداد أشد المناطق تضررًا. زادت الهجمات ضد الأقليات مثل الجالية التركمانية في صلاح الدين وكركوك، والجاليات المسيحية واليزيدية في نينوى وبغداد. أفادت منظمات المجتمع المدني – خاصة تلك المركزة على حقوق المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسيًا، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات – أفادت بوجود تهديدات متكررة وحوادث مضايقات. كان الوضع الأمني في إقليم كوردستان العراق أكثر استقرارًا في عام 2013 على الرغم من وجود بعض الهجمات الإرهابية وغيرها من الحوادث العنيفة. في الوقت نفسه، صعّدت النزاعات حول عوائد النفط من التوتر بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كوردستان في عام 2013.

ونتيجة للنزاع الدائر في سوريا، وطبقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، كان هناك 202,040 لاجيء مسجلين في العراق اعتبارًا من نوفمبر 2013. وانتقل معظم اللاجئين إلى إقليم كوردستان العراق وإلى منطقة القائم في محافظة الأنبار. حفزّت أزمة اللاجئين العديد من المانحين الدوليين على تحويل أولويات تمويلاتهم في العراق إلى مخيمات اللاجئين.

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي والزيادة في الميزانية الفيدرالية، لم تتحسن السلامة المالية لقطاع منظمات المجتمع المدني في عام 2013. ظل الكثير من منظمات المجتمع المدني يعتمد على التمويل الأجنبي. كان الوضع في إقليم كوردستان العراق أفضل قليلًا. وللمرة الأولى على الإطلاق، قدمت حكومة إقليم كوردستان منحًا إلى منظمات المجتمع المدني حيث وزعّت أكثر من 400 منحة صغيرة بلغت قيمتها 11 مليار دينار عراقي (ما يعادل 9 مليون دولار تقريبًا) أثناء العام.

طبقًا لمديرية تسجيل المنظمات غير الحكومية، بلغ عدد المنظمات المسجلة بنهاية عام 2013 1,841 منظمة، من بينهم 1,400 منظمة مسجلة في إقليم كوردستان العراق.

4.4: البيئة القانونية

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

تعمل منظمات المجتمع المدني في العراق بموجب القانون الواعد المختص بالمنظمات غير الحكومية (القانون رقم 12 لعام 2010). يجب على منظمات المجتمع المدني التي كانت مسجلة قبل عام 2010 أن تسجل بموجب القانون رقم 12 لعام 2010 لاكتساب وضع قانوني. أما في إقليم كوردستان العراق فتعمل منظمات المجتمع المدني بموجب القانون المختص بالمنظمات غير الحكومية العاملة في إقليم كوردستان العراق (قانون حكومة إقليم كوردستان رقم 1 لعام 2011) الذي هو من بين أكثر القوانين من نوعه تمكينًا على الإطلاق التي تم إقرارها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بقي تنفيذ القانون رقم 12 لعام 2010 معضلًا في عام 2013. هناك مشاكل أقل مع تنفيذ قانون حكومة إقليم كوردستان رقم 1 لعام 2011.

على المستوى الفيدرالي، ظلت التعليمات الإدارية والتفسير غير الموثوق من جانب مسئولي التسجيل تعوق إجراءات التجسيل وعمليات منظمات المجتمع المدني. تفرض مديرية المنظمات غير الحكومية على كل المؤسسين أن يكونوا حاضرين للتسجيل أو لتحديث وثائق التسجيل رغم أن هذا لا يتطلبه القانون. وقد أدى هذا المطلب إلى حل العديد من منظمات المجتمع المدني عندما رُفض تسجيلهم نظرًا لغياب أحد المؤسسين. وظلت التحقيقات المطلوبة قانونًا في المؤسسين التنظيميين من جانب لجنة المساءلة والعدالة تؤخر الموافقة على التسجيل غالبًا لمدة ثلاثة شهور أو أطول. قد تفرض مديرية المنظمات غير الحكومية أيضًا على منظمات المجتمع المدني تقديم تصاريح خاصة لبعض الأنشطة، وقد سمحت التعليمات غير الواضحة من جانب مديرية المنظمات غير الحكومية للوزارات بفرض متطلبات مخصصة لإصدار تراخيص خاصة. تقوم منظمات المجتمع المدني التي لديها صلات شخصية بالمسئولين الحكوميين وكذلك منظمات المجتمع المدني التي تنظمها الدولة بالتسجيل بشكل أسهل.

في أوائل عام 2013، سمحت مديرية المنظمات غير الحكومية لمنظمات المجتمع المدني ببدء تسليم طلبات التسجيل إليكترونيًا. ومع ذلك، تقدمت سبعة عشر منظمة مجتمع مدني فقط للتسجيل إليكترونيًا في عام 2013، ولم يتم تسجيل أي من هذه المنظمات لأنها فشلت في تلبية كل المتطلبات. لا تزال منظمات المجتمع المدني تتعلم حول النظام الإليكتروني، وحتى إذا تقدموا للتسجيل إليكترونيًا، فلا يزال لزامًا عليهم أن ينتقلوا إلى بغداد لتلقي شهادة تسجيلهم وتسليم الوثائق الأصلية مما يلقي بعبء عل كاهل منظمات المجتمع المدني التي تقع مقراتها في محافظات أخرى. ويمكن الإطلاع على كل لوائح وتعليمات التسجيل على الموقع الإليكتروني لمديرية المنظمات غير الحكومية.

تعتبر بعض منظمات المجتمع المدني أن الاستمارات النموذجية المقدمة من جانب الحكومة للوائح والوثائق التنظيمية تُثني المنظمات عن إعداد وثائقها التأسيسية وبذلك فهي تتدخل في الحكم الداخلي لأن معظم المنظمات تنسخ هذه اللوائح بدلًا من استخدامها كمباديء توجيهية.

يقصر القانون رقم 12 لعام 2010 عمل منظمات المجتمع المدني في حدود الأهداف المدونة في وثائقهم التأسيسية إلا أنه من الناحية العملية توسّع منظمات المجتمع المدني من عملها إلى مجالات أخرى. يُفرض على منظمات المجتمع المدني تسليم تقارير سنوية مالية وتقارير عن أنشطتها إلى مديرية المنظمات غير الحكومية.

يفرض جهاز الأمن الوطني عقبات إدارية على منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، قبل عقد ورش العمل، والمؤتمرات، وغيرها من الأنشطة، يجب على منظمات المجتمع المدني تسليم خطابات رسمية إلى مديرية الأمن الوطني توضح فيه أهداف وأسباب أنشطتها. يجب أيضًا أن يحضر ممثل عن مديرية الأمن الوطني لمراقبة النشاط، ويجب أن يكون لدى منظمات المجتمع المدني ملف في مجلس المحافظة. علاوةً على ذلك، تعرضت منظمات المجتمع المدني لمضايقات من ضباط الأمن الوطني والشرطة المحلية الذين، على سبيل المثال، ظهروا بشكل مكثف في المؤتمرات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني. زادت هذه الممارسة في عام 2013 ويرجع هذا جزئيًا إلى الوضع الأمني المتردي في البلاد.

إن البيئة التنظيمية في إقليم كوردستان العراق أكثر تمكينًا. تعتبر عملية التسجيل بسيطة ويتم إحاطة منظمات المجتمع المدني خلال شهر إذا ما قُبلت وثائقها أم لا. تعتبر الحكومة أكثر انفتاحًا للعمل مع منظمات المجتمع المدني وتقدم القليل من القيود أو المعوقات لعمل هذه المنظمات. في عام 2013، صدّق برلمان إقليم كوردستان ووقعت منظمات المجتمع المدني على *اتفاق كوردستان حول الشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية في إقليم كوردستان العراق*. يُرسي الاتفاق أسس شراكة أكثر فاعلية بين السلطات العامة وقطاع المجتمع المدني، ويهدف إلى تمكين منظمات المجتمع المدني في إقليم كوردستان العراق للتعبير عن آرائها والمشاركة في تصميم وتنفيذ السياسات والقوانين.

توقفت مبادرة لوضع سياسة تعاون شبيهة على المستوى الفيدرالي في عام 2013. وتم وضع مسودة لصندوق دعم المجتمع المدني الفيدرالي أيضًا في عام 2012، لكنه لم يؤدي إلى أي تقدم كبير في عام 2013.

طبقًا للقانون رقم 12 لعام 2010، فإن منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى "تحقيق مصلحة عامة" يمكنها التقدم للحصول على وضع "مرفق عام" الذي تمنحه رئاسة الوزراء. تُعفى منظمات المجتمع المدني الحاصلة على وضع مرفق عام من ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والرسوم الجمركية، وضريبة المبيعات. ومع ذلك، لا يفرّق القانون بشكل واضح بين منظمات المنفعة العامة وغيرها من المنظمات. في عام 2012، وافق مجلس الوزراء شفهيًا على إلغاء قرارة الذي يفرض على كل منظمات المجتمع المدني التي ليست منظمات منفعة عامة أن تدفع ضريبة المبيعات، وضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية، وضريبة المبيعات بنفس قيمة الشركات العراقية بما في ذلك ما تم دفعه من هذه الضرائب والرسوم بأثر رجعي، لكن لم يأخذ هذا القرار صبغة رسمية. وترتب على هذا النقص في الوضوح القانوني أن بعض منظمات المجتمع المدني على الأقل تدفع هذه الضرائب في عام 2013. يجب أن تدفع منظمات المجتمع المدني أيضًا ضرائب على استيراد معدات خاصة أو مواد من خارج العراق مما يزيد من إعاقة عملياتها. لا يتلقى المتبرعون من الأفراد والشركات مزايا ضريبية نظير تبرعها لمنظمات المجتمع المدني.

من الناحية القانونية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكسب الدخل، لكنها يجب أن تستخدم الأرباح في زيادة أنشطتها غير الربحية، ويمكن فرض الضرائب على الأرباح التي تُدر من هذا النشاط. تحظر الحكومة غالبًا على منظمات المجتمع المدني التقدم للمناقصات.

إن قانون منظمات المجتمع المدني لا يُدرس في أي كلية قانون في العراق، ومعظم المحامين ليسوا على وعي بكيفية تأثير القوانين على منظمات المجتمع المدني. يعتبر المركز المدني هو المنظمة المحلية الوحيدة المعروفة ذات القدرة القانونية في قانون منظمات المجتمع المدني في العراق وهي غير قادرة على تلبية احتياج الاستشارات القانونية في البلاد. ونتيجة لذلك، فإن القليل من المنظمات هي التي لديها إمكانية الوصول إلى المشورة القانونية المطلوبة. في إقليم كوردستان العراق، هناك بعض المستشارين المتخصصين في قانون منظمات المجتمع المدني.

5.1 القدرة التنظيمية:

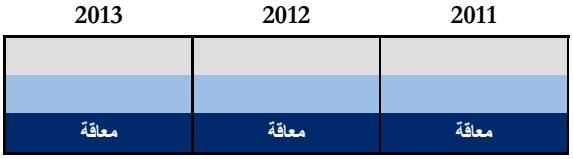

ليس هناك اختلاف كبير بين القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني في إقليم كوردستان العراق والمنظمات الموجودة في باقي العراق. وفيما عدا المنظمات التي تعمل نيابةً عن الأحزاب السياسية، تفتقر منظمات المجتمع المدني إلى الدوائر الانتخابية القوية. لا تسعى منظمات المجتمع المدني إلى إنشاء قواعد دعم قوي نظرًا للافتقار إلى الموارد، والاستياء الشعبي من القدرات الحالية لمنظمات المجتمع المدني، وعدم استدامة مشاريع منظمات المجتمع المدني، وغموض الرسائل العامة لمنظمات المجتمع المدني.

لا تزال الكثير من منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى الرسائل الواضحة والخطط الاستراتيجية نظرًا للافتقار إلى التمويل المستقر. تسعى بعض المنظمات إلى التمويل من أجل المشاريع التي تنحرف عن رسائلها المحددة. في عام 2013، أدى تحول تمويل المانحين إلى قضايا اللاجئين بالعديد من منظمات المجتمع المدني إلى تحويل برامجهم إلى الخدمات في مخيمات اللاجئين، وخاصة للنساء والأطفال.

على الرغم من أن معظم منظمات المجتمع المدني لديها مجالس إدارات، إلا أن هذه المجالس بوجه عام تجتمع فقط لمناقشة القرارات الرئيسية. لا تمتلك الكثير من المنظمات سياسات حكم داخلي مكتوبة. وبدلًا من ذلك، ينفذ الأعضاء مهام مختلفة. لقد بدأت بعض المنظمات في إظهار الاهتمام بإنشاء هياكل إدارية وتنظيمية وبدأت بعض المحاولات لتنظيم مواردها البشرية.

تبقى منظمات المجتمع المدني بشكل عام غير راضية. يتم تعيين معظم الموظفين بنظام المشروع، على الرغم من أن المنظمات قد يكون لديها موظف واحد دائم يعمل بدوام كامل مركز على الوظائف المؤسسية مثل الموارد البشرية والتمويل. هناك معدل دوران عمل مرتفع

نظرًا للتنافس مع المنظمات الدولية والشركات الأجنبية التي تقدم مرتبات أعلى ومزايا تأمين اجتماعي. علاوةً على ذلك، تفتقر معظم منظمات المجتمع المدني إلى القدرة على تطوير مهارات موظفيها. لا تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني القدرة على توظيف المتطوعين ولا تمتلك سياسات لتنظيم استخدام المتطوعين.

تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني أجهزة كمبيوتر، لكن منظمات المجتمع المدني لا تستخدم الإنترنت بكثرة للاتصالات الرسمية. لا تزال منظمات المجتمع المدني لا تحفظ الوثائق إليكترونيًا، ومنها من يحتاج إلى تدريب على أمان تكنولوجيا المعلومات.

5.5 :السلامة المالية

2011	2012	2013
معاقة	معاقة	معاقة

لا تمتلك منظمات المجتمع المدني بوجه عام مصادر تمويل متنوعة وتواصل اعتمادها على الممولين الأجانب. ظلت الوكالات والمنظمات الأمريكية، بما فيها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة فيلق الرحمة، بين أبرز المانحين في عام 2013. وأصبح الدعم للاجئين في عام 2013 أحد الأولويات للعديد من المانحين الأجانب. ونتيجة لذلك، حولت الكثير من منظمات المجتمع المدني برامجها لتكون مؤهلة لهذا التمويل، بينما كافحت منظمات أخرى الوصول إلى التمويل لأنشطتها المنتظمة. لا تروج معظم المنظمات الدولية أو تسعى إلى تثقيف منظمات المجتمع المدني حول الحاجة إلى مصادر مختلفة للتمويل.

يعتبر العمل الخيري المحلي – سواءً المادي أو العيني – محدودًا، ويرجع هذا جزئيًا إلى أن المساهمين المحليين المحتملين لا يؤمنون بفاعلية منظمات المجتمع المدني. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني نادرًا ما تأخذ زمام المبادرة للسعي وراء الدعم المحلي، فإن جمع التبرعات – خاصة من جانب المجموعات الشبابية – قد زاد. إن المبادرات الشبابية مثل حملة النظافة ولوّن مدينتك قد تلقت دعمًا واسعًا. تحاول بعض المنظمات جمع التبرعات في الأماكن العامة وعن طريق الإنترنت، لكن القليل من الأفراد هم الذين يتبرعون لمنظمات المجتمع المدني. تُشرك منظمات المجتمع المدني القليل من المتبرعين. يقدم أعضاء مجلس الإدارة من وقت لآخر التمويل لحماية المنظمات من أن تصبح عاجزة عن الدفع على الرغم من أن هناك أعضاء منظمات مجتمع مدني آخرين لا يقدمون تبرعات مالية إلى منظماتهم.

لا تخصص الحكومة بشكل عام أموال أو تقدم آليات غيرها لدعم منظمات المجتمع المدني. والاستثناء الوحيد هو تخصيص منح صغيرة من جانب وزارة الثقافة للمنظمات الواقعة في نطاق أحد المشاريع التي تروج للثقافة العربية في بغداد.

نادرًا ما يتم منح منظمات المجتمع المدني عقودًا لتقديم الخدمات لأن الحكومة لا تؤمن بأن منظمات المجتمع المدني لديها القدرات اللازمة لذلك. علاوةً على ذلك، لا يزال مفهوم المنظمات غير الربحية يساء فهمه مما يمنع عن منظمات المجتمع المدني أي نشاط اقتصادي. لا يميل المانحون إلى التركيز على دعم منظمات المجتمع المدني في بناء الأنشطة المدرة للدخل.

تعتبر السلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني في إقليم كوردستان العراق هي نفس السلامة المالية لباقي المنظمات في باقي العراق. لأول مرة في عام 2013، وزعت حكومة إقليم كوردستان منحًا على منظمات المجتمع المدني. منحت مديرية المنظمات غير الحكومية 429 منحة صغيرة إلى منظمات المجتمع المدني لمشاريع متعلقة بالمرأة، والطفل، والشباب، والتعليم، والصحة. بلغت قيمة المشاريع الممنوحة 11 مليار دينار عراقي (9 مليون دولار تقريبًا).

على الرغم من أن الحكومة والمانحين يركزون على الحاجة لأنظمة إدارية مالية سليمة، فإن معظم منظمات المجتمع المدني لا تمتلك أنظمة مالية سليمة أو حتى ميزانيات واضحة، على الرغم من أنها تحتفظ بحسابات كما هو مطلوب من جانب المانحين ومدققي مديرية المنظمات غير الحكومية. إن أنظمة الإدارة المالية ليست إليكترونية نظرًا للتكلفة المرتفعة لهذه الأنظمة والحاجة إلى تدريب الموظفين عليها.

يجب على منظمات المجتمع المدني استخدام مدققين من مديرية المنظمات غير الحكومية، وهو الأمر الذي أدى إلى تقديم رشاوي للمدققين ليكملوا التدقيقات حسب ما أفادت التقارير بذلك وهذا يرجع إلى العدد المحدود للمدققين والوقت المطلوب لإكمال التدقيقات. لم تتحدث منظمات المجتمع المدني علانية ضد الحاجة إلى رشوة المدققين نظرًا لخوفهم من التهديدات والابتزاز، والخطف. هناك أيضًا آلية لطلب الوثائق الحكومية التي يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المدني في إظهار مثل هذا الفساد.

المناصرة: 3.9

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

لا يوجد هناك سياسات رسمية أو آليات لتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة الفيدرالية في العراق. أما في إقليم كوردستان العراق، فقد تبنت الحكومة رسميًا وبدأت في تنفيذ *اتفاق كوردستان حول الشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية في إقليم كوردستان العراق* في عام 2013، مما نتج عنه إطارًا رسميًا للتعاون بين القطاعات.

على الرغم من الافتقار إلى سياسة رسمية، فإن منظمات المجتمع المدني في العراق بدأت في عام 2013 أن تدرك أهمية الاشتراك في حوار مع سلطات حكومية متعددة وأحزاب سياسية. استخدمت المنظمات اتصالاتها مع الحكومة وكذلك الإعلام الاجتماعي للضغط والمناصرة وبناء الشبكات. ونتيجة لتلك الجهود، فقد أصبحت المجالس المحلية على وعي بعمل منظمات المجتمع المدني وأهداف المناصرة مما جعل من الأسهل لمنظمات المجتمع المدني أن تحصل على موافقة على أنشطة معينة.

حسنّت منظمات المجتمع المدني أيضًا من علاقاتها مع البرلمان في عام 2013. تعاونت منظمات المجتمع المدني مع بعض نواب البرلمان واللجنة العليا لحقوق الإنسان في بعض الحملات مما أدى إلى بث جلسات البرلمان على القنوات الفضائية.

نظمت منظمات المجتمع المدني العديد من حملات المناصرة رفيعة المستوى في عام 2013. ناصرت منظمات المجتمع المدني لصالح قانون لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات وبلغت هذه المناصرة ذروتها عند إقرار قانون لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة في عام 2013 وإنشاء لجنة للأشخاص ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة في أواخر عام 2013 ترأسها وزير العمل والشئون الاجتماعية لتنفيذ القانون. أعاق الضغط من منظمات المجتمع المدني أحد قرارات الحكومة لاستبدال الكوبونات التموينية للسلع الأساسية مثل الزيت والأرز بمدفوعات شهرية. عارضت منظمات المجتمع المدني أيضًا قانون جرائم المعلومات الذي انتقده معارضوه بتقييده حرية الحديث وأداروا حملات لإعادة قانون حرية التعبير وأقنعوا الحكومة بتنظيف بعض الأماكن العامة أثناء العام.

لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا فعّالًا في كلٍ من الانتخابات المحلية في العراق في أبريل وانتخابات حكومة إقليم كوردستان في سبتمبر. وجدير بالذكر أن برنامج توسيع المشاركة من خلال المجتمع المدني الممول من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد دعم أحد الائتلافات لمنظمات المجتمع المدني المحلية التي عيّنت مئات المتطوعين لمراقبة الانتخابات البرلمانية الكردية وإجراء تجميع أصوات موازي. علاوةً على ذلك، وصلت جهود تثقيف المصوتين للانتخابات المحلية ما يزيد عن 10,000 مواطن.

في مارس من عام 2013، صادق مجلس الوزراء على استراتيجية وطنية حول مكافحة العنف ضد المرأة، وهو انتصارًا كبيرًا لمنظمات المجتمع المدني التي تدعم حقوق المرأة التي اقترحت الحاجة لمثل هذه الاستراتجية وناصرت من أجل إقرارها. تضع الاستراتيجية خارطة طريق لتحسين الحماية القانونية للنساء والبنات من خلال مراجعة وإصلاح التشريعات الحالية، وخاصة تلك التي تنتهك الدستور العراقي واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تدعو هذه الاستراتيجية لإقرار قانون حماية الأسرة الذي كان معلقًا منذ عام 2008، إلا أن القانون لم يقر حتى نهاية عام 2013. في إقليم كوردستان العراق، سمحت البيئة الأمنية الهادئة بحدوث تطور في تنفيذ قانون العنف المنزلي رقم 8 لعام 2011 من خلال تعزيز مديرية شرطة مكافحة العنف ضد المرأة.

ناصرت منظمات المجتمع المدني والأفراد أيضًا، بما في ذلك تنظيم مظاهرات، لإلغاء المعاشات التقاعدية مدى الحياة المقدمة لمسئولي الحكومة وأعضاء البرلمان نظرًا لاعتبارت الميزانية. في سبتمبر من عام 2013، وافقت لجنة خاصة على إلغاء المعاشات الممنوحة بموجب قوانين خاصة لكل المناصب والوظائف في الدولة العراقية. ومع ذلك، لم تُقر النسخة النهائية من قانون التقاعد إلا في فبراير من عام 2014 بما في ذلك العديد من الاستثناءات للوزراء ونوابهم.

تستفيد منظمات المجتمع المدني في إقليم كوردستان العراق من علاقة أكثر تعاونًا مع الحكومة ولديها وصول أكبر إلى النقاط المحورية في الحكومة. في عام 2013، بدأ البرلمان السماح لمنظمات المجتمع المدني بحضور جلسات البرلمان، وهو حق لطالما كانت تسعى إليه منظمات المجتمع المدني لسنوات عديدة. وخلال عام 2013، ناصرت منظمات المجتمع المدني ضد الممارسة الشائعة لختان الإناث بين السكان الأكراد، مما حسّن من تنفيذ قانون رقم 2011 الذي جرّم ختان الإناث وزاد من معرفة الجمهور بالقضية.

في عام 2013، ناصرت منظمات المجتمع المدني من أجل سياسة للتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، لكن الحكومة فشلت في اتخاذ أي إجراء تجاه هذه المبادرة.

تقديم الخدمات: 4.7

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

لا تزال منظمات المجتمع المدني تقدم مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك الخدمات القانونية والاجتماعية والصحية والتوظيفية. اعتبارًا من عام 2012، ظلت معظم خدمات منظمات المجتمع المدني تركّز على الاحتياجات الإنسانية الناتجة عن تراجع الأمن في البلاد. بدأت بعض المنظمات تقديم خدمات مخصصة مثل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والكتابة الاحترافية للتقارير. ومع ذلك، واجهت المنظمات تحديات كبيرة في الاحتفاظ بالموارد المالية والبشرية المطلوبة نظرًا للتنافس مع المنظمات الدولية وشركات البترول على الموظفين المؤهلين. في عام 2013، بدأت الكثير من منظمات المجتمع المدني، خاصة في إقليم كوردستان العراق، بتقديم الخدمات إلى مجتمع اللاجئين الضخم. في إقليم كوردستان العراق، تقدم منظمات المجتمع المدني مجموعة مشابهة من الخدمات. إضافة إلى اللاجئين، تركّز منظمات المجتمع المدني على الأيتام والأرامل وكذلك على خدمات التمويل الأصغر.

تصمم الكثير من المنظمات المشاريع طبقًا لأولويات المانحين، بدلًا من تقييمات الاحتياجات. لذلك ففي الوقت الذي قد تلبي فيه خدمات منظمات المجتمع المدني احتياجات المجتمعات المحلية، فإنها لا تركز بالضرورة على أولويات المجتمع. لقد بدأ المانحون مؤخرًا في دعم عروض المشاريع بناءً على بيانات كمية، مما شجع المنظمات على إجراء أبحاث ودراسات لدعم عروضهم. يتطلب المانحون غالبًا تقييم الأنشطة للتأكد من فعاليتها، لكنهم بوجه عام لا يكون لديهم سياسات لتقييم البرامج. نادرًا ما يقيّم المانحون والمنظمات المحلية تأثير المشاريع السابقة قبل الانتقال إلى مشاريع أخرى.

يتم تقديم معظم خدمات منظمات المجتمع المدني إلى الجمهور الأوسع. تقوم منظمات المجتمع المدني المحلية بتسويق منتجاتها مثل المنشورات، أو ورش العمل، أو التحليل الخبير إلى منظمات مجتمع مدني أخرى أو إلى الحكومة.

نظرًا إلى الموارد المالية الضعيفة والتهديدات الأمنية المتزايدة التي يواجهها نشطاء المجتمع المدني، فإن معظم منظمات المجتمع المدني في العراق تتجنب العمل في قضايا حساسة مثل الفساد وتسليح المجتمعات لتوفير الأمن، وبدرجة أقل، حقوق المرأة. في هذه الحالات، تكون أنشطة منظمات المجتمع المدني مقصورة على التدريب البسيط والتعليم والتوعية.

تقدم منظمات المجتمع المدني في المعتاد خدماتها مجانًا وتحاول تغطية كل النفقات من خلال الميزانيات المبنية على مشاريع. قد يسيء الجمهور فهم منظمات المجتمع المدني التي تحصّل الرسوم مقابل خدماتها على أنها تكسب الدخل بشكل غير لائق.

يعتبر اعتراف الحكومة بجهود منظمات المجتمع المدني وخدماتها محدودًا. في كثير من الحالات، تتعاقد الحكومة مع كيانات أجنبية لتقديم التدريب لموظفيها، وتتعاقد هذه الكيانات الأجنبية من الباطن مع منظمات محلية لتقديم التدريب بأجور منخفضة جدًا. على الرغم من أن القانون يسمح لمنظمات المجتمع المدني بالتقديم على عقود حكومية، فإن الحكومة لا تزال تشك في قدرة منظمات المجتمع المدني على تنفيذ العقود، وتظن في المعتاد أن الشركة فقط هي المؤهلة للمنافسة على العقود.

في عام 2013، بدأت حكومة إقليم كوردستان بتوزيع الأموال على منظمات المجتمع المدني لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات بناءً على تقييمات سابقة للاحتياجات من منظمات المجتمع المدني.

البنية التحتية: 5.3

2011	2012	2013
معاقة	معاقة	معاقة

إن منظمات الدعم الوسيطة الرئيسية في العراق هي منظمات أجنبية بما في ذلك فيلق الرحمة ولجنة الإنقاذ الدولية، وتركز الكثير من الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات إلى قطاع المجتمع المدني على الوصول إلى المعلومات ومراقبة الانتخابات وشفافية الحكومة (بما في ذلك ميزانيات الحكومة)، وحقوق العاملين، وقضايا المرأة، والعنف المنزلي، وحقوق الإنسان. ومن أمثلة الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات لقطاع المجتمع المدني التنمية التنظيمية والمناصرة السياسية وتعزيز المشاركة المدنية والاستخدام الاستراتيجي للإعلام وتحسين البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني والاستشارة القانونية والخدمات الاجتماعية والتمكين والوعي بالحقوق.

نادرًا ما تقدم المنظمات المحلية منحًا إلى منظمات غيرها. أحيانًا تقوم منظمات المجتمع المدني المحلية بالشراكة مع المنظمات الدولية بتقديم منحًا صغيرة وقروضًا إلى الأفراد مثل الأرامل أو النساء الريفيات.

تدعم المنظمات الدولية العاملة في العراق وتشجّع شبكات منظمات المجتمع المدني وائتلافاتها، لكن هناك عوائق قانونية خطيرة تواجه تسجيل مثل هذه الشبكات، مثل المتطلبات التي تقضي تسليم مستندات عديدة وأن يكون كل عضو في الشبكة مسجلًا. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني أصبحت أكثر مهارة في تلبية متطلبات تسجيل الشبكات، فإن عدد الشبكات المسجل رسميًا قليل. تعمل معظم الشبكات فقط لمدة قصيرة. وبمجرد أن ينفد التمويل، أو ينتهي المشروع الذي من أجله أنشأت الشبكات، يتم تفكيك الشبكات. ولم يبق من الشبكات بعد نفاد التمويل إلا عدد قليل فقط كان من بينه شبكة المرأة العراقية، وشبكة مقهى الشباب، وانشر ما تدفع، والمبادرة المدنية. تفتقر معظ الشبكات إلى الاتصالات الشفافة مع أعضاءها. لا يوجد هناك شبكات قوية تمثل قطاع منظمات المجتمع المدني ككل.

هناك بعض المنظمات مثل المرتقى ومركز النوابر للتدريب، وشبكة تدريب القيادات، ومركز الحوايا للتدريب تقدم التدريب وإصدار الشهادات الاحترافية لمنظمات المجتمع المدني، وللحكومة، والجمهور. ومع ذلك، فإن هذا التدريب لا يخصص حسب احتياجات منظمات المجتمع المدني. علاوةً على ذلك، لا يزال هناك افتقار إلى التدريب والخبرة في القطاع، بما في ذلك حقوق الإنسان، وحقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، والتنمية التنظيمية، وإدارة الصراع. تفتقر منظمات المجتمع المدني أيضًا إلى الثقة في قدرة المدربين المحليين وتسعى بدلًا من ذلك نحو المدربين الأجانب. لا يوجد هناك تعاون بين منظمات المجتمع المدني وأساتذة الجامعة من ذوي الخبرة ذات الصلة. علاوةً على ذلك، في الوقت الذي يحضر فيه قادة المنظمات التدريبات – أحيانًا يحضر نفس الأشخاص عدة مرات – فإن الأعضاء نادرًا ما يكون لديهم نفس الفرص.

لقد بدأ المانحون في أن يفرضوا على منظمات المجتمع المدني تطوير روابط أكثر مع منظمات المجتمع المدني الأخرى والحكومة. تحاول منظمات المجتمع المدني بناءً على ذلك بشكل متزايد بناء علاقات أجنبية وإقليمية مع المنظمات الموجودة في المنطقة العربية.

إن القطاعين الخاص والعام ليسوا على وعي بالفوائد المحتملة للشراكة مع منظمات المجتمع المدني، ولذلك هناك أمثلة قليلة على الشراكات الفعّالة بين القطاعات. وأحد هذه الأمثلة النادرة للشراكة الفعّالة يتضمن المبادرة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 والمجلس الحكومي لأصحاب المصلحة. ومن خلال المبادرة الوطنية، تدرب منظمات المجتمع المدني نواب البرلمان على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 – الذي تناول الأثر غير المتناسب للحرب على المرأة والدور الهام للمرأة في بناء السلام – وهما يصوغان معًا خطة عمل وطنية لتنفيذها.

الصورة العامة: 5.4

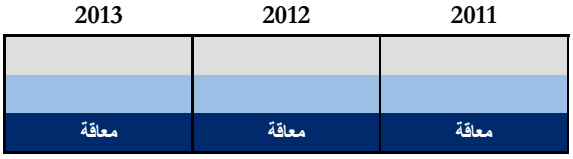

مع تدهور الوضع الأمني في عام 2013، تناقصت التغطية الإعلامية وتحليل أنشطة منظمات المجتمع المدني. دفع الوضع الأمني الكثير من منظمات المجتمع المدني وخاصة في بغداد إلى تجنب الظهور الإعلامي في عام 2013. يفضل بعض الصحفيين تغطية الأحداث السياسية أو الحكومية بدلًا من تغطية أنشطة منظمات المجتمع المدني أو يغطون فقط الأحداث إذا تلقوا مقابل لعمل هذا. تتبع بعض وسائل الإعلام إلى أحزاب وكيانات حكومية، وهم يشوهون صورة منظمات المجتمع المدني الذين يتصادمون معهم سياسيًا، مدعين أن منظمات المجتمع المدني تسعى لتنفيذ أجندات أجنبية وأن المدافعين عن حقوق الإنسان يدافعون عن الأشخاص الذين يخرقون القانون.

لا يزال الكثير من الجمهور لديه تصور رديء حول منظمات المجتمع المدني نظرًا للافتقار إلى فهم دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع، وخيبة الأمل فيما يخص قدرات منظمات المجتمع المدني، والشكوك التي تحوم حول عمل منظمات المجتمع المدني لأنها تتلقى دعم مالي من الغرب. طبقًا لأحد اقتراعات الرأي الذي أجراه برنامج توسيع المشاركة من خلال المجتمع المدني، يعتقد 39 بالمائة فقط من السكان أن المجتمع المدني صنع فرقًا في حياتهم وأن 70 بالمائة من المشاركين أجابوا بأنهم لم يكونوا على وعي بمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجتمعهم.

ومع ذلك، فإنه في عام 2013، بدأ الجمهور يدركون الفرق بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. زاد إحباط الجمهور من الأحزاب السياسية التي لا تفي بوعودها، في حين أدركوا أن منظمات المجتمع المدني تنفذ أنشطة وتصنع تأثير إيجابي على الرغم من الموارد المحدودة. وهذا صحيح خاصة في المجتمعات التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني وتنفذ الأنشطة. بدأ الجمهور بناءً على ذلك بتنظيم أنشطة تطوعية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وبدأت منظمات المجتمع المدني باكتساب المصداقية في ممارسة الضغط من أجل التغيير. يعتبر الشباب أكثر ألفة مع منظمات المجتمع المدني وقد أصبحوا مشتركين بشكل متزايد في عمل منظمات المجتمع المدني.

في عام 2013، دعم مشروع توسيع المشاركة من خلال المجتمع المدني الممول من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – دعم ثمانية عشرة معرض لمنظمات مجتمع مدني في سبعة عشرة محافظة في العراق مع مشاركة 331 منظمة مجتمع مدني. وشارك ما يزيد عن 5700 مواطن في هذه المعارض التي تم تنظيمها من جانب شركاء برنامج توسيع المشاركة من خلال المجتمع المدني ورفعت هذه

المعارض من الوعي بدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحكم القائم على الديقراطية والمساءلة والمشاركة بين أصحاب المصلحة مثل الحكومة المحلية والقطاع الخاص.

لا تتفهم الحكومة ولا القطاع الخاص دور منظمات المجتمع المدني، ويرجع هذا جزئيًا إلى أن دور منظمات المجتمع المدني في المجتمعات ليس بارزًا بالقدر الكافي ليلاحظوه. إذا قدمت الشركات الدعم إلى منظمات المجتمع المدني على الإطلاق، فإنها تقوم بهذا فقط للإعلان عن مشاريعها الخاصة. رغم أن معظم السياسين المؤثرين قد رسّخوا منظمات المجتمع المدني الخاصة بهم، فإن الحكومة ليس لديها ثقة في قدرات منظمات المجتمع المدني. زاد شك الحكومة في منظمات المجتمع المدني إلى حد ما في عام 2013 نتيجة لدورهم في مظاهرات مختلفة أثناء العام. علاوةً على ذلك، فإن الحكومة لديها شك في نوايا منظمات المجتمع المدني التي تتلقى تمويل أجنبي. لم تتخذ الحكومة إجراء ميثاق التعاون المقترح من جانب منظمات المجتمع المدني في عام 2013، مدعيةً أنه ليست ثمة حاجة لمثل سياسة التعاون هذه. تتمتع حكومة إقليم كوردستان بفهم أفضل لدور منظمات المجتمع المدني في المجتمع، وبالتالي نظرة أكثر إيجابية لمنظمات المجتمع المدني.

لا تتواصل منظمات المجتمع المدني بشكل فعّال مع الجمهور العام ولا تعي الكثير من المنظمات بمزايا وضع خطط وبرامج إعلامية. نادرًا ما تروج المنظمات لرؤاها ورسائلها فيما عدا ما يتعلق بطلبات التقدم لتمويل المشاريع. في الوقت نفسه، تستخدم منظمات المجتمع المدني الإعلام الاجتماعي بشكل متزايد لتصل إلى جماهيرها بشكل أسرع وأرخص.

لا تنشر منظمات المجتمع المدني تقاريرها المالية لدواعي أمنية، ولا ترغب في الإعلان عن ميزانيات كبيرة أو تمويل أجنبي تلقته لأنها يمكن أن تواجه تهديدات بالخطف أو الابتزاز من المجرمين. لا يعرف بميزانيات المشاريع إلا مديرو المشاريع والمحاسبون. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني قد بدأت في نشر تقارير الأنشطة بشكل أوسع لأنها تُظهر إنجازاتها وقد تساعدهم في الحصول على منح جديدة.

الأردن

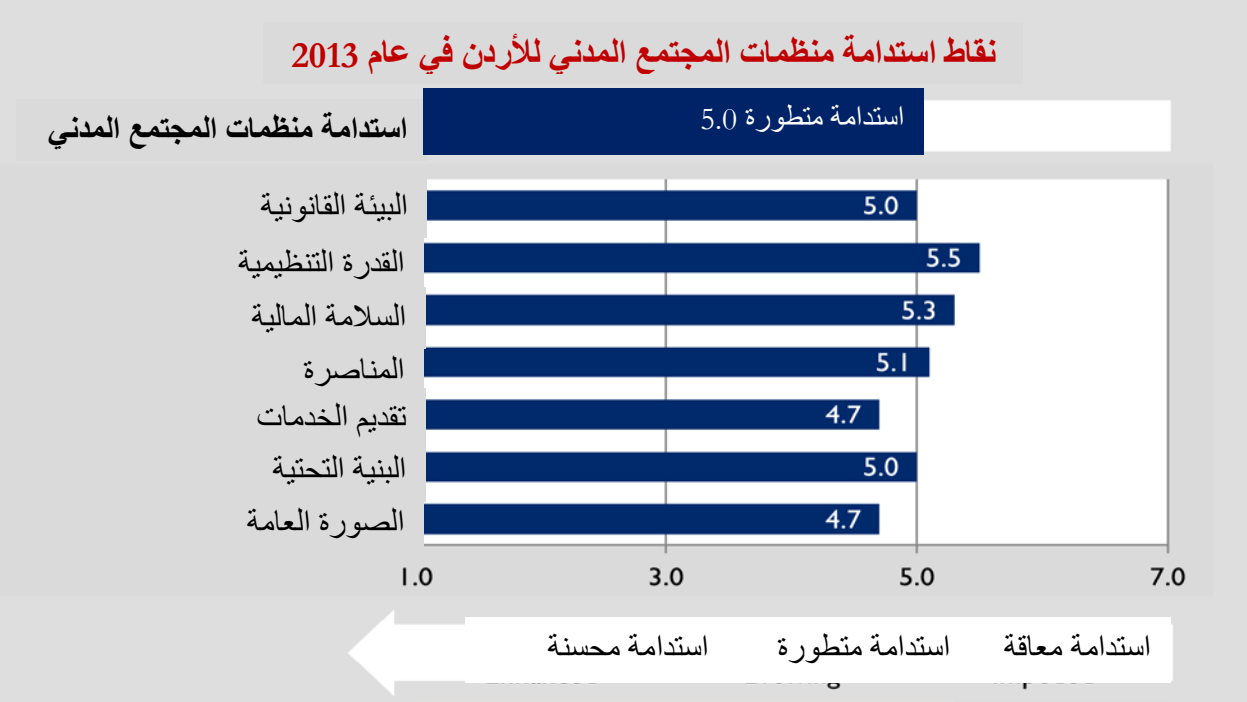

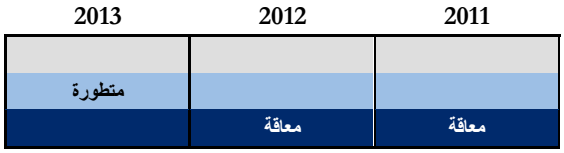

استدامة منظمات المجتمع المدني: 5.0

حقائق البلد

العاصمة: عمان

نوع الحكم: ملكي دستوري

السكان: 6,482,081 نسمة (إحصائية يوليو 2013)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): 11,800 دولار (إحصائية 2013)

مؤشر التنمية البشرية: 77 (2013)

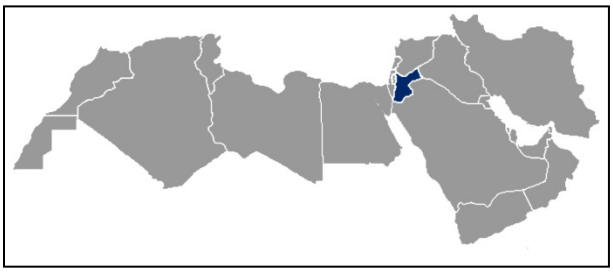

أثناء 2013، واصل الجمهور طلب الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الأردن، ومع ذلك، حازت مواضيع إضافية على الاهتمام بما في ذلك تلبية الاحتياجات والمخاوف المتعلقة بتزايد عدد اللاجئين داخل البلاد. أثناء العام، أظهرت الحكومة بعض الاستجابة للمطالب الداعية إلى المزيد من التحول الديمقراطي. وكان من أبرز هذه التحولات الديمقراطية أن لجنة الانتخابات المستقلة الجديدة سعت إلى إشراك منظمات المجتمع المدني في إدارة الانتخابات البرلمانية لعام 2013. تعاونت منظمات المجتمع المدني واللجنة الانتخابية المستقلة خاصة في رفع وعي الجمهور بأهمية المشاركة السياسية خاصة بين الشباب.

كان ثمة تطور آخر رئيسي في عام 2013 وهو وصول اللاجئين بشكل متواصل من الحرب الأهلية السورية، وهو الأمر الذي وسّع من الخدمات العامة وخدمات المجتمع المدني والموارد وحفّز إنشاء مخيمات عديدة للاجئين. زاد تصاعد الصراع من العدد الإجمالي للاجئين السوريين في البلاد إلى ما يقرب من 600,000 لاجيء بنهاية العام، وهي زيادة دراماتيكية من العدد التقريبي الذي كان مسجلًا في البلاد في نهاية عام 2012 والذي بلغ 120,000 لاجيء.

نظمت المجموعات 890 احتجاجًا عماليًا في عام 2013 في شكل اعتصامات وإضرابات وتهديدات بإضرابات. في عام 2013، حجبت الحكومة ما يزيد عن 300 موقع إليكتروني بموجب تعديلات عام 2012 على قانون الصحافة والنشر الذي فرض على المواقع خاصة

مواقع الأخبار أن تكون مسجلة لدى الحكومة. أشار أحد التقارير الصادر عن مؤسسة الصحافة الأردنية في عام 2013 انخفاض ناتج عن هذه التعديلات في حرية الصحافة من 51.5 بالمائة تقريبًا إلى 44 بالمائة.

واصلت منظمات المجتمع المدني مواجهة تحديات عديدة في عام 2013، بما في ذلك القيود القانونية التي تحد بشكل كبير من قدرتها على الاشتراك في المناصرة والضغط، وهياكل الإدارة الداخلية الضعيفة، والاعتماد الكثيف على المانحين الأجانب. كان النقاش حول قانون الصحافة وقانون الجمعيات بارزًا في عام 2013. تواصل منظمات المجتمع المدني لعب دور حاسم في تلبية الاحتياجات التنظيمية على المستوى الوطني عن طريق تنفيذ مشاريع في الصحة والبيئة والزراعة والدعم القانوني والتنمية الريفية وبناء القدرات والأنشطة الشبابية والحكم الرشيد. يتم إجراء الكثير من هذه المشاريع بالشراكة مع السلطات المحلية.

زاد عدد الجمعيات المسجلة من 3329 جمعية في عام 2012 إلى أكثر من 3800 جمعية بنهاية عام 2013. يتضمن هذا العدد حوالي 2750 جمعية خيرية داخل اختصاص وزارة التنمية الاجتماعية.

البيئة القانونية: 5.0

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

لا يزال قانون الجمعيات رقم 51 لعام 2008 هو القانون الرئيسي الذي يحكم منظمات المجتمع المدني. يُفرض على منظمات المجتمع المدني أن تسجل من أجل أن تعمل. قد يحصل مجلس التسجيل على توصيات من الوزارة المختصة – مثل وزارة التنمية السياسية، ووزارة السياحة، ووزارة البيئة، ووزارة الداخلية – حول طلبات التسجيل، لكن القرار النهائي يكون متروكًا لمجلس التسجيل حتى لو كان لدى الوزارة المختصة بعض التحفظات. بعد التسجيل، يحيل مجلس التسجيل منظمات المجتمع المدني إلى الوزارة المختصة للإشراف. تسجل الشركات غير الربحية لدى وزارة التجارة والصناعة بموجب قانون الشركات رقم 73 لعام 2010. هناك أيضًا طبقة خاصة من المنظمات الملكية غير الحكومية التي تسجل بموجب قوانين منفصلة بناءً على مراسيم ملكية وتصديقات برلمانية. إن المنظمات الملكية غير الحكومية لديها قيود أقل على الرسائل المسموحة والأنشطة ويجوز لها تلقي تمويل أكثر من كلٍ من موارد القطاع الخاص والعام. تتلقى المنظمات الملكية غير الحكومية أيضًا تمويلًا حكوميًا لا يكون متاحًا لغيرها من منظمات المجتمع المدني.

يحتوي القانون رقم 51 على لغة مبهمة ويكتنفه الغموض في قضايا عديدة، مثل الحماية ضد الحل التعسفي للجمعيات، وإجراءات فرض العقوبات على منظمات المجتمع المدني، وآليات المشاركة السياسية. علاوةً على ذلك، وطبقًا للفقرة 9-أ من القانون رقم 51، لا ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني هو تحقيق "الأهداف السياسية أو الدينية" وهي شروط غير محددة بوضوح.

تُظهر الزيادة المضطردة في منظمات المجتمع المدني المسجلة على مر الأعوام القليلة الماضية أن هناك القليل من العقبات في عملية التسجيل، إلا أن طلبات التسجيل المقدمة من بعض منظمات المجتمع المدني تُرفض. على سبيل المثال، تم رفض تسجيل مبادرة كومستير التي تهدف إلى تقييم أداء ممثلي البرلمان في عام 2013. أصبح مكتب التسجيل أكثر شفافية حول قراراته في عام 2013 بدافع من التوصيات الصادرة عن محكمة العدل الدولية بحيث تقدم تبريرًا لرفضها بعض الطلبات وإن كان من غير المفروض عليها قانونًا أن تقوم بهذا. علاوةً على ذلك، قدّم مكتب التسجيل دليل إليكتروني حول متطلبات التسجيل وإجراءاته. في عام 2013، قدّمت الحكومة أيضًا الدعم إلى المنظمات الدولية في تسجيل مكاتب جديدة وغيرها من الأمور المتعلقة بالتسجيل من أجل تسهيل عملها مع اللاجئين السوريين. في حين أن مكتب التسجيل لا يفرض الموافقات الأمنية فإنه يطلب شهادات تؤكد أن المؤسسين ليس لديهم سوابق جنائية، ولكن من الناحية العملية، فإن المنظمات الأجنبية يتم فحصها من جانب الأجهزة الأمنية.

تواجه منظمات المجتمع المدني بعض التدخل في عملها. على سبيل المثال، يجب على الشركات غير الربحية المسجلة تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة أن تحصل على موافقة رئيس الوزراء على كل التمويلات وتكون الإجراءات طويلة ومعقدة. أما المنظمات الملكية غير الحكومية فلا تخضع لهذه المتطلبات. يجب على منظمات المجتمع المدني أن تقدم إشعار إلى الحاكم الإداري على الأقل قبل تنظيم أي اجتماع بثمانية وأربعين ساعة على الأقل. علاوةً على ذلك، يفرض مكتب التسجيل على الجمعيات تقديم قوائم بأجور الموظفين والمتطوعين والعاملين في تقاريرها السنوية، وهو ما تراه الكثير من الجمعيات على أنه تعديًا على خصوصيتها خاصة لأن القطاعات الأخرى لا تخضع لهذه القواعد.

تفرض التعديلات التي أجريت في عام 2012 على قانون الصحافة والنشر على مالكي المواقع التي تتعامل مع الأخبار والتعليقات حول الأردن أن تكون مرخصة، إلا أن هذا لا ينطبق على كل مواقع الإعلام الاجتماعي مثل الفيسبوك أو تويتر أو جوجل أو ياهو. في يونيو من عام 2013، أمرت الحكومة ثلاثة من موفري خدمة الإنترنت المحليين أن يغلقوا حوالي 300 موقع أخبار على الإنترنت لم يكن مرخصًا من جانب إدارة الصحافة والمنشورات. جاء القرار عقب عشرة أشهر من وعود من جانب الحكومة والمحكمة الملكية بإعادة النظر في القانون المثير للجدل.

يجب على أي منظمة من منظمات المجتمع المدني تسليم طلب إلى مجلس الوزراء لكي تعتبر منظمة خيرية وبالتالي تكون مؤهلة لتلقي التبرعات المعفاه من الضرائب. حلت وزارة التنمية الاجتماعية تسعة وعشرين جمعية خيرية في عام 2013 بسبب توقفها عن العمل لمدة عام، أو خرقها المتكرر لأحكام القانون، أو طلبها للحل. أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية أيضًا تسعة وعشرين هيئة إدارية مؤقتة للجمعيات الخيرية، ويرجع هذا بشكل أساسي إلى الانتهاء القانوني لهيئاتها الإدارية الحالية. حسب التقارير الصحفية التي نقلت عن أحد البيانات الصحفية الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية، تم توجيه حوالي أربعة وعشرين إنذارًا إلى جمعيات خيرية نظرًا لارتكابها خروقات في عام 2013.

يمكن للجمعيات وغيرها من المنظمات التي تقدم الخدمات للنفع العام أن تتقدم إلى إدارة الدخل وضرائب المبيعات التابعة لوزارة التمويل لتحصل على إعفاءات من الضرائب. لا تُعفى منظمات المجتمع المدني من تحصيل ضرائب المبيعات على الخدمات التي تقدمها، لكن يجوز لها أن تطلب تخفيضات من 10 بالمائة إلى 5 بالمائة من وزاة المالية على نشاطين كل عام. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني لا تتلقى هذه الإعفاءات بشكل تلقائي، وتعتبر القوانين بشكل عام غير واضحة حول متطلبات الأهلية. تميل المنظمات الخيرية التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقات أو الأيتام إلى تلقي أكثر الإعفاءات. يمكن للأفراد أو الشركات أن تخصم تبرعات حتى 25 بالمائة من دخلهم المستحق للضرائب إذا كانت منظمة المجتمع المدني المستفيدة من التبرع مسجلة كمنظمة خيرية.

هناك متخصصون قانونيون مؤهلون ومدربون بشكل جيد لديهم إطلاع حول قانون منظمات المجتمع المدني في كل محافظات الأردن. تقدم بعض منظمات المجتمع المدني خدمات الاستشارة المجانية. قام برنامج المجتمع المدني الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتدريب إحدى عشر متدربًا على الدعم القانوني وقانون الجمعيات. أنشأ برنامج المجتمع المدني أيضًا صندوق الدعم القانوني للمجتمع المدني لمنظمات الدعم القانوني الأدرنية لتقديم التدريب على قانون الجمعيات وتقديم الاستشارات القانونية المجانية إلى الجمعيات لمساعدتهم على العمل بشكل قانوني وللدفاع عن حقوقهم. قدمت المنح الفرعية الثلاث لبرنامج المجتمع المدني – وهي مركز الثريا للدراسات، والاتحاد العام للمرأة الأردنية، والمنتدى الإنساني لحقوق المرأة – قدمت ورش عمل حول قانون الجمعيات إلى 575 مشارك من 357 منظمة مجتمع مدني في جميع أنحاء البلاد. أظهرت التغذية الراجعة الجماعية من هذه الدورات عددًا من التحديات، بما في ذلك عدم فهم موظفي وزارة التنمية الاجتماعية تفاصيل القانون، والاتصال الضعيف بين الجمعيات والوزارات، وجهود الحكومة للسيطرة على عمل الجمعيات، والتطبيق الضعيف لمتطلبات الحكم الرشيد داخل الجمعيات في القانون، وتحديات الالتزام بإجراءات التمويل، وخاصة تلك الخاصة بالوصول إلى التمويل المحلي أو جمع التبرعات. في عام 2013، بدأت بعض منظمات المجتمع المدني في التماس المعلومات القانونية من مكتب التسجيل، لكن مكتب التسجيل لم يكن قد مارس هذا الدور بعد.

القدرة التنظيمية: 5.5

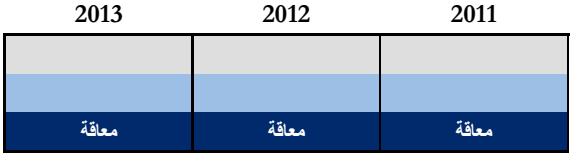

بقيت القدرة التنظيمية على ما هي عليه في عام 2013 لمعظم القطاعات. تتمتع المنظمات الملكية غير الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الكبيرة بثبات أكبر في العمل وبرسائل أقوى وخطط استراتيجية وهياكل تنظيمية.

في عام 2013، اكتسبت الكثير من المنظمات على المستوى الوطني التي ركزت على أزمة اللاجئين السوريين– اكتسبت خبرة جديدة كما رفعت في الوقت نفسه من كفاءة ونطاق البرامج التي يقدمونها إلى المجتمع الأردني. دخلت هذه المنظمات في شراكة مع المنظمات الدولية وفتحت مكاتب فرعية خارج عمان حيث أن وزارة التخطيط فرضت على أي منظمة أجنبية تسعى للعمل مع اللاجئين السوريين أن تدخل في شراكة مع المنظمات الوطنية.

تمتلك بعض منظمات المجتمع المدني فروعًا في كل المحافظات وفي المناطق الريفية والحضرية، لكنها لا تشترك في اتصال منتظم مع الدوائر الشعبية المحلية. هناك منظمات أخرى قادرة على بناء قاعدة من المتطوعين، لكنها تفتقر إلى الرسائل المحددة والمهيكلة لجذب الدوائر الشعبية المحلية.

إن التخطيط الاستراتيجي ضعيف بشكل عام. تمتلك المنظمات المتخصصة أهدافًا استراتيجية وترفض التمويل أحيانًا عندما لا يكون متوافقًا مع استراتيجياتها. وعلى الجانب الآخر، فإن منظمات المجتمع المدني الصغيرة لديها خطط وتوقعات قصيرة الأمد. ما بين أكتوبر 2012 وأكتوبر 2013، قدم برناج المجتمع المدني التدريب والدعم الفني إلى أربعين منظمة مجتمع مدني حول التخطيط الاستراتيجي وغيره من الموضوعات.

تعتبر هياكل الإدارة الداخلية والحكم غير فعّالة. في بعض الحالات، تعمل منظمات المجتمع المدني بنظام "عرض الرجل الواحد" الذي يقوم فيه المؤسس بدور كلٍ من الرئيس التنفيذي للمنظمة ورئيس مجلس الإدارة ويكون لديه أقارب في مجلس الإدارة. تمتلك المنظمات الملكية غير الحكومية غالبًا ممثلين من الوزارات وشركات القطاع الخاص في مجالس إداراتهم مما يزودهم أيضًا بوصول أكبرإلى التمويل.

زاد توظيف منظمات المجتمع المدني في عام 2013 استجابة لتدفق اللاجئين السوريين حيث بحثت منظمات المجتمع المدني عن موظفين إضافيين ومتطوعين للعمل على هذه القضية. زاد هذا من قدرة المؤسسات على الاستجابة إلى حالات الطوارئ والاحتياجات عن طريق تشكيل فرق عمل، وتفويض المهام، والترويج للعمل التطوعي. استفادت منظمات المجتمع المدني في أربد ومفرق وعجلون والزرقاء من برامج المانحين ومشاريعهم لرفع قدراتها لتلبية هذه الظروف. تعتمد معظم منظمات المجتمع المدني على المتطوعين للعمل، مما يؤثر على اتساق وقدرة الموادر البشرية. تواجه المنظمات القليلة التي لديها موظفون دائمون صعوبة في الاحتفاظ بهؤلاء الموظفين لأن تمويلهم غير آمن ولأن منظمات المجتمع المدني لا تستطيع تقديم مرتبات تنافسية.

تتمتع معظم منظمات المجتمع المدني في المناطق الريفية والحضرية ببعض الوصول إلى تقنية الاتصالات والمعلومات، لكنها تحتاج إلى الدعم الفني لمساعدتها على استخدام هذه الموارد بفاعلية. تقدم وزارة التخطيط والتعاون الدولي المعدات إلى منظمات المجتمع المدني للأشخاص ذوي الإعاقات.

السلامة المالية: 5.3

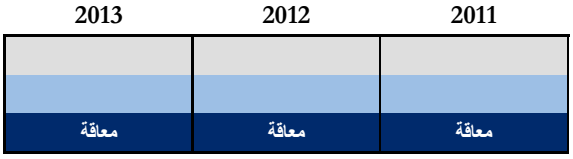

إن الافتقار إلى التنويع التمويلي لا يزال يمثل قضية رئيسية تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن. لا يزال معظم القطاع يعتمد على التمويل الأجنبي. تتضمن الشراكات الثنائية الرئيسية في الأردن الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا. ليس هناك أرقام رسمية متاحة فيما يخص دعم المانحين الأجانب. واصلت منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع اللاجئين السوريين تلقي تمويلًا أجنبيًا وفيرًا في عام 2013. أما منظمات المجتمع المدني الأصغر، ولاسيما الجمعيات المجتمعية والنوادي الشبابية، فلديها قدرة أقل على الدخول في شراكات مباشرة مع المانحين الدوليين وبالتالي فهي تميل إلى الاعتماد على التمويل من المنظمات المحلية والأفراد، وكذلك الكيانات العامة مثل وزارة التخطيط ووزارة التنمية الاجتماعية وإن كان الكثير من التمويل من هذه المصادر أيضًا يأتي من أصل أجنبي.

تمتلك منظمات المجتمع المدني الوصول إلى بعض التمويل المحلي من كلٍ من القطاع العام والقطاع الخاص، بما في ذلك البنوك، وشركات الاتصالات، والشركات الخاصة الكبيرة. تعتبر تكية أم علي، ومؤسسة الملك حسين للسرطان، وغيرها من المنظمات التي تركز على العمل الخيري والدعم الإنساني هي المنظمات الأكثر نجاحًا في جمع التبرعات المحلية. يجب على منظمات المجتمع المدني تحسين قدراتها في المناصرة وجمع التبرعات وكتابة العروض لجذب التمويل خاصة من القطاع الخاص.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتقدم للحصول على رخصتين بحد أقصى في العام لتنظيم فعاليات جمع التبرعات مثل الأسواق الخيرية. ومع ذلك، تبقى قدراتهم في جذب التبرعات بهذه الطريقة ضعيفة.

تتعاقد بعض الوزارات، مثل وزارة التنمية الاجتماعية، مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات إلى اللاجئين السوريين وغيرهم من المجموعات، لكن هناك تنافس قوي من القطاع الخاص على العقود الحكومية. تحصّل منظمات المجتمع المدني رسومًا ضئيلة مقابل الخدمات وتحصّل رسومًا على العضوية.

يُتوقع من منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد أن تُظهر شفافية مالية حيث أن الكثير منها يخضع لتفتيشات من مكتب التدقيق. أدى هذا إلى بعض التحسن في أنظمة الإدارة المالية في عام 2013، وخاصة بين منظمات المجتمع المدني الأكبر. يُفرض على منظمات المجتمع المدني أن تسلم تقارير سنوية إلى الوزارات التي تشرف عليها. يجب على منظمات المجتمع المدني التي لديها ميزانيات تتخطى 2000 دينار أردني (حوالي 2800 دولار) أن توظّف مدققين خارجيين.

المناصرة: 5.1

2011	2012	2013
معاقة	معاقة	معاقة

في عام 2013، وُجهت دعوات إلى منظمات المجتمع المدني لكي تصبح قوة أكثر فعالية وتأثيرًا في عملية تشكيل السياسة وتعديلها وتنفيذها. لقد كان لمنظمات المجتمع المدني المزيد من خطوط الاتصال المباشرة مع الحكومة المحلية والحكومة الفيدرالية في عام 2013. استطاعت منظمات المجتمع المدني التي اشتركت في مبادرات مثل جنسيتي حق لي ولأسرتي أن تصل بسهولة إلى صنّاع القرار، وبذلك كانت قادرة على التأثير على تعديل بعض القوانين. كانت منظمات المجتمع المدني مشتركة في لجان حكومية مختلفة تشرف على مراكز إعادة التأهيل ومراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقات. لقد أنشأت منظمات المجتمع المدني أيضًا مذكرات تفاهم مع وزارات مختلفة وكذلك شراكات مع بلديات لتنفيذ مشاريع في المحافظات. على سبيل المثال، وقّعت مؤسسة الملك حسين للسرطان مذكرة تفاهم مع وزارة التعليم لحملة حصّالة الخير التي هدفت إلى تقديم الدعم المالي للمرضى غير المؤمن عليهم غير القادرين على الدفع مقابل علاجات السرطان.

في عام 2013، ناصر ائتلاف جنسيتي حق لي ولأسرتي لإزالة كل أشكال التفريق بناءً على النوع من الدستور مع التركيز على حق المرأة الأردنية المتزوجة من أجانب أن تنقل جنسيتها إلى أطفالها مما سيوفر لهم الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والتوظيف. في حين أنه لم يتم عمل أي تغييرات تشريعية في عام 2013، فإن هذه الجهود أجبرت الحكومة على إيلاء اهتمام جدي لهذه المسألة. أثناء العام، نظّمت منظمات المجتمع المدني أيضًا حملات تستهدف المراجعة الدورية العالمية – وهي مراجعة دورية لسجلات حقوق الإنسان لكل الدول الـ 193 الأعضاء في الأمم المتحدة – بما في ذلك الجهود المشتركة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني حول التقرير الوطني، وحملة لحماية الغابات في برقش. علاوةً على ذلك، شجّعت منظمات المجتمع المدني مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقات في الانتخابات البرلمانية لعام 2013.

علاوةً على ذلك، اشتركت منظمات المجتمع المدني في عام 2013 في مسائل تتعلق بحقوق الإنسان مثل معارضة العنف المبني على النوع، كما يتضح من عمل منظمات مجتمع مدني عديدة في شبكة الشمعة، وتأمين حقوق المعاقين. ومع ذلك، يقوض التنافس بين منظمات المجتمع المدني من وقت لآخر جهود المناصرة وبناء الائتلافات. في عام 2013، أنشأت منظمات المجتمع المدني ائتلاف لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات والأقليات.

يُحظر على منظمات المجتمع المدني قانونًا الاشتراك في الأنشطة السياسية. ونتيجة لذلك، فليس هناك جهود ضغط منظم أو وعي بآليات الضغط بين منظمات المجتمع المدني.

في عام 2013، اشتركت منظمات المجتمع المدني في جهود مناصرة محددة موجهة نحو إصلاح قانون منظمات المجتمع المدني، والقيود المفروضة على التمويل، وعمليات مكتب التسجيل، لكن هذه الجهود لم تتواصل.

تقديم الخدمات: 4.7

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

يقدم قطاع منظمات المجتمع المدني مجموعة متنوعة من السلع والخدمات. تشترك غالبية منظمات المجتمع المدني في أعمال متعلقة بالعمل الخيري، والتعليم، والصحة، والثقافة، والطفل، والشباب، والمرأة، والأيتام، والأشخاص ذوي الإعاقات، واللاجئين السوريين. في عام 2013، تلقى اللاجئون السورين خدمات مختلفة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، والرعاية الصحية، والمأوى، والدعم النفسي للأطفال، والصحة الإنجابية، والغذاء، والكساء، والتعليم.

تنفّذ بعض منظمات المجتمع المدني مشاريع تستهدف احتياجات المجتمعات المحلية التي يحددونها من خلال تقييم الاحتياجات في حين أن منظمات أخرى تتبع أولويات المانحين، مثل البيئة والمشاركة السياسية للمرأة. إن منظمات المجتمع المدني معروفة بقدرتها على تقديم الخدمات إلى قاعدة عريضة من الدوائر الشعبية المحلية بدلًا من مجرد تقديم الخدمات لأعضاءها.

تفرض منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات الأساسية مثل التدريب والرعاية الصحية والاستشارة القانونية رسومًا رمزية بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي الحالي. تساعد هذه الرسوم على تغطية التكاليف التشغيلية للمنظمات في حين تقدم الخدمات فرص عمل خاصة للمرأة.

يجوز للحكومة أن تتعاقد مع منظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات معينة. على سبيل المثال، تتعاقد وزاة التنمية الاجتماعية مع منظمات المجتمع المدني لمساندة بيوت رعاية الأيتام. ومع ذلك، تسعى الحكومة في الوقت نفسه لمساعدة القطاع الخاص في تقديم الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمياه إلى اللاجئين السوريين، بدلًا من استخدام منظمات المجتمع المدني كوسطاء بين الحكومة والمواطنين.

البنية التحية: 5.0

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

هناك بعض منظمات الدعم الوسيط مثل مؤسسة عبد الحميد شومان ومجموعة نقل تقدم الدعم الفني والمالي والتدريبي والتقييمي والاستشاري لمنظمات المجتمع المدني. تمتلك هذه المنظمات مواردها الخاصة إلا أنها تدخل أحيانًا في شراكات مع منظمات المجتمع المدني الدولية والمانحين. وهناك منظمات أخرى مثل صندوق الملك عبد الله للتنمية تقدم منحًا إلى مبادرات الشباب وشراكات عبر البلاد وهي منظمات ملكية غير حكومية. تعتبر خدمات منظمات الدعم الوسيط متاحة لمنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد.

هناك عدد قليل من المنظمات المانحة في الأردن، لكن تمويلهم ينبع بشكل عام من الحكومة أو المانحين الدوليين. تقدم المنظمات الملكية غير الحكومية من حين لآخر منحًا فرعية إلى المنظمات المجتمعية، وعلى الأخص من خلال برنامج جيوب الفقر. هناك القليل من المؤسسات، بما في ذلك مؤسسة شومان، ومجموعة نقل، والرواد، هي التي لديها مواردها الخاصة. هناك منظمات مجتمع مدني أخرى، مثل جمعية المركز الإسلامي، تقدم أيضًا منحًا فرعية ويكون هذا جزئيًا باستخدام الأموال المجموعة محليًا من خلال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

ليس هناك منظمة شاملة عامة أو شبكة تقدم تبادل المعلومات أو الحوار لقطاع منظمات المجتمع المدني بأكمله. هناك بعض الشبكات المعنية بمواضيع محددة مثل اتحاد المرأة الأردنية، لكن هذه الشبكات ليست فعّالة بشكل كافي للسماح بتبادل المعلومات المتكرر. أنشأ النشطاء وممثلو منظمات المجتمع المدني الاتحاد المدني ضد قانون الصحافة في عام 2013 ردًا على إغلاق الحكومة للمواقع الإليكترونية. وتشكل ائتلاف آخر في عام 2013 لتطوير ثقافة العمل التطوعي في المجتمع الأردني.

في عام 2013، أهّل برنامج المجتمع المدني 123 فرد من منظمات مجتمع مدني مثل مؤسسة نور حسين، ومؤسسة الملك حسين، ومؤسسة نهر الأردن، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ككبار مدربين. ومع ذلك، هناك القليل من منظمات المجتمع المدني هي التي لديها وعي بهؤلاء المدربين. علاوةً على ذلك، يتركز المدربون في المدن الرئيسية، وخاصة عمان، مما يصعّب على منظمات المجتمع المدني التي تقع في المناطق النائية الوصول إلى خدمات التدريب. علاوةً على ذلك، نشر برنامج المجتمع المدني وشركاءه طاقم أدوات بدء الجمعيات، وهو مورد شامل للإدارة التنظيمية يهدف إلى تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني في الموارد البشرية، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة والتقييم، والإدارة المالية. قدّم برنامج المجتمع المدني أيضًا فرصة للمنظمات المتأهلة خارج عمان أن تصبح معتمدة وتخدم مجتمعاها المحلية. ونتيجة لهذه التدخلات، يُتوقع أن يزيد التنافس بين منظمات المجتمع المدني وأن يزيد الطلب على التدريب.

لم يتغير مستوى الشراكة بين القطاعات في الأردن في عام 2013. على الرغم من أن معظم منظمات المجتمع المدني على وعي بأهمية الشراكات بين القطاعات، فإن القليل من هذه الشركات موجود حاليًا.

الصورة العامة: 4.7

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

لا يزال الإعلام العام يقدم تغطية ضعيفة لقضايا المجتمع المدني في حين أن التغطية من جانب قناة رؤية والمواقع الإخبارية على الإنترنت تعتبر أكثر شمولًا. على سبيل المثال، في عام 2013، قدّم الإعلام الخاص، والصحفيون المستقلون، والإعلام الاجتماعي تغطية فعّالة لحملة جنسيتي حق لي ولأسرتي التي سلطت الضوء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الاقتصادية التي تعاني منها المرأة الأردنية المتزوجة من غير أردنيين وبالتالي غير القادرة على نقل جنسيتها الأردنية إلى أبناءها. في المقابل، غطّت وسائل الإعلامة العامة فقط رأي

الحكومة في هذا الصدد. قدّمت وسائل الإعلام الخاصة تغطية أكثر إيجابية من الأعلام العام لأنشطة المجتمع المدني المتعلقة بالإضرابات العمالية وإغلاق الحكومة للمواقع الإليكترونية عملًا بقانون الصحافة. هناك حاجة لمزيد من التغطية الإعلامية المتخصصة من جانب الصحفيين الذين يفهمون ويتفاعلون مع المجتمع المدني. تكسب المنظمات الملكية غير الحكومية عادةً اهتمامًا أكبر من غيرها من منظمات المجتمع المدني من كلٍ من وسائل العامة والخاصة.

نظرًا للتغطية الإعلامية السلبية، فإن الجمهور في شك من منظمات المجتمع المدني التي تتلقى تمويلًا أجنبيًا. يفتقر الجمهور أيضًا إلى الوعي بدور منظمات المجتمع المدني. تعتبر المجتمعات الريفية أكثر دراية بمنظمات المجتمع المدني وعملها. في عام 2013، اكتسب الجمهور معرفة واسعة بدور منظمات المجتمع المدني – بما في ذلك المنظمات الدولية مثل هيئة إنقاذ الطفولة ولجنة الإنقاذ الدولية - في تقديم الإغاثة إلى اللاجئين السوريين.

إن هناك هيئات حكومية مختلفة في الأردن لديها تصور إيجابي لمنظمات المجتمع المدني وتدرك دورها في تقديم الخدمات الاجتماعية. تدعم الحكومة توسع المجتمع المدني، وتسعى في الوقت نفسه إلى إبقاء المجتمع المدني متماشيًا مع سياسات الحكومة، كما أن الشركات لديها تصور إيجابي بشكل عام عن منظمات المجتمع المدني، خاصة المنظمات الملكية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأكبر. تطور الشركات علاقات مع المنظمات الملكية غير الحكومية لتزرع علاقات مع الحكومة الأردنية.

تعتبر الإعلانات الإذاعية والتلفزيونية باهظة الثمن، لكن منظمات المجتمع المدني غالبًا ما تروج لعملها في وسائل الإعلام المطبوعة والإليكترونية، بما في ذلك الإعلام الاجتماعي. عَمِلت حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي مباشرةً مع وسائل الإعلام التقليدية للترويج لأنشطتها في عام 2013.

تم إنشاء مشروع مدونة قواعد السلوك التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والنقابات في عام 2010، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد.

لبنان

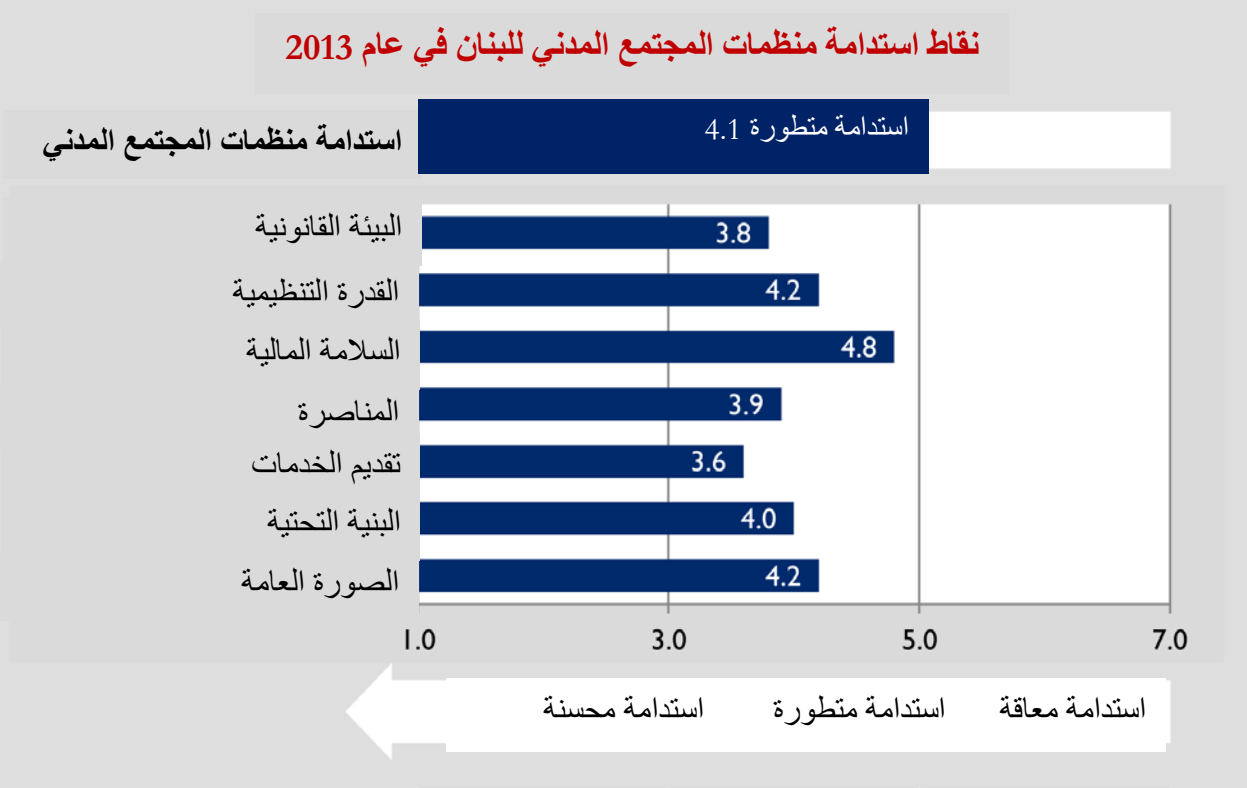

استدامة منظمات المجتمع المدني: 4.1

حقائق البلد

العاصمة: بيروت

نوع الحكم: جمهوري

السكان: 4,131,583 نسمة (إحصائية يوليو 2013)

إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القيمة الشرائية): 17,600 دولار (إحصائية 2013)

مؤشر التنمية البشرية: 65 (2013)

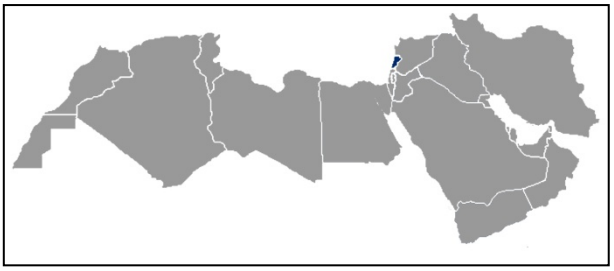

لا تزال لبنان تعاني من جيوب الفقر المدقع، لا سيما في المناطق الحضرية، والفوارق وعدم المساواة بين الأقاليم، مما يزيد من البطالة بين الشباب، وفوق كل شيء، عدم الاستقرار السياسي الذي تسبب في المخاطر الأمنية الجارية. وعلى الرغم من ذلك، كان المحرك الأكبر لعدم الاستقرار في عام 2013 هو الصراع السوري الذي أجبر 880,000 لاجيء على الدخول إلى لبنان بنهاية العام. واجه المانحون تحديات في تلبية مدى ونطاق الاحتياجات بين كلٍ من السكان اللبنانيين واللاجئين السوريين القادمين من سوريا.

في عام 2013، دفع إعطاء المانحين الأولوية لأزمة اللاجئين الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى تحويل عملهم إلى المشاريع المتعلقة بالأزمة. كان الكثير من المنظمات قادرًا بشكل سريع على القيام بهذا عن طريق البناء على شبكاتهم المجتمعية القائمة للاستجابة إلى وضع اللاجئين. في الوقت الذي زاد فيه تمويل القطاع، كان إعطاء أولوية التمويل نحو الأزمة السورية يعني أن الكثير من منظمات المجتمع المدني التي لم تكن قادرة على التكيف مع هذه الأولوية الجديدة كان عليها أن تخفض من حجمها.

تواصلت جهود المناصرة لتأتي بنتائج في عام 2013 فيما يتعلق ببناء الوعي، وتغيير التوجهات، وجذب الداعمين على الرغم من أن القدرة على التأثير على السياسة وعلى تشريعات معينة ظلت محدودة للغاية. واصلت منظمات المجتمع المدني تقديم مجموعة متنوعة من السلع والخدمات مثل الصحة والتعليم والإسكان والمياه والطاقة والإغاثة والتنمية الاجتماعية والتمكين. مالت هذه الخدمات إلى إكمال أو ملأ الفجوات التي تركتها الخدمات المقدمة من جانب الحكومة، خاصة فيما يتعلق بالاحتياجات بين اللاجئين السوريين.

استفادت منظمات المجتمع المدني من التغطية الإعلامية الإيجابية على المستويين المحلي والوطني، مع زيادة التغطية الإعلامية لأخبار منظمات المجتمع المدني وأنشطتها وقضاياها ورؤاها التي ركّزت على الدور الإيجابي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمع. في الوقت نفسه، يمكن أن تكون الصورة العامة للقطاع قد تراجعت حيث أصبحت المجتمعات اللبنانية مستاءة بشكل متزايد من مستوى الدعم المعاد توجيهه من احتياجاتهم إلى احتياجات اللاجئين السوريين.

حسبما أوردت التقارير في عام 2012، لا يوجد هناك بيانات موثوقة عن عدد منظمات المجتمع المدني في لبنان. استنتجت أحد التقييمات التي أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عام 2011 وجود حواليّ 5,000 منظمة مجتمع مدني، بينما يشير مراقب قانون المنظمات غير الحكومية التابع للمركز الدولي لقانون المنظمات غير الربحية إلى أن هناك "ما لا يقل عن 6,000" منظمة. ويدعى بعض خبراء منظمات المجتمع المدني أن عدد منظمات المجتمع المدني يتجاوز 30,000 منظمة.

3.8 :البيئة القانونية

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

ينظم تسجيل منظمات المجتمع المدني القانون المختص الجمعيات التعاونية وهو قانون رقم 1909/1325 والمعروف أيضًا باسم قانون الجمعيات الذي تم إنشاءه في ظل الحكم العثماني وتعديله في عام 2006. يعتبر التسجيل أمرًا سهلًا حيث لا يتطلب إلا إشعارًا إلى وزارة الداخلية والبلديات التي تقدم مباديء توجيهية حول العملية والمستندات المطلوبة. زياة على ما سبق ذكره، يُفرض على منظمات مثل الكشافة، والنوادي، والجمعيات التعاونية، والاتحادات، ومدارس الرعاية الخاصة، ومراكز الصحة العامة أن تسجل لدى الوزارات المعنية. على الرغم من أن الدولة ليس لديها السلطة لرفض التسجيل، فإن هناك تقارير أن الدولة تعطل – لأشهر وأحيانًا حتى لسنوات – إصدار المستندات التي تحتاجها منظمات المجتمع المدني لتفتح حسابات بنكية، أو تشتري الأصول الرئيسية، أو تقدم الدليل على الوجود القانوني لمتبرعين محتملين.

يشترط القانون القليل من متطلبات الإدارة الداخلية. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني ينبغي عليها أن يكون لديها لوائح للتسجيل، فإنه يجوز لها أن تحدد هياكلها الداخلية، ولا يوجد هناك حالات معروفة قامت فيها الحكومة بالتدخل لتبديل لوائح منظمات منشأة حديثة. ومع ذلك، يسمح التراخي في الرقابة على القانون بظهور الممارسات الإدارية غير السليمة. على سبيل المثال، على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني يجب عليها إرسال بيانات بالدخل إلى وزارة الداخلية، فإن الوزارة ليس لديها وسائل للتحقق من البيانات المسلمة أو مراقبة الإدارة المالية للمنظمات.

بموجب القانون، يمكن للدولة أن تحل منظمات المجتمع المدني إذا تعرض الأمن الوطني للتهديد. في حين أن هذا الحكم قد يفتح الباب للدولة لإساءة استخدامه، فإنه على أرض الواقع، نادرًا ما قامت الحكومة بالأمر بحل منظمات مجتمع مدني. تعتبر السلطات المحلية والوطنية أقرب إلى إساءة استخدام مراكزها لمضايقة منظمات المجتمع المدني – على سبيل المثال، عن طريق رفض التعاون مع مشاريع منظمات المجتمع المدني، لتضغط على الآخرين لعدم التعاون، أو حتى تهدد موظفي منظمات المجتمع المدني. تحدث هذه المضايقات السياسية جزئيًا نتيجة للطبيعة الانقسامية للنظام السياسي في لبنان والروابط التي تربط الكثير من منظمات المجتمع المدني بالأحزاب.

فيما عدا الجمعيات التعاونية، لا تدفع منظمات المجتمع المدني ضرائب على الإيرادات، بما في ذلك الدخل من بيع السلع أو الخدمات. يُسمح لمنظمات المجتمع المدني أن تنافس للحصول على عقود حكومية على المستويين المحلي والمركزي. لا يتلقى المانحون والشركات استقطاعات ضريبية نظير تبرعاتهم لمنظمات المجتمع المدني، مما يثبط من العمل الخيري.

تمتلك منظمات المجتمع المدني الوصول إلى مشورة قانونية في المتناول في لبنان. ومع ذلك، مع تخصص عدد قليل من المحامين في قانون منظمات المجتمع المدني، يمكن أن تكون الخبرة غير كافية في بعض الأحيان.

القدرة التنظيمية: 4.2

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

دفع وضع المانحين للأزمة السورية على قمة أولوياتهم الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى تحويل عملهم إلى المشاريع المتعلقة بالأزمة. في حين أن القليل من المانحين استثمروا في تطوير القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في الأزمة السورية، فإن العديد من منظمات المجتمع المدني كانت قادرة على البناء على قدراتها الحالية وعلى الشبكات المجتمعية للاستجابة إلى وضع اللاجئين. تقلق بعض منظمات المجتمع المدني من أنه بمجرد انتهاء وضع الأزمة السورية على أولويات المانحين، ستواجه هذه المنظمات صعوبة في العودة إلى رسالتهم الأساسية.

تميل منظمات المجتمع المدني الطائفية إلى امتلاك قواعد شعبية أقوى من منظمات المجتمع المدني المعنية بالمناصرة. تتمتع منظمات المجتمع المدني ذات الأساس الديني بدعم المؤسسات الدينية الرسمية والمنظمات الدينية الدولية، مثل جمعية كاريتاس. يستخدم القادة السياسيون منظمات المجتمع المدني الحزبية لتقديم السلع العامة للمصوتين المحتملين. على الجانب الآخر، تواجه منظمات المجتمع المدني المعنية بالمناصرة تحديات في بناء قواعد شعبية عريضة، ويقع معظم هذه المنظمات في بيروت ولم تنتشر بنجاح في الأقاليم. تميل هذه المنظمات إلى اعتبارها منظمات نخبوية وخارج متناول المجتمعات المحلية. في الوقت نفسه، تسعى منظمات المجتمع المدني المعنية بالمناصرة إلى توسيع قواعدها الشعبية عن طريق جذب الناس وتعبئتهم. لا تشترك بعض منظمات المجتمع المدني في أي جهود لبناء القواعد الشعبية، ويرجع هذا في بعض الحالات إلى أنهم يرون المستفيدين منهم ببساطة على أنهم عملاء يتلقون خدماتهم.

لقد ركّزت الكثير من برامج بناء القدرات المقدمة من جانب المانحين الدوليين على مدار السنوات القليلة الماضية على التخطيط الاستراتيجي وغيرها من المجالات. في عام 2013، كان برنامج أفكار 3 الممول من الاتحاد الأوروبي يحتوي على مكون للتخطط الاستراتيجي. وركّز برنامج تعزيز المشاركة الفعّالة للمواطنين الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على العديد من المجالات، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، والإدارة المالية، والمراقبة والتقييم، والاتصالات، ومهارات الإعلام الاجتماعي. تتبنى منظمات المجتمع المدني، خاصة المنظمات النشطة للغاية، بشكل متزايد استراتيجيات طويلة الأمد مع زيادة وعيهم بأهمية التخطيط الاستراتيجي. ومع ذلك، تبقى هذه المنظمات في نطاق الأقلية، وحتى تلك المنظمات التي تشترك في التخطيط الاستراتيجي يكون لديها ميول إلى الانحراف عن استراتيجياتهم عند التنافس من أجل تمويل المانحين.

على الرغم من أن المانحين يطلبون الحكم الرشيد لضمان الاستخدام الملائم للأموال، فإن منظمات المجتمع المدني لا تزال تعاني من التعريفات الواضحة للسلطة، وممارسة الحكم الرشيد، ولا تزال تفتقر إلى المحاسبة والشفافية. على الورق، تمتلك منظمات المجتمع المدني بشكل عام هياكل إدارة واضحة، بما في ذلك تقسيم للمسئوليات بين مجلس الإدارة والموظفين. ومع ذلك، فإن هذه الهياكل لا تُنفذ غالبًا على أرض الواقع.

تمتلك الكثير من منظمات المجتمع المدني القليل من الموظفين الدائمين الذي يعملون مقابل أجر. يوظّف غالبية الموظفين داخل منظمات المجتمع المدني بعقود حسب المشروع. علاوةً على ذلك، بعد ثلاث سنوات من التوظيف، يجب على منظمات المجتمع المدني بدء تزويد الموظفين بالمعاش وغيرها من المزايا التي لا يمكنهم تحملها في الغالب.

على الرغم من أن عدد قليل جدًا من منظمات المجتمع المدني لديه سياسات مكتوبة وإجراءات حول إدارة الموارد البشرية، فإنهم يدركون أن الموظفين المتمرسين والمتطوعين أساسيين لنجاحهم. تعتبر بعض منظمات المجتمع المدني منظمة وتمتلك أنظمة فعّالة لإدارة مواردها البشرية، بما في ذلك المتطوعين. أما المنظمات الأحدث فتكون غير قادرة في هذا المجال نظرًا لافتقارها إلى الخبرة ولندرة المتطوعين. عادة ما يكون الأخصائيون الاجتماعيون الماهرون أكثر انجذابًا إلى العمل مع المنظمات الدولية حيث إنهم يقدمون أجورًا أفضل من منظمات المجتمع المدني المحلية.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني عادةً الوصول إلى المعدات المكتبية الحديثة والإنترنت من خلال المنح والعقود المقدمة من جانب المانحين. تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني أجهزة كمبيوتر على الرغم من أنها قد تكون قديمة وعليها برامج عفا عليها الزمن أو برامج مقرصنة. أما منظمات المجتمع المدني الصغيرة التي تقع خارج بيروت فتكون أقل تجهيزًا بشكل عام من المنظمات الأكبر الواقعة في بيروت وغيرها من المناطق الحضرية. علاوةً على ذلك، تعتبر البنية التحتية للإنترنت أقل موثوقية في بعض المناطق الحضرية من لبنان.

السلامة المالية: 4.8

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

لا تزال منظمات المجتمع المدني اللبنانية تعتمد بشكل أساسي على التمويل من المانحين الأجانب وهو الأمر الذي يجعلهم ضعفاء من الناحية المالية ويقوض قدرتهم على تحقيق أهدافهم بشكل مستقل عن أجندات المانحين. زاد المانحون من تمويلهم في عام 2013، لكنهم أعطوا أولوية للمشاريع المتعلقة بالأزمة السورية. ركّزت منظمات المجتمع المدني على مجالات أخرى وبالتالي واجهوا الحاجة إلى تنويع مصادرهم التمويلية لأنهم نافسوا للحصول على موارد متناقصة. على الرغم من عدم ورود تقارير عن منظمات المجتمع المدني تغلق نتيجة للتحول في التمويل، فإن بعضها قد تقلص في الحجم وغيرّ البعض الآخر من مجالات عمله لينتقل إلى المجتمعات التي يوجد فيها اللاجئون السوريون على سبيل المثال.

إن منظمات المجتمع المدني تحسّن من قدراتها في جمع التبرعات وتشترك بعض المنظمات في برامج تطوير العمل الخيري وتحاول زرع نواه موالية من الداعمين الماليين. ومع ذلك، فإن هذه الأنشطة المتعلقة بالدعم الخيري لا يتم متباعتها بشكل منهجي ولا توفر قدرًا كبيرًا من الدخل. تبقى هناك الكثير من المعوقات في طريق جمع التبرعات أو كسب الأموال محليًا، بما في ذلك افتقار منظمات المجتمع المدني إلى المعرفة بأساليب جمع التبرعات، والفقر الزائد، وانكماش الطبقة المتوسطة، وافتقار منظمات المجتمع المدني إلى الشفافية المالية. لا يوجد إلا القليل من المنظمات هي التي تعيل نفسها فقط على الدعم المحلي، بما في ذلك المنظمات الإسلامية التي تستفيد من تبرعات الزكاة، والمنظمات المسيحية التي تتلقى الدعم من مختلف الكنائس، والمنظمات المجتمعية الصغيرة التي ترعاها البلديات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني التابعة لأحزاب سياسية. إن منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا معينة مثل السرطان، أو الأيتام، أو المعاقين بدنيًا – تعتمد بشكل كامل على التمويل المحلي. تنظم هذه المنظمات حملات لجمع التبرعات في التلفزيون والحفلات وحفلات العشاء وغيرها من الفعاليات، وكذلك جمع التبرعات المحلية، بما في ذلك جمع التبرعات من خلال المساهمات بالرسائل القصيرة. تجد هذه المنظمات سهولة نسبية في جمع التبرعات لأن قضاياها مقنعة للجمهور.

يبقى دعم الشركات لمنظمات المجتمع المدني محدودًا وعليه تنافس على الرغم من أن مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات آخذ في النمو في لبنان، ولا سيما بين البنوك وشركات التأمين. ومع ذلك، تميل الشركات إلى دعم القضايا أو المسائل غير المثيرة للجدل، مثل البيئة. في عام 2013، وسّعت شركة سيسكو من برامجها للمسئولية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط. وتعاون برنامج تعزيز المشاركة المدنية الفعّالة للمواطنين مع شركة سيسكو لإنشاء أكاديمية سيسكو للتشبيك مع أحد فروع شركة سيسكو الواقع في وادي البقاع حيث قدمت سيسكو تدريب للمدربين ووصول إلى مناهجها ومواردها لمتخصصي تقنية المعلومات مجانًا. وكعادة الكثير من برامج شركة سيسكو في لبنان، قدّم البرنامج فقط دعمًا عينيًا. لا تقدّم القوانين اللبنانية حوافز ضريبية كافية للمؤسسات لتقديم الدعم المالي إلى منظمات المجتمع المدني.

تقدّم وزارة الشئون الاجتماعية الأموال إلى ما يقرب من 250 منظمة مجتمع مدني لبنانية تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقات، والمشردين، والأيتام. يتم تسييس التمويل بشكل كبير وتصبح منظمات المجتمع المدني الجديدة مستفيدين عند تعيين وزراء جدد. في عام 2013، تعاونت وزارة الشئون الاجتماعية مع منظمات المجتمع المدني في عدة مشاريع متواضعة يدعمها البنك الدولي بشكل رئيسي.

في حين أن تقديم الخدمات إلى القطاعين العام والخاص هو أحد الموارد القائمة للدخل بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، فليس هناك إلا عدد محدود منها هو الذي يدر الدخل من خلال تقديم الخدمات. وبوجه عام، فإن رسوم العضوية، والدخل من تقديم السلع والخدمات، وتأجير الأصول نادرًا ما يكون مصدر كبير للعوائد.

هناك عدد قليل جدًا من منظمات المجتمع المدني لديه أنظمة إدارية مالية سليمة، حيث إن التدريب والموارد المطلوبين لتنفيذ مثل هذه الأنظمة غير متاحين بسهولة لأغلبية منظمات المجتمع المدني. علاوةً على ذلك، تفشل معظم منظمات المجتمع المدني في تقدير أهمية الشفافية والمحاسبة. حتى أن بعض منظمات المجتمع المدني تنخرط في سوء الإدارة المالية لتغطية نفقاتها وتعزيز استدامتها المالية. بدأت منظمات المجتمع المدني في الخضوع للتدقيق لتلبية متطلبات المانحين. ومع ذلك، لا تخضع منظمات المجتمع المدني بشكل عام إلى عمليات تدقيق الحسابات نظرًا للتكاليف الباهظة لذلك.

المناصرة: 3.9

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

تتعاون منظمات المجتمع المدني بشكل كبير مع كل مستويات الحكومة. ومع ذلك، فإن هذه الروابط تعتمد بشكل كبير على العلاقات الشخصية، والانتماءات السياسية والدينية، والاعتبارات الانتخابية. لا توجد هناك آليات ذات طابع مؤسسي لتنظيم التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة.

في عام 2013، واصلت حملات المناصرة بناء الوعي، وتغيير التوجهات، وجذب الأنصار. ومع ذلك، يأخذ الأمر سنوات غالبًا لملاحظة تقدم في المناصرة أو مبادرات السياسة في لبنان لأن النظام السياسي يعتبر مختلًا وشديد المقاومة للتغيير. ظلت المشكلات أيضًا قائمة في عام 2013 فيما يتعلق بالطبيعة المؤقتة للتعاون في ائتلافات المناصرة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني. على الرغم من أن المانحين يدفعون باتجاه الجهود المشتركة، فإن الائتلافات تفشل في بعض الأحيان في بذل جهود مجمعة كافية للتعامل مع التحديات القانونية الطويلة أو إحداث تغيير اجتماعي.

كانت حملة هيئة التنسيق بين النقابات العمالية هي مبادرة المناصرة الأكبر في عام 2013 وكان لها النفوذ المالي الأكبر. في حين أن هذه الحملة عبئت الكثير من الدعم لمطالبها لزيادة الأجور التي وعدت بها الحكومة في عام 2012، فلم يترتب عليها تغييرات ملحوظة. كانت حملة استرجعوا البرلمان هي حملة يقودها المجتمع المدني وتحتج على تمديد مدة البرلمان والدعوى إلى محاسبة أعضاء البرلمان. رفعت هذه الحملة الوعي لكنها أيضًا لم تؤدي إلى أي تغيير. تناولت الحملات في عام 2013 مسائل مختلفة، بما في ذلك العنف المنزلي، وحق المرأة المتزوجة من أجانب في نقل الجنسية اللبنانية إلى أطفالها، والتطبيق الملائم لقانون رقم 2000/220 لتحسين الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقات. كان هناك أيضًا حملات بيئية، بما في ذلك ما يتعلق بموقع النعامة لجمع المخلفات الصلبة.

حققت بعض الحملات المحلية أيضًا تقدمًا أثناء العام. على سبيل المثال، دعت حملة تقودها جمعية عكارنا إلى إنشاء قسم للسيارات في عكار شمالي لبنان لتوفير التكاليف على سائقي النقل العام وسائقي السيارات المحليين. أعرب وزيران متتاليان للداخلية على دعمهم وقطعوا وعودًا بإنشاء القسم، وتم اتخاذ قرارات رسمية في هذا الصدد، لكن العمل الفعلي لتنفيذ هذه الوعود لم يكن قد بدأ بنهاية عام 2013.

كانت جهود الضغط مع الحكومة المركزية والبرلمان أقل شيوعًا، خاصة مع الأخذ في الحسبان أن البرلمان نادرًا ما يجتمع. علاوةً على ذلك، يميل البرلمان إلى عدم تمرير التشريع إلا في حالات الطوارئ أو المسائل الملحة جدًا. لا تزال منظمات المجتمع المدني ممنوعة من المشاركة بشكل كبير في صنع القرار البرلماني، على الرغم من وجود بعض الآيات التي تسمح لممثلي منظمات المجتمع المدني بالتواجد عند اتخاذ القرارات. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون بمثابة مراقبين في اجتماعات اللجان البرلمانية، مما يعطيهم الفرصة لتوليد تغطية إعلامية واهتمام الرأي العام وبالتالي الضغط على أعضاء البرلمان. تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضًا نشاط الحكم المحلي الذي يشكل لجان منظمات المجتمع المدني وممثلي الحكومة المحلية للتنفيذ المشترك للأنشطة واتخاذ القرارات على المستوى المحلي. في عام 2013، عرض الوزير السابق للداخلية والمحليات إطارًا قانونيًا يسمح لمنظمات المجتمع المدني أن تشترك في صنع القرار التشريعي عن طريق الضغط المباشر على أعضاء البرلمان. كان هذا القانون لا يزال في شكل مسودة في نهاية عام 2013. يميل الضغط إلى أن يكون أقوى على المستوى المحلي منه على المستوى الوطني.

تفهم منظمات المجتمع المدني مزايا وجود إطار قانوني وتنظيمي لتحسين فاعلية واستدامة القطاع على الرغم من أن الكثير يفضل أن تترك الحكومة القطاع بدون تنظيم. على الرغم من ذلك، لم يكن هناك جهودًا ملموسة في القطاع لتنفيذ الإطار القانوني في عام 2013.

تقديم الخدمات: 3.6

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

تقدم منظمات المجتمع المدني مجموعة متنوعة من السلع والخدمات مثل البرامج المتعلقة بالصحة والتعليم والإسكان والمياه والطاقة والإغاثة والتنمية الاقتصادية والتمكين. غالبًا ما تكمل خدمات منظمات المجتمع المدني أو تملأ الفجوة التي تركتها الخدمات المقدمة من جانب الحكومة في هذه المجالات. تشترك منظمات المجتمع المدني أيضًا في مشاريع الحماية البيئية مدعومةً بحضور حكومي خجول في هذا المجال.

تلبي منظمات المجتمع المدني على الأقل بشكل جزئي الاحتياجات المجتمعية عبر مقدار ضخم من المشاريع. ومع ذلك، فإن قدرة منظمات المجتمع المدني على تلبية أولولويات المجتمعات التي تخدمها مقدية بعقبتين رئيسيتين: الأولى، أن منظمات المجتمع المدني تجد صعوبة في التماشي مع الحلول المبتكرة التي تتماشى مع التمويلات المحدودة والجداول الزمنية المقيدة المتاحة؛ الثانية، أن منظمات المجتمع المدني غالبًا ما تجد أنها تحتاج إلى الاستجابة إلى متطلبات المانحين بدلًا من الاستجابة إلى احتياجات المجتمع. على سبيل المثال، حوّلت أزمة اللاجئين السوريين اهتمام المانحين ومواردهم إلى العمل مع اللاجئين، مقلصة الكثير من اشتراك منظمات المجتمع المدني مع الشعب اللبناني. تتضمن الخدمات المقدمة للاجئين الصحة والتعليم وتزويد المياه والغذاء ومستلزمات النظافة والبطانيات والملابس. موّل المانحون بعض البرامج التي تفيد كلًا من اللاجئين السوريين والشعب اللبناني بما في ذلك البرامج التي تعيد تأهيل المناطق المنكوبة بالحروب، والتي تشجع الحوار بين اللاجئين السوريين والمجتمعات السورية، والتي تسمح للمواطنين اللبنانين بالمساعدة في إدارة وتقديم الإمدادات الغذائية إلى اللاجئين السوريين.

هناك عدد قليل من منظمات المجتمع المدني تقدم الخدمات إلى أبعد من دوائرهم الشعبية الأساسية. من هذا المنطلق، يمكن تحديد أربع فئات لمنظمات المجتمع المدني: المنظمات جيدة التأسيس التي تتمتع بحضور على كامل لبنان والتي تصل إلى دوائر شعبية متنوعة، ومنظمات المجتمع المدني الصغيرة التي تعمل داخل دوائرها الشعبية، ومنظمات المجتمع المدني ذات الانتماء الديني والتي تميل إلى الوصول إلى دوائر شعبية تتعاطف مع الانتماء الديني للمنظمة، ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على قضايا واسعة تمس كل المواطنين اللبنانيين.

لا تحصّل منظمات المجتمع المدني بشكل عام الرسوم مقبل الخدمات، لكن هناك نقاشات دائرة عن كيفية القيام بهذا حيث إن منظمات المجتمع المدني تدرك أنه يجب عليها توليد مواردها الخاصة لتبقى. إن التحدي الوحيد في هذا أن منظمات المجتمع المدني لا تعرف كيفية التنافس مع القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات المدفوعة. من بين الأمثلة القليلة لمنظمات المجتمع المدني التي تولد الدخل من خدماتها جمعية قوس قزح وهي منظمة مجتمع مدني تبيع منتجات الألبان وخدمات الفنادق في البقاع. بصفتها مشروع خاص، تقدم جمعية قوس قزح نموذجًا لمنظمات المجتمع المدني التي تطور طرق لتوليد العوائد.

من حيث المبدأ، تدرك الحكومة والسلطات المحلية قيمة الخدمات المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني. تتجاوب السلطات المحلية مع مشاركة منظمات المجتمع المدني في إدارة تمويل المانحين على المستوى المحلي، ويرجع هذا جزئيًا إلى أن معظم المانحين يفرضون هذا التعاون. على سبيل المثال، تضمّن كلٌ من مشروع التخطيط الاستراتيجي الممول من الاتحاد الأوروبي ومشروع بلدي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعاونًا بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. لقد بنت منظمات المجتمع المدني جيدة التأسيس على المستوى المحلي مصداقية كافية للاعتراف بحقها من جانب السلطات المحلية. ومع ذلك، فإن الشراكات بين السلطات ومنظمات المجتمع المدني تكون مقصورة في الغالب على الائتلافات المؤقتة لمشاريع محددة.

البنية التحتية: 4.0

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

تقدم العديد من منظمات الدعم الوسيط المساعدة لمنظمات المجتمع المدني في مجال التدريب وبناء القدرات في مجالات مختلفة مثل جمع التبرعات والتخطيط الاستراتيجي وتطوير المشاريع وتنمية الموارد البشرية والإدارة المالية. تدعم معظم منظمات الدعم الوسيط منظمات المجتمع المدني داخل قطاعات فردية مثل الإعلام أو تمكين المرأة أو إدارة الصراعات وحلها. تمتلك منظمات الدعم الوسيط قدرات محدودة على توفير الدعم إلى منظمات المجتمع المدني المحلية وتعتمد بشكل كبير على توفر تمويل المانحين. علاوةً على ذلك، بما أن منظمات الدعم الوسيط تقع في الغالب في بيروت وما حولها فإن الوصول إليهم من جانب منظمات المجتمع المدني في المناطق الأبعد يكون محدودًا. لا تقدم منظمات الدعم الوسيط بوجه عام المنح الفرعية إلى منظمات المجتمع المدني.

لقد نما عدد ائتلافات منظمات المجتمع المدني في لبنان في السنوات الأخيرة، لكن الائتلافات لا تزال نادرة. إن تلك الائتلافات الموجودة بشكل عام يحفزها نيتها لتحقيق غرض معين بسرعة أو طلب التمويل من أحد المانحين الدوليين أكثر مما يحفزها رغبتها في تحقيق نتائج أفضل. يقود الائتلافات بشكل عام واحدة أو اثنان من منظمات المجتمع المدني مع اشتراك أقل من جانب أعضاء الائتلاف. يكون التنسيق والاتصالات داخل الائتلافات غير فعّال في العادة. نادرًا ما تبقى الائتلافات دون تمويل كبير من جانب المانحين.

هناك منصات إليكترونية، مثل بوابة المجتمع المدني، (http://daleel-madani.org) تزود منظمات المجتمع المدني بالمعلومات حول الوظائف والمشاريع. ومع ذلك، مع تنافس عدد كبير من منظمات المجتمع المدني على الموارد دائمة التناقص، أصبح مشاركة المعلومات فيما بينهم نادرًا بشكل متزايد.

يعتبر الوصول إلى التدريب محدودًا نظرًا للرسوم المرتفعة التي تُحصّل من جانب شركات التدريب والاستشارات الخاصة المحلية مثل مؤسسة تنمية المعرفة. تستفيد منظمات المجتمع المدني بدلًا من ذلك من ميزة برامج بناء القدرات الممولة من خلال المؤسسات المانحة وإن كان مثل هذا التدريب في معظم الوقت يكون غير مخصص لاحتياجاتهم الخاصة. في عام 2013، أطلق المانحون الدوليون مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي برامج تدريبية لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني الشعبية. في خلال العام، أطلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروع تطوير قدرات لتزويد ما لا يقل عن خمسين منظمة مجتمع مدني محلية بهذه المساعدة. يتم تخصيص الدعم على حسب احتياجات كل منظمة، وتوظّف خليط من طرق التدريب في مكان العمل والتوجيه والإرشاد. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد غير كافي من التدريبات ذات المستوى المرتفع يمكن أن تفيد قادة منظمات المجتمع المدني.

في عام 2013، نمت شعبية الشراكات بين القطاعات، خاصة بين منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال. دعم قادة القطاع الخاص بشكل متزايد الجهود الوطنية لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي تركز على مكافحة الفساد، والأطفال المصابين بالتوحد ومتلازمة داون والحفاظ على الموروث الوطني.

4.2 الصورة العامة:

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

في عام 2013، تمتعت منظمات المجتمع المدني بشكل عام بتغطية إعلامية إيجابية على المستويين المحلي والوطني. تركّز التغطية الإعلامية المتزايدة للقضايا الاجتماعية على الدور الإيجابي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمع. تدرك منظمات المجتمع المدني أن الإعلام شريك جوهري لظهورها ونشر المعلومات حولها وجمع التبرعات. في الوقت نفسه، مع زيادة الميول الحزبية للإعلام، ترتبط التغطية الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني بشكل متزايد بالانتماء السياسي. على سبيل المثال، إذا كانت منظمة المجتمع المدني تنتمي لأحد السياسيين أو الأحزاب السياسية، قد يُسلط عليه الضوء أثناء الوقت المميز في حين يتم تجاهل الفعالية التي ترعاها أحد منظمات المجتمع المدني غير المنتمية للحزب. تعتبر التغطية الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني بوجه عام متقطعة وليست نتيجة لاستراتيجية منهجية.

لم تتمتع منظمات المجتمع المدني في لبنان أبدًا بثقة شعبية كاملة. على الرغم من أن الجمهور ينظر إلى منظمات المجتمع المدني بشكل أكثر إيجابية من الحكومة، فإنه طبقًا لاقتراعات الراي العامة التي أجراها مشروع تعزيز المشاركة المدنية للمواطنين، يبدو الجمهور متشكك أن تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات مكافئة لمقدارالتمويل الذي تتلقاه من المانحين. بمعنى آخر، يعتقد الجمهور أن بعض منظمات المجتمع المدني، خاصة الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية، مزورة وتخدم مصالحها الخاصة، وهذا يتماشى مع التصور العام عن الفساد عبر المجتمع اللبناني. قد ينتج هذا الرأي جزئيًا من طبيعة الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني. إن كثيرًا من منظمات المجتمع المدني التي تظهر بشكل كبير في الإعلام تفتقر إلى الروابط الحقيقية مع القاعدة الشعبية من الجماهير في حين أن المنظمات المجتمعية المعروفة بشكل أفضل والمحترمة من جانب دوائرهم الشعبية لا تمتلك الموارد لتوظيف المتخصصين الإعلاميين. في الوقت نفسه، هناك استياء متزايد من المجتمعات اللبنانية تجاه منظمات المجتمع المدني، خاصة المنظمات الدولية، التي يشعر الكثير من الناس أنها تلبي احتياجات اللاجئين السوريين بينما تترك احتياجاتهم.

إن القطاع الخاص لديه اتجاه إيجابي متزايد نحو منظمات المجتمع المدني كما يشهد على ذلك الحضور المتزايد لقادة الإعمال في حفلات عشاء منظمات المجتمع المدني وغيرها من الفعاليات. ومع ذلك، فإن اهتمام القطاع الخاص بأنشطة منظمات المجتمع المدني لا يزال يركّز بشكل كبير على التسويق والعلاقات العامة. تنظر الحكومة إلى منظمات المجتمع المدني على أنها شريك مكمل، خاصة من ناحية تقديم الخدمات. على سبيل المثال، تعتمد الحكومة بالكامل تقريبًا على منظمات المجتمع المدني في تقديم المساعدة إلى اللاجئين السوريين.

تدرك منظمات المجتمع المدني أهمية الترويج لأنفسهم ولأنشطتهم. توظّف الكثير من المنظمات المختصين في الإعلام لعمل دعاية حول إنجازاتهم في وسائل الإعلام الاجتماعي ولتطوير علاقات مع الصحفيين لتشجيع التغطية الإيجابية. ومع ذلك، تعتبر علاقات منظمات المجتمع المدني مع وسائل الإعلام مبنية في أغلبها على الاتصالات الشخصية أو الانتماءات السياسية. تفتقر منظمات المجتمع المدني بدون أخصائيين إعلاميين في المعتاد إلى استراتيجيات إعلامية واضحة ويكون لديها خبرة محدودة في أساليب العلاقات العامة.

لا يوجد هناك مدونة سلوك تشمل القطاع في لبنان. تنشر الكثير من منظمات المجتمع المدني الرائدة معلومات حول ميزانياتها وأنشطتها على الإنترنت. أما المنظمات صغيرة ومتوسطة الحجم فهي أبعد عن القيام بهذا لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لإنشاء المواقع وصيانتها.

المغرب

استدامة منظمات المجتمع المدني: 4.8

حقائق البلد

العاصمة: الرباط

نوع الحكم: ملكي دستوري

السكان: 32,649,130 نسمة (إحصاية يوليو 2013)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): 5,300$(إحصائية 2012)

مؤشر التنمية البشرية: 129 (2013)

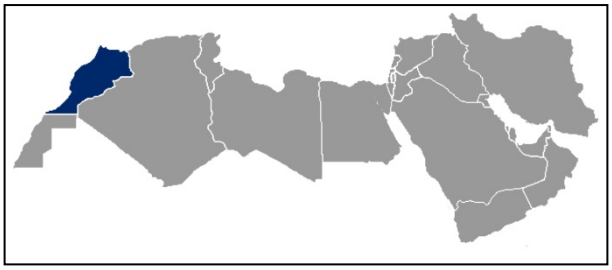

في عام 2013، شَهِدت المغرب ثمانية شهور من الجمود السياسي بعد أن غادر حزب الاستقلال حكومة الائتلاف. استقال خمسة من وزرائه في يوليو وانضم رسميًا إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. حوّلت الأزمة السياسية الأنظار عن سلسلة من المشاريع المتعلقة بتنفيذ أحكام جديدة لدستور عام 2011. في الوقت نفسه، واجهت المغرب تحديات اقتصادية. ولمواجهة هذه التحديات، طلب صندوق النقد الدولي إبان تجديده لخط السيولة الوقائي إلى المغرب البالغ 6.2 مليار دولار – طلب إجراء إصلاحات هيكلية من أجل نمو اقتصادي شامل، بما في ذلك إصلاح نظام التعويض. وخفّض الجهاز التنفيذي الاستثمارات بمقدار 15 مليون درهم (1.8 مليون دولار)، وجمّد الميزانيات غير الملتزمة، وربط المنتجات النفطية جزئيًا بإصلاح نظام التعويض ومراقبة آثارها على المجتمع المغربي. في الوقت الذي تعتبر فيه هذه الشروط الاقتصادية والسياسية ضرورية لتجنب العواقب الاقتصادية الحادة، فقد خلقت تحديات للسلامة المالية لقطاع المجتمع المدني مع إتاحة مقدار أقل من التمويل لمنظمات المجتمع المدني.

في مارس من عام 2013، أطلقت الحكومة حوارًا وطنيًا حول دور المجتمع المدني، وهو الحوار الذي جمع بين حواليّ 10,000 جمعية، ونظّم ثمانية عشر لقاء إقليمي. تضمنت النتائج المترتبة على هذه الاجتماعات 140 توصية حول دور المجتمع المدني في تحفيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. على الرغم من مشاركة عدد كبير من الجمعيات، فإن هناك 3,500 منظمة

بما في ذلك الجمعيات الرئيسية لحقوق المرأة، وشبكات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق الأمازيغ قد قاطعت الفعالية لأنها اعتبرتها محاولة من جانب الحكومة للتحكم في الخطاب العام حول المجتمع المدني. ما بين مايو ونوفمبر من عام 2013، نظمت دعوة الرباط المؤتمر الوطني للحركة الجمعوية الديمقراطية لإجراء مناظرات عامة واجتماعات. تم إطلاق دعوة الرباط في الأصل في عام 2012 من جانب خمس منظمات مجتمع مدني لتعزيز الديمقراطية وحكم القانون وحماية حقوق الإنسان.

في عام 2013، قوضت عدة حوادث حرية الصحافة وحرية التعبير. على سبيل المثال، تم سجّن طالب لنشره فيديو أهان فيه الملك محمد السادس، وتم إلقاء القبض على موظف كبير في أحد المواقع الإليكترونية على خلفية اتهامات متعلقة بالإرهاب لإرساله رابط لمقطع فيديو للقاعدة في المغرب الإسلامي هاجمت فيه الملك. وقد أغلق الموقع الإليكتروني منذ هذا التاريخ، وعلى الرغم من أن هذا الموظف تم إطلاق سراحه، فإن التحقيق كان لازال دائرًا بنهاية عام 2013. وفي خضم هذه الأحداث، واصلت الحكومة استهداف المجتمع المدني المغربي، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية وجمعية المغرب لحقوق الإنسان.

طبقًا للسكرتير العام للوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، تم إنشاء 11,899 منظمة غير حكومية في عام 2013، مما يرفع العدد المقدر للمنظمات غير الحكومية إلى 110,000.

على الرغم من بعض التحسن في البيئة القانونية وفي البنية التحتية، فإن استدامة منظمات المجتمع المدني لم تتغير كثيرًا في عام 2013. تحسنت البيئة القانونية مع الموافقة على الدستور الجديد عقب احتجاجات عام 2011 وإن كانت هناك بعض حالات المضايقة في عام 2013. تحسنت البنية التحتية في عام 2013 حيث سمح توفر المعلومات والدعم للبلاد بالتغلب على المشكلات المتعلقة بالتمويل وتعبئة الموارد على الرغم من غياب الشراكات بين القطاعات. ومع ذلك، ظلت القدرة التنظيمية تعاني من نقص الموارد البشرية والقدرة والحكم الرشيد. ظلت التحديات السياسية أيضًا في البلاد تؤثر بشكل سلبي على قدرة المجتمع المدني على الوصول إلى التمويل. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني والحكومة يشتركان في حوار وطني حول دور المجتمع المدني في المغرب، فإن الكثير من منظمات حقوق الإنسان بقيت تتعرض لمضايقات. بما أن الحكومة قللت من تقديمها لبعض الخدمات الاجتماعية، تدخلت منظمات المجتمع المدني لكنها ظلت تكافح لاسترداد تكاليف هذه الخدمات. اتخذت منظمات المجتمع المدني مواقف حول القضايا الاجتماعية واستجابت إلى ظهور اتجاهات أكثر محافظة.

البيئة القانونية: 4.7

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

إن الظهير (المرسوم الملكي) حول الحريات المدنية لعام 1958، الذي تم مراجعته في عاميّ 1973 و2000 هو الذي ينظم الجمعيات وغيرها من المنظمات غير الحكومية. يوجد بالمرسوم ثغرات ويكتنفه الغموض في بعض المسائل التي تشجّع على التلاعب من جانب السلطات التي تتخذ من الأمن أو العادات الحميدة أو النظام العام مبررًا لإعاقة عمل منظمات المجتمع المدني. يتضمن تنفيذ القانون مرسوم حول الحق في تأسيس الجمعيات. إذا تم تنفيذ هذا المرسوم بشكل أكثر اتساقًا، لكانت هذه الأحكام من بين الأكثر تمكينًا في المنطقة بالنسبة للمجتمع المدني.

تواصل السلطات السيطرة على ديناميات الجمعيات وتصنع عقبات إدارية في عملية التسجيل مثل طلب مستندات لا ينص عليها القانون أو رفض المزيد من طلبات التسجيل. غالبًا ما تنكر وزارة الداخلية التسجيل بناءً على المخاوف الأمنية، والانتماءات السياسية أو الدينية للأعضاء المؤسسين، وغيرها من العوامل التعسفية. على المستوى المحلي، لا تعطي السلطات دائمًا إيصالات مؤقتة إلى المنظمات التي تتقدم للتسجيل، مما يؤخر تأسيس المنظمة. تواصل السلطات حرمان المنظمات التي تدعم تقرير المصير للصحراء الغربية من الحصول على تصاريح تشغيل. وهذا أيضًا هو الحال بالنسبة للكثير من غيرها من الجمعيات التي تركز على المواضيع الحساسة مثل الملكية كشكل من أشكال الحكم ودين الدولة. تعتبر الحكومة جماعات المعارضة السياسية على أنها غير مؤهلة لحالة المنظمات غير الحكومية وبالتالي لا تمنحهم الموافقة على التسجيل. في الوقت الذي يتطلب فيه تسجيل أحد منظمات المجتمع المدني موافقة رسمية من الحكومة، فإن المنظمات التي لا تحصل على هذه الموافقة لا تزال الحكومة تتسامح معها. ومع ذلك فإن معظم المنظمات غير الرسمية محظورة قانونًا من الوصول إلى الأموال الحكومية أو قبول المساهمات.

على الرغم من هذه الممارسات، تمتعت الجمعيات المغربية في عام 2013 بحرية أكبر بوجه عام في إجراء أنشطتها، والتعاقد مع الشركاء المحليين والدوليين، والعمل في الأماكن العامة. بدا أن السلطات تحظر أنشطة الجمعيات بوتيرة أقل، وإن كانت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لا تزال تذكر بعض حوادث المضايقات من جانب السلطات أثناء الاحتجاجات السلمية. على سبيل المثال، في أبريل من عام 2013، قمعت الشرطة بعنف احتجاجات الصحراويين وجُرح عشرات في المظاهرة في مدينة العيون في يناير. تم رفض التصريح لبعض منظمات حقوق الإنسان بتنظيم الأنشطة في المناطق العامة. وقد استأنفت بعض المنظمات على هذه الأحكام وتم تسجيلها فيما بعد. ومن

أمثلة هذه المنظمات جمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية وجماعة العدل والإحسان.

إن التشريع بوجه عام، خاصة الأحكام المنفذة في دستور عام 2011، تعطي الجمعيات مساحة أكبر لتعبئة الناخبين والتصرف في القضايا ذات الاهتمام. ومع ذلك، غالبًا ما يعيق الافتقار إلى الموارد الجمعيات، خاصة وأن معظمهم يعتمد على الإعانات المحلية (10,000 دولار إلى 20,000) للعمل. عادة ما يأتي الدعم من الجماعات المحلية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والوزارات، ووكالة التنمية الاجتماعية، والمكتب الشريف للفوسفاط، وبرنامج الدعم الوطني. فيما يخص إدارة الجمعيات، يعطي التشريح الحالي المنظمات حرية واسعة في إغلاق العقود، وتنفيذ مختلف المعاملات، التحكم في إدارتهم الداخلية.

تسعى المنظمات غير الحكومية إلى الحصول على الاستشارة القانونية لقضايا محددة، وهي متاحة للمنظمات غير الحكومية المحلية، خاصة في المدن الأكبر. يتم معاملة المنظمات غير الحكومية على أنهم عملاء عاديين. تقدم القليل من المنظمات الخدمات المجانية، لكن جمعية المحامين الشبان تقدم الدعم القانوني والمشورة القانونية لأغراض المناصرة.

لا تستفيد المنظمات غير الحكومية من الإعفاءات الضريبية إذا لم يتم الاعتراف بها رسميًا على أنها تخدم المنفعة العامة. تعتبر العملية مرهقة للغاية، وبالتالي فلا يعترف إلا بقليل من المنظمات غير الحكومية على أنها منظمات غير ربحية. يجب على منظمات المجتمع المدني أن تدفع ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، ورسوم التسجيل والترخيص، وضريبة البلدية. تضع هذه الالتزامات عبئًا ماليًا كبيرًا على المنظمات وتعيق قدرتها على توظيف موظفين مهرة بدوام كامل.

القدرة النظيمية: 5.2

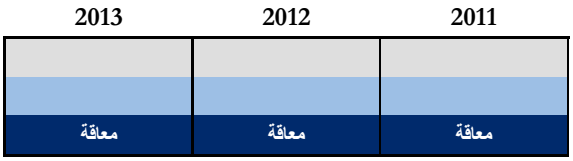

لم تتغير القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني في عام 2013. على الرغم من أن الجمعيات المغربية تغطي تقريبًا كل القطاعات الاجتماعية، فإن قدرتهم التنظيمية الضعيفة تعيق أداءهم بشكل كبير. تحتاج منظمات المجتمع المدني حديثة الإنشاء الكثير من الدعم على المستويات بما في ذلك الدعم المالي طويل الأمد لتتمكن من إنشاء استراتيجيات، والاحتفاظ بالموظفين، والعمل بشكل متسق على مر الزمن.

أحرزت منظمات المجتمع المدني بعض التقدم في بناء دوائر شعبية جديدة لمبادراتها في عام 2013. فتح المكتب الشريف للفوسفاط مركزين جديدين للمهارات المهنية في عام 2013، مما يزيد العدد الإجمالي للمراكز إلى ست مراكز. تعمل مراكز المكتب الشريف للفوسفاط بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتزويد المستفيدين بالفرصة للحصول على التدريب المقدم من جانب مكتب التدريب المهني وغيره من المؤسسات بما في ذلك معهد البريد والاتصالات، ومدرسة المحمدية للمهندسين، والمدرسة المغربية للكباري والطرق، ومدرسة الدار البيضاء للمهندسين. قدمت مدرسة المواطن للدراسات السياسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تدريبات مختلفة لرؤساء المنظمات غير الحكومية والطاقم الداعم لها. على الرغم من هذه الخطوات والمبادرات الإيجابية، لا يزال قطاع المجتمع المدني يكافح من أجل التعبئة الكاملة للشراكات والعضويات على المستوى المحلي.

لم يضع خططًا استراتيجية إلا القليل من الجمعيات على الرغم من الجهود الضخمة لبناء القدرات من جانب برامج مثل برنامج تقوية ومشروع مناصرة المجتمع المدني الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2009-2012). تلبي غالبية المشاريع المنفذة من جانب منظمات المجتمع المدني أهداف المانحين. وبما أن أهداف المانحين تتغير غالبًا مع مرور الوقت، فإن التركيز المنصب على أهدافهم يميل إلى الإتيان بأثر سلبي على وضع منظمات المجتمع المدني استراتيجيات طويلة الأمد.

لا تزال الكثير من منظمات المجتمع المدني لديها هياكل إدارية فضفاضة تحد من كفائتها على جمع التبرعات أو الموارد. تعرف كل منظمة حالتها وهيكلها الإداري. ومع ذلك، تميل المنظمات الأكبر إلى امتلاك هياكل إدارية متعددة، وكل هيكل له أدوار وسلطات واضحة ومميزة. بالنسبة لهذه المنظمات، يشترك أعضاء مجلس الإدارة بشكل منتظم في الأنشطة اليومية. تعمل القليل من المنظمات بطريقة منفتحة وشفافة تسمح للمساهمين والمناصرين بالتحقق من استخدامها للتمويل. لا تصدر معظم المنظمات تقارير حول عوائدها. فقط منظمات المجتمع المدني الكبيرة هي التي تستخدم خدمات المحاسبة والتدقيق. تعيق أوجه القصور الإداري هذه تطور الجمعيات الصغيرة والأقل تنظيمًا.

تواجه الكثير من المنظمات غير الحكومية مشكلات مع التوظيف. يحد النظام الضريبي الحالي من القدرة المالية للمنظمات على توظيف موظفين بدوام كامل. لا تزال الكثير من المنظمات تستخدم طرق إدارية ومالية غير فعّالة تفتقر غالبًا إلى أدوات الاتصال والتوظيف، ولا تحتفظ إلا بسجلات محاسبية أساسية. إن ممارسات التوظيف غير المتسقة وأساليب الإدارة المالية القديمة، وانعدام أدوات الاتصال الداخلية

والخارجية كلها تعيق تطور الجمعيات المغربية. لا تعلن المنظمات غير الحكومية الصغيرة عن كل موظفيها، وتدفع غالبًا أجورًا منخفضة جدًا تكون معفاه من ضريبة الدخل. تستفيد الكثير من المنظمات من مساعدة المتطوعين، بما في ذلك المتطوعين الأجانب تحت إدارة وكالة التعاون الكورية الجنوبية، وفيلق السلام. يشترك الكثير من المتطوعين في إدارة المنظمة ويقومون بدور أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الطاقم التنفيذي.
تمتلك الكثير من منظمات المجتمع المدني أجهزة كمبيوتر وأجهزة لوحية وهواتف زكية ودخول موثوق على الإنترنت نظرًا للتطور في شبكات الجيل الثالث. تمتلك منظمات المجتمع المدني الموجودة في المناطق الحضرية دخول على الإنترنت أعلى سرعة وأكثر موثوقية من منظمات المجتمع المدني الموجودة في المناطق الريفية، وإن كان 96 بالمائة من الأراضي يصل إليها الكهرباء. في حين أن الدخول منتشر، فإن القليل من المنظمات هي التي أدخلت التكنولوجيا في الممارسات التنظيمية اليومية.

5.5 :السلامة المالية

2011	2012	2013
معاقة	معاقة	معاقة

في عام 2013، تعمق عدم الاستقرار السياسي والاضطراب في البلاد ويرجع هذا جزئيًا إلى التكلفة العالية للوقود والغذاء. تسبب هذا الاضطراب في حدوث تصدع خطير في الحكومة ترتب عليه استقالة ثاني أكبر الأحزاب في البرلمان، حزب الاستقلال. أثر الوضع المالي الهش بشكل سلبي على السلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني، وعلى الأخص عن طريق تقليل التمويل المتاح وزيادة التكاليف التشغيلية.

تبقى مستويات التمويل غير الكافية أحد العوائق في طريق تطور الجمعيات المغربية. على الرغم من الدخل المكتسب من رسوم العضوية، تبقى منظمات المجتمع المدني معتمدة على المصادر الخارجية للتمويل. لا تزال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتوابعها هي المصدر الرئيسي للتمويل للجمعيات المحلية، مما يجعلها أكثر تعرضًا للتغير في التوجيه الاستراتيجي أو السياسات. يقلل هذا أيضًا من قدرتها على تطبيق استراتيجيات توظيفية طويلة الأمد تسمح لهم بتأمين الموظفين المحترفين والاحتفاظ بهم.

ظل مستوى التمويلات الأجنبية لمنظمات المجتمع المدني في المغرب في تراجع لعدة سنوات. لقد تم إعادة توجيه معظم التمويلات، بما في ذلك جزء من التمويلات من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية من المغرب إلى الدول الأخرى الناشئة من الربيع العربي. على الرغم من أن بعض المشاريع مثل مشروع القادة الشباب تلقت تمويلًا من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، فإن عدد المنح قد انخفض بشكل كبير نظرًا للانكماش في ميزانيات المانحين. وقد شهدت أيضًا التبرعات إلى الجمعيات المحلية من المغربيين المقيمين بالخارج أيضًا انخفاضًا.

تتعلق مستويات التمويل بوجه عام بالتوجيه الاستراتيجي للمانحين. تذهب التمويلات المستهدفة إلى مجالات مثل المساواة بين الجنسين والحكم الرشيد وبناء القدرات ومشاركة الشباب في السياسة وهي تسترشد في ذلك باستراتيجيات المانحين والظروف المحلية. نظرًا للاعتماد على تمويل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تركّز الكثير من منظمات المجتمع المدني أنشطتها حول مشاريع المبادرة. ومع ذلك، تهيكل بعض المنظمات المحلية نفسها داخل المنظمات الشاملة لتجميع الموارد والقدرات من أجل وصول أفضل إلى تمويل البرامج المدرة للعوائد ولطلب التمويلات من وزارة التنمية الاجتماعية، أو المجلس القومي لحقوق الإنسان.

تواصل الكثير من منظمات المجتمع المدني اعتمادها على المنح الحكومية. تقوم أيضًا التبرعات المجتمعية والفردية بدور أحد مصادر الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني في المغرب، خاصة أثناء أوقات الكوارث أو الأعياد الدينية والوطنية عندما يكون الناس أكثر ميلًا لتقديم التبرعات بوتيرة أكبر. لكن كلًا من هذين النوعين من الدعم المالي غير كافيين لتقديم إحساس بالأمان واستدامة معظم الجمعيات الخيرية، والمنظمات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني في نهاية الأمر، ويستثنى من ذلك عدد قليل من المنظمات التي لها روابط أو صلات بالمسئولين الحكوميين أو المحسنين.

لا تمتلك غالبية الجمعيات أنظمة إدارة مالية ملائمة مطبقة نظرًا للافتقار إلى القدرة و/أو ثقافة الشفافية التي تنبع غالبًا من الموارد البشرية غير الكافية والمهارات. على الرغم من ذلك، فإن قانون محاسبة الجمعيات الوطنية الذي أُقر في عام 2012 ودخل حيز التنفيذ في عام 2013 مثّل تطورًا إيجابيًا نحو توحيد الممارسات المحاسبية. يطلب العديد من المقرضين الوطنيين الآن، بما في ذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ووكالة التنمية الاجتماعية، أن تتبع المنظمات غير الحكومية المعايير الوطنية في الإجراءات الإدارية والمحاسبية، مما يمكن أن يحسّن من هياكل الإدارة المالية في المستقبل ومن المحتمل أن يزيد من قدرة المنظمات على الوصول إلى رأس المال.

2013	2012	2011
متطورة	متطورة	متطورة

4.1 المناصرة:

لا يمكن للمجتمع المدني في المغرب العمل بدون تدخل الحكومة أو قمعها وبالتالي فهو لا يستطيع أن يعمل بشكل كامل كأحد عوامل التغيير السياسي. ومع ذلك، فقد تعلمت الجمعيات من خبراتها المشتركة، وشبكاتها، وائتلافاتها وبدأت أن تدرك في أن المناصرة هي جزء من رسالتها بصرف النظر عن القضايا التي تعمل عليها. وبالتالي، ففي الوقت الذي بقيت فيه الحالة العامة لجهود المناصرة هي نفسها في عام 2013، يتم إطلاق المزيد من المبادرات للدفاع عن مجموعة من الاهتمامات بما في ذلك الشباب والمرأة وحقوق الإنسان.

كان الحدث الأبرز في عام 2013 هو الحوار الوطني للحكومة حول المجتمع المدني الذي تم إطلاقه في مارس من عام 2013 للاعتراف بدور المجتمع المدني في المجتمع. كانت أحد النتائج الإيجابية المتوقعة من الحوار هو الاعتراف بالدور الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني في ميادين الحرية العامة، والتنمية المستدامة، والمناصرة. سلط الحوار الضوء على الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات القانونية وكذلك الوصول المتزايد إلى التمويل وبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني. في حين كانت المشاركة قوية، نظرت العديد من الجمعيات الكبيرة إلى هذا الحوار على أنه محاولة أخرى من جانب الحكومة للسيطرة على المجتمع المدني. وقام أكثر من 5,000 ناشط و3,500 منظمة حقوقية مختلفة وشبكة مجتمعية، بما في ذلك جمعيات المغربيين المقيمين بالخارج، بالتعبئة ضد الحكومة ومقاطعة الفعالية ونظمت حوارها الخاص بها.

كان للمنظمات غير الحكومية تفاعلات إيجابية مع البرلمان في عام 2013 نتيجة لبنود دستور 2011 الجديد التي تضع خطوط اتصالات مباشرة بين قطاع المجتمع المدني والحكومة موضع التنفيذ. نتيجة لذلك، شاركت المنظمات غير الحكومية في اجتماعات اللجنة البرلمانية لمناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والقانونية. ناقشت اللجان البرلمانية أيضًا بمشاركة من المنظمات غير الحكومية الوصول إلى المعلومات وكذلك أقامت مناظرات من أجل الحرية لمحطات إذاعية شعبية وأخرى تبث عبر الإنترنت أطلقها منتدى بدائل المغرب وجسور.

تقف الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان وحيدةً في اتخاذ موقفًا ضد تدخل الحكومة. أصدرت منظمات حقوق الإنسان على وجه الخصوص مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية تقارير حول مضايقات الحكومة. ومع ذلك، بدأت المنظمات غير الحكومية في هيكلة جهودها في المناصرة لتعبئة الدوائر الشعبية للضغط أو التأثير على القضايا السياسية. هناك العديد من المبادرات المتعلقة بحقوق المرأة مثل ائتلاف ربيع الكرامة، والحوار الوطني حول الأرض المشتركة، ومجالس المرأة المحلية قد أظهرت قوة ائتلافات منظمات المجتمع المدني على إحداث التغيير وتقليص معارضة الحكومة. ظلت الحركات الاجتماعية من جانب الشباب العاطل سمة كبرى في المجتمع المدني في عام 2013، لكنها لم تتمخض عن نتائج ملموسة بعد.

ناصرت منظمات المجتمع المدني أيضًا حول العديد من البنود الدستورية الجديدة التي يمكن أن تؤثر بالإيجاب على بيئة عمل المجتمع المدني. تتضمن هذه البنود قانون الجمعيات، والوصول إلى التمويل لمنظمات المجتمع المدني، وقانون العمل التطوعي، والقانون والعريضة التشريعية المتعلقان بالإصلاح الضريبي، وتأسيس آليات للمشاركة العامة، وقانون الجهوية، وقانون التجمعات العامة، وقانون مجلس المساواة، وتشريع وإجراءات حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، والسياسات الشبابية العامة، والانتخابات الحرة والنزيهة، وتنفيذ قانون حول الوساطة الاجتماعية.

2013	2012	2011
متطورة	متطورة	متطورة

4.6 تقديم الخدمات:

في المغرب، تركّز الجمعيات على التنمية الاجتماعية الاقتصادية الحضرية والريفية لتقليل الفقر الشديد وتحسين الظروف المعيشية. وبالتالي فإن جمعيات التنمية المحلية غالبًا ما تكون أول من يقدم الخدمات إلى المجتمعات، ويتبعها في ذلك جمعيات الخدمات الاجتماعية والصحية مثل جمعية مكافحة مرض الإيدز، وجمعية وجدة عين الغزال (مأوى ضحايا العنف المنزلي من النساء)، وجمعية للا سلمى (الموجهة نحو مكافحة السرطان). وفيما عدا تقديم الخدمات الأساسية، فقد مكنت الجمعيات مجتمعاتهم معطية إياهم الأدوات لتنظيم قضاياهم والمناصرة من أجلها. ومن أمثلة ذلك، جمعية سلاليات التي تدعم حق كل النساء في الاستفادة من توزيع الأرض المشتركة، وتطوير مراكز المهارات المهنية في المجتمعات.

على الرغم من أن الاتجاه العام للمنظمات غير الحكومية هو العمل على قضايا عديدة تعكس أولولويات المانحين، فإن المزيد من الجمعيات بدأت في التخصص في مواضيع محددة وتطوير مهاراتها (مثل مراقبة السياسات العامة، وتنظيم المشاريع، وتوظيف الشباب) لتلبية احتياجات مجتمعاتها بشكل أفضل. وفي عمل هذا أيضًا جذب لالتزام الشباب ومبادرتهم في المجتمع. تكون بعض المنظمات قادرة على نشر التقارير ومشاركة خبرتها، ومع ذلك، فإن الجمهور يكون مقصورًا على المساهمين. كان الاستثناء الوحيد من هذا هو حملة حقوق المرأة التي قادتها مجموعات حقوق المرأة التي وصلت قاعدة شعبية ضخمة ومتنوعة.

ونتيجة لتقليل الحكومة للتمويلات الموجهة لخدمات الرفاه الاجتماعي، توسّعت منظمات المجتمع المدني وقدمت مجموعة واسعة من الخدمات إلى المجتمعات، بما في ذلك التعليم ومحو الأمية والصحة. تُقدم الخدمات بوجه عام مجانًا، ماعدا في حالات خاصة يُطلب من المستفيدين تقديم مساهمة (الجمعيات التعاونية، على سبيل المثال).

تكافح منظمات المجتمع المدني من أجل استرداد تكاليفها. في حين أن منظمات المجتمع المدني تعتمد على المتطوعين، لا يتم الإبلاغ عن الأنشطة التي يقومون بها أو توثيق هذه الأنشطة. ونتيجة لذلك، تواجه الكثير من المنظمات صعوبة في تقييم التكاليف الحقيقية للأنشطة أو كيفية حساب التكاليف لتقديم الخدمات.

البنية التحتية: 5.0

2011	2012	2013
معاقة	متطورة	متطورة

تحسنت البنية التحتية في عام 2013 حيث سمح توفر المعلومات والدعم للبلاد بالتغلب على المشكلات المتعلقة بتعبئة الموارد. لقد حسّنت الجمعيات المغربية من تعاونها واتصالاتها. وقد أنشأت الأنشطة المشتركة أو حسّنت من فرص الاستشارات أو التشبيك. ومن أمثلة هذه الأنشطة المشتركة ائتلاف الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة، الذي أعاد تجميع مبادرات حقوق المرأة للعديد من المنظمات المغربية المتقدمة، بما في ذلك شراكة تعليم المرأة بالمغرب والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب.

لقد فتحت القيادة الجديدة للجمعيات والموارد أبوابًا لخدمات التدريب ومنتجات المعلومات داخل قطاع منظمات المجتمع المدني. في عام 2013، كان في المغرب 16.3 مليون مستخدم للإنترنت و47 بالمائة من السكان كانو يمتلكون أجهزة كمبيوتر منزلي. مع تطور التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات، تجد المنظمات المحلية سهولة بشكل متزايد في الوصول إلى المعلومات ومشاركتها. هناك مواقع إنترنت محلية وإقليمية مثل موقع زاكورة وموقع شمال سيتي توفر مساحة للفاعلين في المجتمع المدني والمنظمات الشاملة مثل تنمية، أحد منظمات الدعم الوسيطة الرئيسية، من أجل مشاركة المعلومات.

لقد قدمت مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط، وصندوق المعونة الوطنية والعديد من المجالس المدنية منحًا محلية لتفيد السكان في المناطق المعزولة. تتضمن أمثلة هذه المنح القوافل الطبية أو المنح إلى المنظمات التي توزع مستلزمات المدارس والملابس.

هناك بعض ائتلافات منظمات المجتمع المدني التي تعمل في المغرب، مثل نداء الرباط، الذي جمع بين مجموعة من منظمات المجتمع المدني. توجد الائتلافات أيضًا بين الحركة النسوية والمنظمات التي تركّز على إصلاح قانون العقوبات. لقد تجمعت هذه المجموعات بنجاح مع بعضها البعض نظرًا لوجود تعاون جيد وأهداف مشتركة.

إن تطبيقات التشبيك الاجتماعي بما في ذلك تويتر لا تزال تُستخدم بشكل ضعيف. وحتى الشركات القليلة التي تحتفظ بملفات شخصية أو صفحات فيسبوك فلا تقوم بتحديثها بشكل منهجي، لذلك فهي بشكل عام لا تعكس صورة الجمعية. تمتلك الجمعيات الكبيرة جدًا والحيوية صفحات شبه ثابتة.

تتاح طواقم الأدوات والوحدات التدريبية للاستخدام من جانب منظمات المجتمع المدني عن كل الموضوعات تقريبًا. تُقدم هذه الموارد بشكل كبير بالعربية والفرنسية من خلال عمل جمعية التضامن والتنمية المغربية، والفضاء الجمعوي، وجمعية تنمية، ومنظمة الدعم الشامل. تقدم الجامعات والمانحون الدوليون تدريبًا متخصصًا في الإدارة المالية للحسابات، وتطوير مجلس الإدارة.

توجد شراكات بين القطاعات بين المنظمات غير الحكومية والإعلام والحكومة والشركات. على سبيل المثال، ترتبط منظمات المجتمع المدني بشراكات مع إدارات وزارية معينة، وعلى وجه الخصوص الشراكات بين وزارة التنمية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية التي تركز على القضايا الاجتماعية. تدخل مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط في شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية لتقديم برامج بناء القدرات مثل مركز الرحامنة ومركز اليوسفية لتطوير المهارات في المناطق التي يقوم فيها المكتب الشريف للفوسفاط بعمليات تعدين. تقدم وزارة التنمية الاجتماعية الدعم للجمعيات التي تركز على ضحايا العنف المنزلي. هناك أيضًا شراكات قائمة بين المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام مثل محطات الإذاعة المحلية والمجلات الإليكترونية. تميل هذه الشراكات إلى أن تكون جوهرية لنجاح جهود المناصرة.

الصورة العامة: 4.4

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

بقيت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني كما هي في عام 2013. يريد المواطنون المغربيون أن تقصر منظمات المجتمع المدني نطاق عملها على القطاع غير السياسي غير الحزبي والتطوعي، لكنها لا تزال تتوقع من منظمات المجتمع المدني أن تقود التغيير السياسي. لا يُنظر إلى المناصرة بوجه عام على أنها جانب أساسي للعمل المجتمعي، ومع ذلك، فإن المجتمع ككل يعتبر حقوق الإنسان أنها أكثر أهمية بشكل متزايد. وعلى الرغم من ذلك، فإن الرأي العام سريع في التشكيك في أي إجراء متعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياسة. إن النشاط الاجتماعي يكون عرضة للتشكيك أو التجاهل عندما تتخطى منظمات المجتمع المدني الخط الفاصل بين العمل الخيري والمناصرة السياسية.

لقد حسّنت منظمات المجتمع المدني من وصولها إلى الإعلام للترويج لأنشطتها، خاصة على المستوى المحلي، باستخدام قنوات الإعلام التقليدية، بما في ذلك الإذاعة، والتلفزيون، والصحف.

كان أحد التغييرات الملحوظة في عام 2013 أن الإعلام الرسمي بدأ عمل تقارير عن المنظمات غير الحكومية بشكل أكثر إيجابية. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه لم يكن له تأثير مميز كثيرًا على الطريقة التي تقبل بها المجتمعات دور المجتمع المدني. بوجه عام، لا يعير المجتمع المغربي اهتمامًا كبيرًا لوسائل الإعلام المعنية بالتنمية، وهو ما قد يفسر جزئيًا لماذا لا يفهم المجتمع على وجه العموم مكان المجتمع المدني ودوره.

ثمه عنصر آخر من المهم أن نؤكد عليه وهو أن الصورة التي ينقلها الإعلام والتغطية التي يغطيها لا تتناول الأبعاد التنظيمية والاستراتيجية للمنظمات غير الحكومية – بل تقدم تقارير عن الإنجازات والفعاليات الجديرة بالاهتمام. تنظر وسائل الإعلام بوجه عام إلى المنظمات غير الحكومية على غرار الطريقة التي تنظر بها الحكومة إلى المنظمات ذاتها. إن التصور العام هو أن المنظمات غير الحكومية هي جزء من الحكومة، أو أنها ببساطة مقدمة للخدمات أكثر من كونها جهات عاملة في مجال السياسة والمناصرة.

تعتبر تصورات الحكومة والشركات عن خبرة المنظمات غير الحكومية وقيمتها مختلطة. أرسى دستور عام 2011 المجتمع المدني كقطاع رئيسي في المجتمع، لكن تنفيذ الإطارالقانوني المطلوب لدعم وتسهيل هذا الدور لم يتم تأسيسه بالكامل. علاوةً على ذلك، تمتلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مستويات متفاوتة من المهارات والخبرات التي تدعم التصورات من جانب الحكومة والشركات بأن المنظمات غير الحكومية ليست شرعية أو ذات مصداقية.

تضع وسائل الإعلام الرسمية بوجه عام تركيزها على المنظمات التي تتماشى أنشطتها مع الاهتمامات السياسية. لا يتم تغطية المسيرات والاعتصامات من جانب الإعلام إلا إذا كانت مسيسة. هناك منظمات غير حكومية معينة تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الإعلام المحلي وتضمن تغطية أنشطتها.

تبحث الجهات الفاعلة في المجتمع المدني حاليًا إنشاء مدونة سلوك عام، خاصة فيما يتعلق بتعاملاتها مع الإعلام. تواجه هذه الممارسة تحديات مع ذلك لأنه يبقى ثمة تنوع في الآراء داخل القطاع. على سبيل المثال، هناك جمعيات ذات ميول يسارية تناصر فكرة الاستقلال الكلي عن السياسة وهناك جمعيات أخرى تضع أنفسها في مواءمة مع الحكومة الوطنية بينما يعتقد البعض الآخر أن الشرعية يجب أن تأتي من السياسة العامة والإطارة القانوني الذي وضعته الحكومة. ونتيجة لذلك، لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء حول مدونة أخلاقية للقطاع.

الضفة الغربية وقطاع غزة

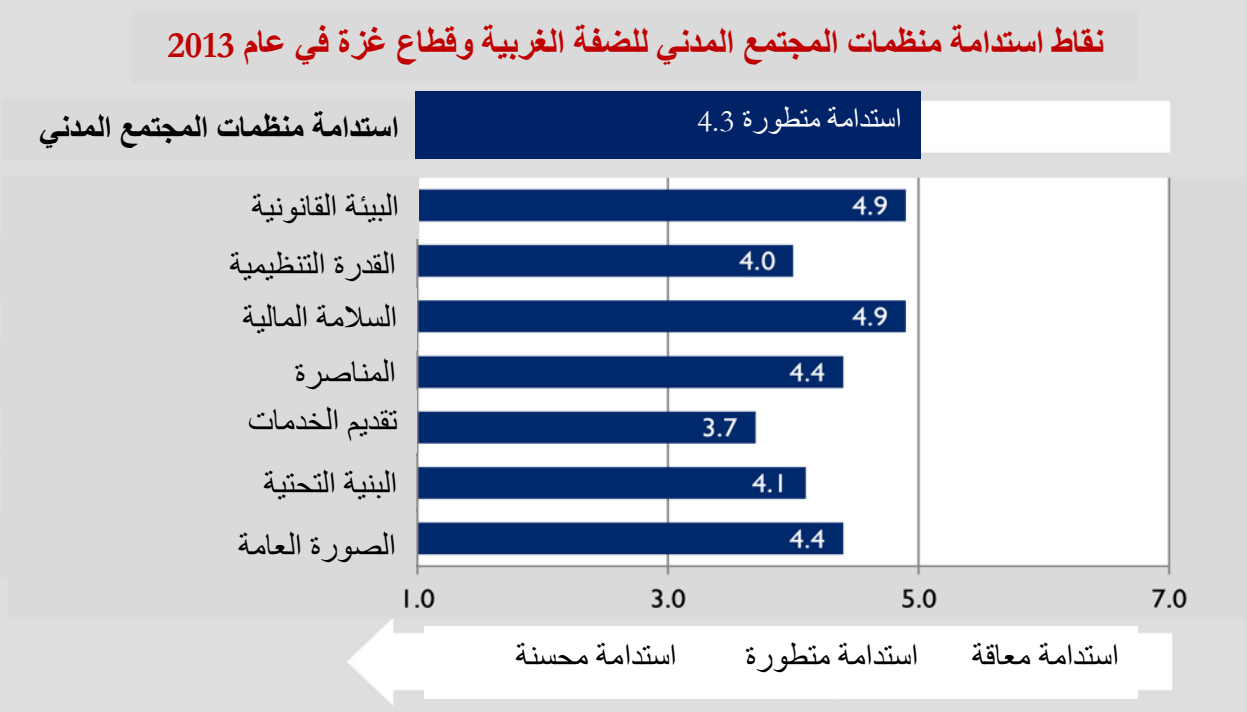

استدامة منظمات المجتمع المدني: 4.3

2013	2012	2011
متطورة	متطورة	متطورة

حقائق البلد

السكان: / 2,676,740 1,763,387 نسمة (إحصائية يوليو 2013)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): 4,900 دولار (إحصائية 2012 لكلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة)

مؤشر التنمية البشرية: 107 (2013)

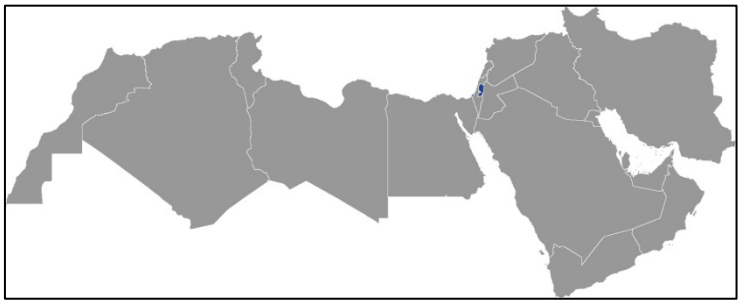

بقيت الظروف الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية للضفة الغربية وقطاع غزة غير مستقرة للغاية في عام 2013. تحملت السلطة الفلسطينية ضغوط سياسية واقتصادية كثيفة وواصلت المخاصرة بتلقي النقد لمواصلة محادثات السلام المتوقفة مع إسرائيل. بقيت التوترات بين الأفراد المؤثرين داخل حركة فتح ورئيس الوزراء سلام فياض. أثناء عام 2013، واصل العديد من موظفي القطاع العام إضرابات واسعة ترتب عليها استقالة رئيس الوزراء فياض وتعيين د. رامي الحمد الله، الرئيس السابق لجامعة النجاح رئيسًا جديدًا للوزراء.

نظرًا للنمو الاقتصادي البطيء، بقي مستوى البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعًا. طبقًا لليونسكو، في الربع الرابع من عام 2013، كان معدل البطالة 21.4 بالمائة في الضفة الغربية و41.5 بالمائة في قطاع غزة. كانت معدلات البطالة بين الشباب 33.1 بالمائة في الضفة الغربية و61.7 بالمائة في قطاع غزة.

ظل الانقسام السياسي والصراع الدائر بين حركتي فتح وحماس يثقلان كاهل القدرات القانونية والتشغيلية لمنظمات المجتمع المدني في عام 2013. علاوة على ذلك، واجهت منظمات المجتمع المدني تدخل أكثر من الدولة في عام 2013 عنه في عام 2012، بما في ذلك المعوقات البيروقراطية المفروضة على عمل المنظمات والمضايقات للطاقم العامل في البرامج. لا يزال التمويل غير الموثوق والمحدود أيضًا عقبة

رئيسية للكثير من منظمات المجتمع المدني، مما يحد من قدرتها على تقديم خدمات مناسبة لقواعدها الشعبية ويقلص من قدراتها على تنفيذ الخطط الاستراتيجية. علاوة على ذلك، لا تزال الكثير من منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى عمليات الحكم الداخلي الرشيد والشفافية فيما يتعلق بأنشطتها وتمويلاتها.

نظرًا للقدرة المحدودة للسلطة الفلسطينية على تقديم خدمات عامة مناسبة، بما في ذلك الصحة والتعليم والإغاثة، لا تزال أغلبية منظمات المجتمع المدني تركّز على تقديم الخدمات أكثر من التنمية السياسية والمناصرة. ونظرًا لأن المجلس التشريعي الفلسطيني لم يجتمع منذ عام 2007، فإن منظمات المجتمع المدني تواجه صعوبة كبيرة في التأثير على السياسة وصنّاع القرار على المستوى الوطني. ومع ذلك، فإن هناك بعض منظمات المجتمع المدني، مثل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة الذي يُعد القسم المحلي من منظمة الشفافية الدولية، عَمِلت مع الحكومة حول جهود مكافحة الفساد في عام 2013.

طبقًا لأحدث البيانات المتاحة من وزارة الداخلية، اعتبارًا من عام 2012 كان هناك 3,190 منظمة مجتمع مدني مسجلة في الأراضي الفلسطينية بما في ذلك 2,425 منظمة في الضفة الغربية و765 في قطاع غزة. إن القطاع متنوع من الناحية الجغرافية، والمجموعات المستهدفة، وتغطيته للقطاعات.

4.9 البيئة القانونية:

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

تواجه منظمات المجتمع المدني قيودًا على عملها من جانب السلطة الفلسطينية، وكذلك من حماس التي تمثل سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة. واصلت السلطتان فرض تدابير لعرقلة عمل الجمعيات والحد من استقلاليتها. منذ بدء الصراع بين فتح وحماس في عام 2007، أغلقت الحكومة في الضفة الغربية أكثر من 100 جمعية تنتمي إلى حماس، بينما قامت السلطات في قطاع غزة بشكل مشابه بإغلاق منظمات مجتمع مدني تنتمي إلى فتح. تم اتخاذ هذه الإجراءات بشكل تعسفي من جانب الأجهزة الأمنية في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا تعكس أحكامًا قانونية أو قرارات محكمة.

يجب أن تسجل منظمات المجتمع المدني لدى وزارة الداخلية والوزارة المختصة، مثل وزارة الزراعة، أو وزارة الشئون الاجتماعية، أو وزارة الصحة، أو وزارة التعليم بناءً على مجال عملهم. يكون التسجيل غالبًا عرضة للأجندات السياسية لحماس وفتح.

في ديسمبر من عام 2012، وقّع الرئيس محمود عباس المرسوم الرئاسي الخاص بتأسيس لجنة شئون منظمات المجتمع المدني، وهي آخر حلقة في سلسلة من التدخلات التشريعية التي تستهدف منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات الأخيرة. طبقًا لمرسوم ديسمبر 2012، سيوكل إلى اللجنة الجديدة مهام تنظيم منظمات المجتمع المدني، وهو الأمر الذي يشعر البعض أنه ينتهك الحق الدستوري في حرية الاجتماع. لم تدخل اللجنة حيز العمل بعد ولم يتم تحديد مهامها بشكل واضح.

واجهت منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة تدخل بحكم الأمر الواقع في عام 2013 أكثر من عام 2012، بما في ذلك المعوقات الموضوعة على العمل ومضايقات الطواقم العاملة في البرامج، مما أثر على قرارات إعداد البرامج وأدى في كثير من الحالات إلى إغلاق منظمات مجتمع مدني. واصلت وزارة داخلية الأمر الواقع التدخل في شئون منظمات المجتمع المدني خاصة تلك التي تقدم الخدمات إلى الشباب وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وحل الصراع. في عام 2013، أصدرت الوزارة قرارين يتعلقان بالحكم داخل الجمعيات الخيرية والمنظمات المجتمعية: وهذان القراران هما القرار رقم 98 المتعلق بانتخاب مجالس الإدارات، والقرار رقم 61 المتعلق بشئونهم المالية. في حين أن القرار الأخير يحتوي على بعض الأحكام الإيجابية، فإنه يمنح أيضًا وزارة داخلية الأمر الواقع وإدارتها المختصة بالمنظمات غير الحكومية صلاحيات واسعة للتدخل في عمل الجمعيات عن طريق فرض الإشعار أو الموافقة على التعاملات المالية ومحاسبة منظمات المجتمع المدني على اتباع هذه القواعد، حتى وإن كان قانون المنظمات غير الحكومية لا ينص على مثل هذا الشرط.

في الضفة الغربية، واصلت حكومة السلطة الفلسطينية التدخل في عمل منظمات المجتمع المدني عن طريق رفض إصدار التصاريح للفعاليات والتعليق التعسفي للمنظمات. ومع ذلك، لم يتم تبني تشريع جديد أو إجراءات إدارية في عام 2013. ظلت وزارة الداخلية ترفض التسجيل في أي جمعية تنتمي إلى حماس. علاوةً على ذلك، واصلت الأجهزة الأمنية رفض الامتثال للقرارات القضائية بإعادة فتح بعض الجمعيات.

في عام 2013، أطلق مركز تطوير المؤسسات الأهلية – بالتعاون مع أربع شبكات شاملة للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة (شبكات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والمعهد الوطني للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والاتحاد الفلسطيني العام

للجمعيات الخيرية – غزة) – أطلق برنامج الإطار الاستراتيجية لقطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطيني 2013-2017. يهدف الإطار الاستراتيجي إلى إعطاء توجيه لمنظمات المجتمع المدني على مدار الخمس سنوات القادمة في التعامل مع القضايا الوطنية الرئيسية بما يتماشى مع أجندة التنمية الوطنية الفلسطينية وأولوياتها. يحدد الإطار خمسة أهداف لمنظمات المجتمع المدني: الاشتراك الأكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني في عملية التحرر الوطني والتحول الديمقراطي بناءً على إطار قانوني معترف به دوليًا، بما في ذلك التشبيك الزائد مع المنظمات الدولية والشبكات، وتبسيط وتعزيز العلاقات الفعّالة بين قطاع منظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية، وتحسين الوصول إلى الخدمات العامة الجيدة وخدمات منظمات المجتمع المدني التي تتجاوب مع احتياجات المجتمع، وممارسة المزيد من المسائلة والشفافية، وتأمين الموارد المالية الملائمة لمنظمات المجتمع المدني.

تُعفى منظمات المجتمع المدني من الرسوم الجمركية، ومع ذلك، يجب على أي منظمة مجتمع مدني أن تحصل على موافقة للإعفاء من وزارة التمويل لكل مشروع على حده، وهي عملية يمكن أن تكون طويلة وتسهم في تأخيرات في أنشطة منظمات المجتمع المدني. يُسمح لمنظمات المجتمع المدني التقديم على عطاءات على عقود عامة وكسب الدخل من تقديم السلع والخدمات.

يراقب الخبراء الفلسطينيون والمنظمات الدولية انتهاكات حرية تكوين الجمعيات، وتتخذ خطوات قانونية للدفاع عن منظمات المجتمع المدني من انتهاك هذه الحقوق من جانب السلطات العامة، وتزود منظمات المجتمع المدني بالتمثيل القانوني. يُتاح الخبراء القانونيون في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن إتاحتهم ليست متساوية بوجه عام عبر المناطق المختلفة. تفتقر المنظمات الأصغر إلى الوسائل المالية لتوظيف المحامين المؤهلين.

القدرة التنظيمية: 4.0

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

في عام 2013، كانت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لا تزال غير قادرة على وضع هياكل داخلية قوية تتمتع بالديمقراطية والمحاسبة والشفافية. في الوقت نفسه، تعتبر منظمات المجتمع المدني الفلسطينية خبيرة ومرنة وقادرة على التماشي مع التغيرات الاجتماعية والسياسية. بوجه عام، يتمتع قطاع منظمات المجتمع المدني بدرجة عالية من الاحترافية والاستقلال عن القطاع العام، وتسعى منظمات المجتمع المدني بشكل دائم إلى تحسين إجراءاتها المالية والإدارية. لا يوجد هناك فروق كبيرة بين قدرة منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وتلك الموجودة في قطاع غزة.

لقد طورت الكثير من منظمات المجتمع المدني هياكل إدارية تتفاوت في الحجم ودرجة التعقيد على حسب حجم كل منظمة. ومع ذلك، فإن تقسيم المسئوليات بين مجلس الإدارة والموظفين غير واضح في الغالب. يشترك بعض أعضاء مجلس الإدارة بشكل مكثف في العمليات اليومية لمنظمات المجتمع المدني في الوقت الذي يتخذون فيه اتجاهًا سلبيًا نحو أمور السياسية والتطوير الاستراتيجي.

يرى معظم منظمات المجتمع المدني أن دورهم هو تقديم الخدمات الإنسانية وليس تمثيل مجتمعاتهم ومستفيديهم. ونتيجة لذلك، لا تكرس منظمات المجتمع المدني بوجه عام مقدار كبير من الوقت في بناء القواعد الشعبية. تشكّل منظمات المجتمع المدني في بعض الأحيان لجان محلية للمشاريع وتوظف المتطوعين ثم ما تلبث إلا أن تحل هذه الهياكل بمجرد إكمال المشاريع.

هناك عدد أكبر من منظمات المجتمع المدني على وعي بأهمية التخطيط الاستراتيجي، لكن تبقى هذه المنظمات محدودة في قدراتها على ممارسته. تستجيب الكثير من منظمات المجتمع المدني كبيرة ومتوسطة الحجم في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى طلبات المتبرعين فيما يتعلق بالخطط الاستراتيجية عن طريق عقد الاجتماعات وتبني سياسات التخطيط الاستراتيجي. ومع ذلك، تبقى قدرات منظمات المجتمع المدني على إنفاذ هذه السياسات وتنفيذها محدودًا، ويرجع هذا جزئيًا إلى الافتقار إلى التمويل، والتحول في أولويات المانحين، والبيئة السياسية غير المستقرة.

نظرًا إلى التمويل المحدود، توظّف منظمات المجتمع المدني على أساس مؤقت أو على أساس المشاريع. تجد المنظمات الأصغر صعوبة في التنافس على الموظفين ذوي المهارة العالية والاحتفاظ بهم. لا يزال المتخصصون المهرة جيدي التدريب يغادرون القطاع بحثًا عن فرص أفضل، مما يقلل من المهارات والمعرفة والخبرة في القطاع. يتم إدارة معظم الجمعيات الخيرية والمنظمات الأصغر والنوادي المحلية من جانب متطوعين.

تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني أجهزة كمبيوتر مكتبية، وأجهزة كمبيوتر محمولة، وكاميرات رقمية وكذلك دخول على الإنترنت.

السلامة المالية: 4.9

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

بقيت السلامة المالية أحد القضايا الأكثر تحديًا لمنظمات المجتمع المدني في عام 2013. لا يوجد اختلافات كبيرة في السلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

يأتي معظم الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني من المانحين الدوليين، ويتم تمرير معظم التمويل الأجنبي من خلال السلطة الفلسطينية، مما يقلص من مقدار التمويل المباشر لمنظمات المجتمع المدني المحلية. طلبت عملية النداء المواحد 2013 – وهي أحد دورات برنامج لمساعدة المنظمات على تنظيم استجاباتها لحالات الطوارئ بالتشاور مع الحكومة – طلبت 400 مليون دولار لتنفيذ 167 مشروع في الضفة الغربية وقطاع غزة. بنهاية العام، تم تمويل عملية النداء الموحد بنسبة 55 بالمائة فقط وهو مقارب لمستوى التمويل في منتصف العام لعملية النداء الموحد 2012 (59 بالمائة)، وهو يدل على انخفاض حاد في التمويل. في عام 2013، انفقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 6.45 مليون دولار على برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم مع المجتمع المدني، وهي زيادة كبيرة من 3.9 مليون دولار في عام 2012، وهناك برامج أخرى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعود بالفائدة على منظمات المجتمع المدني.ومع ذلك، فإن دعم حكومة الولايات المتحدة ينتقل مباشرة من خلال منظمات المجتمع المدني الواقعة في الولايات المتحدة والمتعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة. لن تقبل بعض المنظمات على المستوى الوطني وغيرها من المجموعات ذات الانتماء السياسي التمويل من الولايات المتحدة.

هناك القليل من الشركات تنفذ برامج للمسئولية الاجتماعية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وإن كان هذا لا يزال محدود جدًا. إن مؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية، الذراع الخيري لشركة الاتصالات التي تسمى مجموعة الاتصالات الفلسطينية، لا تزال هي المساهم الأكبر من القطاع الخاص في منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية، حيث قدم ما يقرب من 8 مليون دولار في عام 2013، كما قامت شركة الوطنية للهواتف النقالة أيضًا، وهي أكبر مزود خدمة هواتف نقالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت بمساهمات محدودة لصالح منظمات المجتمع المدني التي تقدم المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المحلية. يشكل برنامج المسئولية الاجتماعية التابع لبنك فلسطين 2 بالمائة من الأرباح السنوية الصافية، وهو أحد أعلى المعدلات بين البنوك في المنطقة. خصص البنك حواليّ 2 مليون دولار لبرامج المسئولية الاجتماعية في 2013 بزيادة عن عام 2012. على الرغم من أن هناك شركات خاصة أصبحت على وعي بأهمية دعم المجتمعات المحلية، فإن معظم برامجها للمسئولة الاجتماعية تركّز على رعاية الفعاليات أو تقديم المساعدة الإنسانية. باستثناء مجموعة الاتصالات الفلسطينية، لا تزال معظم الشركات لا تنظر إلى الشراكات مع منظمات المجتمع المدني كجزء من استراتيجيات الشركات.

لا تزال مؤسسة التعاون، وهي منظمة غير ربحية أسسها رجال أعمال فلسطينيون وشخصيات فكرية، أهم جهة فاعلة في دعم المجتمعات الفلسطينية من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية. في عام 2013، أنفقت مؤسسة التعاون حواليّ 33 مليون دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة. يعتبر معظم أصحاب الأعمال الخيرية أصحاب أعمال يعيشون بالخارج، ومعظمهم في دول الخليج، وغالبًا ما يقدمون الدعم المالي إلى عدد محدود من المنظمات ويكون هذا في المعتاد بناءً على الانتماء الشخصي.

إن عدد قليل من منظمات المجتمع المدني هو القادر على زرع مجموعات موالية من الداعمين الماليين. نادرًا ما تشترك منظمات المجتمع المدني في أي نوع من حملات التوعية بالعضوية، أو تطوير العمل الخيري، أو جمع التبرعات. لا تزال قدرات منظمات المجتمع المدني على جذب الدعم التطوعي وغير المالي من المجتمع المحلي محدودًا.

تنفّذ منظمات المجتمع المدني برامج مدرة للدخل عن طريق تحصيل الرسوم مقابل الخدمات والمنتجات أو عن طريق تأجير أصول المنظمة مثل القاعات ومساحات عقد المؤتمرات. تجمع الكثير من المنظمات أيضًا رسوم سنوية من أعضاء الجمعية العمومية. ومع ذلك، لا تشكل مصادرالدخل هذه جزءًا كبيرًا من الميزانيات التنظيمية. تعتبر منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات التعليمية والصحية أكثر قدرةً على تحصيل الرسوم مقابل الخدمات ويمثل هذا الدخل ما مقداره 70 إلى 80 بالمائة من ميزانياتها السنوية.

إن منظمات المجتمع المدني الصغيرة لديها أنظمة إدارة مالية محدودة في حين أن المنظمات الأكثر رسوخًا تضبط أنشطتها بشكل متوال لتلبية متطلبات المانحين. علاوةً على ذلك، في حين تصدر منظمات المجتمع المدني تقارير سنوية لتلتزم بمتطلبات كتابة التقارير الخاصة بوزارة الداخلية، فإن القليل من المنظمات يتيح هذه التقارير للجمهور، وبالتالي فإن هذا يثبط الجهود الرامية لتحسين الشفافية وضمان المساءلة العامة.

المناصرة: 4.4

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

لا تزال منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة غير فعّالة كمنظمات مناصرة للحقوق المدنية وحقوق الإنسان للمجتمعات المحلية. نظرًا للانقسام السياسي والانقسام بين الفصائل الذي أضعف مؤسسات صنع السياسات، تمتنع الكثير من منظمات المجتمع المدني عن المشاركة بشكل فعّال في العمليات الحكومية والقليل جدًا من هذه المنظمات هو الذي يحاول التأثير على صنع السياسة بشكل مباشر أو تحديد سياسات بديلة أو مكملة بدلًا من تلك التي سنتها السلطات الوطنية والمحلية. تواصل منظمات المجتمع المدني بدلًا من ذلك تركيزها على تقديم الخدمات بدلًا من وضع السياسات والمناصرة من أجلها.

على الرغم من هذه الصعوبات، في عام 2013، كانت حملات المناصرة من جانب منظمات المجتمع المدني المحلية فعّالة في زيادة الوعي والدعم من أجل الاستقلال الفلسطيني. تعتبر حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، على سبيل المثال، ائتلاف مكون من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي تنص من بين أهدافها على "الاستقلال الاقتصادي والسياسي والثقافي الكامل عن دولة إسرائيل." نظرًا لجهود المناصرة هذه، واجهت أحد شركات الأمن الأمريكية، وهي شركة G4S، انتقادات دولية متزايدة وفقدت عقودًا كبيرة في جنوب أفريقيا وعبر أوروبا بسبب تقديمها خدمات إلى نقاط التفتيش الإسرائيلية والمستوطنات والسجون التي تضم سجناء سياسيين فلسطينين. فقدت الشركة الفرنسية متعددة الجنسية Veolia أيضًا عقودًا في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأعلنت أنها ستوقف إدارة خطوط الحافلات للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. علاوةً على ذلك، وافق الفيزيائي العالمي الشهير ستيفن هوكينغ والنقابات والجمعيات الأكاديمية عبر أوروبا والولايات المتحدة على المقاطعة الأكاديمية للمؤسسات الإسرائيلية.

أصدرت العديد من المنظمات والائتلافات أيضًا في عام 2013 تقارير تركز على قضايا على المستوى الوطني. أصدر مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وهو ائتلاف مكون من اثني عشر منظمة حقوق إنسان فلسطينية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، أصدر ورقة موقف حول عودة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة. ضغطت الورقة على القيادة الفلسطينية لعدم السماح بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية. دعا المجلس السلطة الفلسطينية إلى مواصلة عملية التصديق على الاتفاقيات والانضمام إلى المؤسسات والوكالات الدولية.

أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تقارير سنوية عن حقوق الإنسان توثق انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات السياسية في عام 2013 المرتبكة من جانب الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك من جانب السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

نشر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة تقريره السنوي حول الفساد والنزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين 2013. يتتبع التقريرجهود الإصلاح الرامية لمكافحة الفساد والأوضاع الراهنة لمختلف القطاعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تهدف إلى إطلاع صنّاع القرار والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في جهود مكافحة الفساد على أمل أن ينتج عن هذه الجهود في النهاية تشريع وإجراءات من شأنها مكافحة الفساد ومنعه.

أصبحت مؤسسات الحكومة المحلية أكثر وعيًا بمساهمات منظمات المجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني وأكثر تقديرًا لها. في عام 2013، اشتركت منظمات مجتمع مدني أكثر مع البلديات ولجان الحكم المحلي حول التخطيط المحلي الاستراتيجي والتنموي. على سبيل المثال، يعمل صندوق تطوير وإقراض البلديات مع المجالس البلدية والقروية لزيادة دور منظمات المجتمع المدني بشكل أكبر وزيادة دوائرهم الشعبية في عمليات صنع القرار والتخطيط على المستوى المجتمعي. تنفذ مؤسسة مجتمعات عالمية مبادرة المجلس المحلي للشباب والذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتعزيز القيادة والمواطنة بين الشباب عن طريق تقديم فرصة لهم للمشاركة في الحكم داخل مجتمعاتهم على مستوى البلديات.

تقديم الخدمات: 3.7

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

بقي تقديم الخدمات أحد أقوى أبعاد استدامة منظمات المجتمع المدني في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء عام 2013 على الرغم من الانخفاض في تمويل المانحين لمنظمات المجتمع المدني المحلية. لا تزال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمفوضية الأوروبية يقدمان

الإغاثة المباشرة بدلًا من دعم منظمات المجتمع المدني المحلية التي تقدم الخدمات. لا يوجد هناك فروقًا جوهرية في تقديم الخدمات بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

تقدم منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة الخدمات في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية والتأهيلية وخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة/المعاقين والإسكان والزراعة والبيئة ودعم الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. لقد كان لمنظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة عقودًا من الخبرة في تقديم الخدمات نظرًا لنقص الخدمات العامة الكافية التي تُقدم إما من إسرائيل أو السلطة الفلسطينية. تبقى الخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني المحلية حيوية في مواقع خارج سيطرة السلطة الفلسطينية، خاصة المنطقة ج والقدس الشرقية. على سبيل المثال، نظرًا لعدم قدرة مؤسسات الصحة العامة على خدمة كل المواطنين، فإن وزارة الصحة تنقل المرضى إلى مراكز منظمات المجتمع المدني داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وخارجهم.

بوجه عام، تركّز منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل أكبر على تقديم الإغاثة العاجلة للاحتاجات الإنسانية وغيرها من الاحتياجات الملحة، بدلًا من تخطيط وتصميم خدمات مجتمعية أو منتجات طويلة الأمد. تبني بعض منظمات المجتمع المدني تدخلاتها على خطط مجتمعية أو خطط استراتيجية. هناك مجالات معينة مثل الزراعة، والبيئة، والبحث والتطوير تمتلك فيها منظمات المجتمع المدني قدرة أكبر على تصميم المنتجات وتنفيذ الخدمات التي تعود بالنفع على مجموعات واسعة من المستفيدين. تمتلك منظمات المجتمع المدني هذه الخبرة اللازمة لزيادة جهود التوعية من خلال المنشورات، وورش العمل المجتمعية، والتحليل.

على الرغم من أن الكثير من منظمات المجتمع المدني تحصّل رسومًا مقابل خدماتها، فنادرًا ما تغطي عوائدهم من هذه الخدمات التكاليف الكاملة لتقديم الخدمات. ومع ذلك، تعتقد منظمات المجتمع المدني أن تحصيل الرسوم أمر ضروري لتعزيز امتلاك المجتمع للخدمات.

في حين يُسمح لمنظمات المجتمع المدني بتقديم عطاءات على العقود العامة، فإن القليل من منظمات المجتمع المدني يسعى وراء هذه العقود لأنهم لا يريدون أن يظهرون أمام السلطات العامة بشكل متعاقدين من الباطن. إن منظمات المجتمع المدني تهتم بالحفاظ على صورتها ككيانات محايدة سياسًا وليس جزءًا من القطاع الخاص.

4.1 البنية التحتية:

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

هناك عدد من شركات الاستشارة والتدريب في الضفة الغربية وقطاع غزة تقدم خدمات تتضمن التخطيط الاستراتيجي، والمحاسبة، والإدارة المالية وجمع التبرعات – وبعض من هذه الشركات تم إنشاؤه بواسطة متخصصين سابقين في منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن جودة التدريب ومواد التدريب متدنية في مواضيع مثل المناصرة والاتصالات والمشاركة المجتمعية. تمتلك منظمات المجتمع المدني في المناطق المهمشة والنائية وصولًا أقل إلى التدريب الجيد. في عام 2013، واصلت مؤسسة التعاون تدريب موظفي منظمات المجتمع المدني في مجالات الإدارة والتمويل والتخطيط، ومساعدة منظمات المجتمع المدني على تطوير الأنظمة الإدارية والمالية والفنية، وتسهيل التشبيك بين منظمات المجتمع المدني. لا يزال مشرع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية 4، وهو أحد مشاريع البنك الدولي الذي ينفذ من خلال مركز تطوير المؤسسات الأهلية، لا يزال يعزز قدرة المنظمات غير الحكومية على تقديم الخدمات الاجتماعية إلى المجتمعات الضعيفة والمهمشة.

لا تزال الجامعات تلعب دورًا هامًا في دعم عمل منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، يقوم معهد جامعة بيت لحم للشراكة المجتمعية ومركز العمل المجتمعي التابع لجامعة القدس بتقديم خدمات بناء القدرات، والتطوير التنظيمي، واستشارات الأبحاث إلى مجتمع منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية.

تقدم مؤسسة التعاون ومركز تطوير المؤسسات الأهلية دعم البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. تقدم التمويلات من مؤسسة التعاون الدعم لتقديم الخدمات إلى منظمات المجتمع المدني في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك التعليم والثقافة والفنون والتنمية الديمقراطية والصحة والزراعة والإغاثة الطارئة.

ينقل مركز تطوير المؤسسات الأهلية موارد المانحين الدوليين ويرعى مجموعة واسعة من أنشطة بناء القدرات على مستوى البلاد. في عام 2013، أكمل مركز تطوير المؤسسات الأهلية برنامج موسع لبناء القدرات قدم دعم موجه للإدارة المالية والحكم الرشيد والإعلام الجديد إلى تسعة وعشرين منظمة مجتمع مدني. نفّذ مركز تطوير الجمعيات الأهلية أيضًا نظام الامتثال لمدونة الأخلاق الذي بادرت به خمسة وعشرين منظمة مجتمع مدني، كان سبعة منهم مؤهلًا للاعتماد.

تحتل المنظمات الشاملة مساحة بارزة في المجتمع المدني الفلسطيني. تتضمن المنظمات الشاملة الرئيسية شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (ويشمل هذا فرع رئيسي في الضفة الغربية وآخر في قطاع غزة)، والاتحاد الفلسطيني العام للجمعيات الخيرية، والاتحاد الفلسطيني العام للمنظمات غير الحكومية في غزة، والمعهد الوطني الفلسطيني للمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، مع وجود أقل من 1,000 عضو نشط من المنظمات، تمثل هذه المنظمات الشاملة أقلية من منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبدو أن قدراتها لدعوة الأعضاء للاجتماع وتعبئة الموارد محدودة. في عام 2013، عقدت شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مؤتمرها السنوي الثالث عن حالة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. تم تنظيم المؤتمر بمشاركة من ممثلين عن الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وخبراء، وأكاديميين كجزء من مشروع بالشراكة مع مؤسسة المساعدات الشعبية النرويجية لتحسين الديمقراطية وبناء قدرة منظمات المجتمع المدني. أكد ممثلون عن كل القطاعات على الحاجة إلى إشراك الحكومات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمنظمات المجتمع المدني في عمليات التخطيط وتحسين دور هذه المنظمات في المراقبة والتقييم.

تتحمل منظمات المجتمع المدني من وقت لآخر المسئولية عن دعم التفاعل والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير سياسات متوافقة من أجل التنمية. على سبيل المثال، يعتبر أحد الأهداف الاستراتيجية لمؤسسة التعاون هو تعزيز العمل المتكامل بين المؤسسات الحكومية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص الفلسطيني. تم وضع الإطار الاستراتيجي لقطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية 2013-2017 الذي تم إنهائه في عام 2013، من خلال عملية شاملة تضمنت منظمات المجتمع المدني، والحكومة، والمانحين، والقطاع الخاص. وكان أحد أهدافه الرئيسية هو تعزيز العلاقات الفعّالة بين قطاع منظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية الفلسطينيين، بما في ذلك القطاعين الخاص والعام.

4.4 الصورة العامة:

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

بقيت التغطية الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة مستقرة نسبيًا في عام 2013. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تتمتع بتغطية إعلامية إيجابية على المستويين المحلي والدولي، فإن وسائل الإعلام لا تزال غير مهتمة بتحليل دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع. لا تأخذ وسائل الإعلام المحلية في المعتاد زمام المبادرة لتغطية أنشطة منظمات المجتمع المدني. تدفع بعض منظمات المجتمع المدني أموالًا مقابل نشر إصدارات صحفية لتعزيز وجودها. تروج معظم منظمات المجتمع المدني لأنشطتها وتروج لصورتها العامة من خلال وسائل الإعلام الاجتماعي والمواقع الإليكترونية وهذا يوفر لهم انتشارًا واسعًا نسبيًا.

لم يتغير التصور العام عن منظمات المجتمع المدني بشكل كبير في عام 2013. ومع ذلك، واصلت أجندات منظمات المجتمع المدني التأثر بأولويات المانحين، وكذلك بالضغوط السياسية من جانب حركتيّ فتح وحماس، مما حدا بهم بالتالي إلى أن يكونوا أقل إدراكًا لاحتياجات المجتمعات المحلية وأقل قدرة على إشراك هذه المجتمعات في تطوير الخدمات. علاوةً على ذلك، واصل بعض الناس مهاجمة المجتمع المدني الفلسطيني لكونه فاسد وغير ديمقراطي نظرًا لغياب الهياكل الديمقراطية الداخلية المناسبة. ومع ذلك، وطبقًا لتقرير الشفافية والنزاهة الصادر عن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة فيما يخص المنظمات غير الحكومية، نظر الشعب إلى منظمات المجتمع المدني على أنها أقل فسادًا من الأحزاب السياسية أو الحكومة.

على الرغم من أن السلطات المحلية تقدر الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات إلى المجتمع الفلسطيني، فإنها لا تزال تنظر إلى تلك المنظمات على أنها منافسة لها في التمويل. يشعر الكثير أيضًا بأنهم مهددين سياسيًا من جانب منظمات المجتمع المدني التي يتناول عملهما خروقات حقوق الإنسان والحقوق السياسية.

هناك القليل من الشركات الكبيرة هي التي لديها وعي بمسئوليتها الاجتماعية أو التي تنفذ شراكات مع منظمات المجتمع المدني المحلية. ومع ذلك، لا يقدم القطاع الخاص خدمات تدريب مجانية، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، والمحاسبة، والإدارة المالية، وجمع التبرعات.

بوجه عام، بدا أن العلاقات مع صحفيي التيار السائد قد تلاشت في عام 2013. وبالتالي بدا أن قدرات العلاقات العامة لمنظمات المجتمع المدني تتقلص أو تتحول باتجاه الإعلام الاجتماعي بوصفها بدائل أكثر فاعلية للدعاية لجهودها.

واصلت شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية 4 الترويج للمحاسبة والشفافية في قطاع منظمات المجتمع المدني من خلال بناء القدرات وتطويرالمعايير، مثل مدونة سلوك المنظمات غير الحكومية. في عام 2013، تم إنشاء مجلس الامتثال مع مدونة قواعد السلوك. طبقًا لمركز تطوير المؤسسات الأهلية، تم اعتماد سبع منظمات مجتمع مدني وتبنت أربع منظمات مجتمع مدني المدونة أثناء العام. يتم تقديم حوافزإلى منظمات المجتمع المدني لتبني المدونة، بما في ذلك الوصول إلى برامج بناء القدرات والمنح الصغيرة.

طبقًا لتقرير الائتلاف من أجل النزاهة، لا يزال الكثير من قادة منظمات المجتمع المدني المؤثرين مترددين في وضع آليات واضحة للتقييم الذاتي طبقًا للمباديء الواردة في المدونة. علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى هياكل الحكم الفعّالة، مثل الجمعيات العمومية ومجالس الإدارات، وتواجه صعوبات في إدارة الموارد والموظفين ومحاسبة القادة. ونتيجة لذلك، نادرًا ما تنشر منظمات المجتمع المدني تقارير أو معلومات حول أنشطتها وإدارة مواردها. يتم تسليم التقارير بشكل أساسي إلى المانحين كجزء من متطلبات تمويل المشاريع، ولا تغطي مثل هذه التقارير إلا برامج معينة، وليس الأداء الكلي للمنظمات.

اليمن

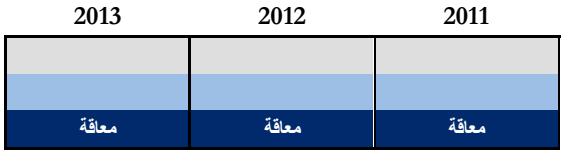

استدامة منظمات المجتمع المدني: 5.1

حقائق البلد

العاصمة: صنعاء

نوع الحكم: جمهوري

السكان: 25,408,288 نسمة (إحصائية يوليو 2013)

إجمالي الناتج المحلي للفرد (تعادل القوة لشرائية): 3,900 دولار (إحصائية 2013)

مؤشر التنمية البشرية: 160 (2013)

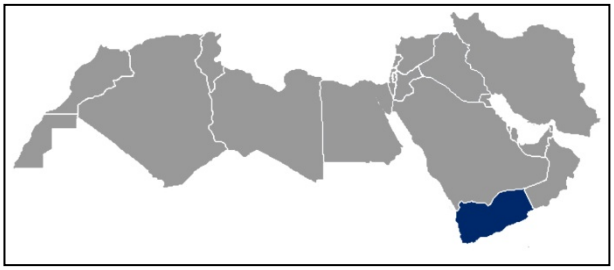

إن جمهورية اليمن هي واحدة من أقل الدول نموًا في العالم. تحتل اليمن المرتبة 160 من أصل 186 على مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2013 ولديها معدل بطالة نسبته 40 بالمائة. يعتبر الموقف الاقتصادي متقلقل نظرًا للموقف السياسي والأمني الحالي ولنقص المؤسسات الحكومية العاملة. علاوة على ذلك، تمتلك اليمن واحدًا من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم وتعاني من انعدام خطير في الأمن الغذائي مع وجود ما يزيد عن 10 مليون شخص غير قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.

تولت الحكومة الانتقالية السلطة مع بداية عام 2012 عقب إقصاء الرئيس علي عبد الله صالح. بقيت الحكومة هشة في عام 2013 حيث فشلت في تلبية التحديات الملحة التي تواجه البلاد. استمر العنف السياسي في عام 2013 من جانب عدة مجموعات مسلحة مثل القاعدة في الجزيرة العربية مما زاد من تفاقم قضايا أخرى دائمة في البلاد. تتضمن هذه القضايا استخدام الدولة للقوة، والحركات الانفصالية في جنوب اليمن، والنمو السكاني، والبنية التحتية الضعيفة، والفقر، جنبًا إلى جنب مع قوة عاملة ذات مهارة متدنية، وانعدام للأمن الغذائي، وأنشطة قتالية للجماعات السنية، وتحدي الميليشيات الحوثية الدائم لسلطة الدولة.

في مارس من عام 2013، تم إطلاق مؤتمر الحوار الوطني بمشاركة 565 ممثل عن الأحزاب السياسية، والمرأة، والشباب، والمجتمع المدني. أصدر مؤتمر الحوار الوطني توصيات حول التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وطبيعة الدولة، ومقومات الدستور الجديد. في

حين قدمت هذه التوصيات مسارًا لمعالجة الكثير من تحديات البلاد، بقي أن نرى إذا ما كانت هذه التوصيات ستكون مقبولة في أوائل عام 2014.

ازداد استياء اليمنيين من العملية الانتقالية ومن استجابة الحكومة للوضع الاقتصادي والسياسي المتردي، وهو الأمر الذي دفع أيضًا إلى انتشار منظمات المجتمع المدني الدولية في اليمن منذ عام 2012. في حين تقدم منظمات المجتمع المدني الكثير من الخبرة المطلوبة إلى منظمات المجتمع المدني المحلية، قد تفتقر تلك المنظمات الجديدة على اليمن إلى المعرفة والوصول والتنافس مع منظمات المجتمع المدني المحلية من أجل التمويل. ونتيجة لذلك، انخفض التمويل المتاح لمنظمات المجتمع المدني في عام 2013.

لا يزال قطاع منظمات المجتمع المدني في اليمن جديد نسبيًا وتعتبر قدراته المؤسسية محدودة. تمتلك منظمات المجتمع المدني هياكل تنظيمية مختلة ويعتبر التخطيط الاستراتيجي غائب على الرغم من أن معظم منظمات المجتمع المدني قد تلقت تدريب في هذا المجال. تركّز معظم منظمات المجتمع المدني في اليمن فقط على الأنشطة المستقلة والموسمية بدون تحديد الأهداف طويلة الأمد بشكل واضح أو الإجراءات المادية التي لها تأثير. لا يزال نقص التنسيق بين منظمات المجتمع المدني يسبب جهودًا مزدوجة ومبعثرة، مما يثبط التنفيذ الفعّال للبرامج التنموية. لا يزال الوعي بدور منظمات المجتمع المدني في التنمية الوطنية ضعيفًا في اليمن وليس لدى أغلبية الشباب إلا القليل من الاهتمام بالتطوع لصالح منظمات المجتمع المدني. علاوةً على ذلك، تعتبر الشفافية والمساءلة بين غالبية منظمات المجتمع المدني محدودة.

في الوقت نفسه، يعتبر قطاع المجتمع المدني في اليمن متذبذب مع وجود مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني عبر البلاد، بما في ذلك المنظمات الخيرية، والمنظمات الثقافية والاجتماعية، والمنتديات، والمبادرات، والاتحادات المهنية. مع نهاية عام 2013، كان هناك 9,701 منظمة مجتمع مدني مسجلة لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وهذا يمثل زيادة مقدارها 600 منظمة منذ عام 2012. هناك ما يقدر بـ 12,000 منظمة غير مسجلة في اليمن. يوجد العدد الأقل من منظمات المجتمع المدني المسجلة في البلاد في محافظتيّ المهرة والبياضة حيث يوجد بهما ثلاث منظمات وخمس منظمات على الترتيب. يسجل العدد الأكبر من منظمات المجتمع المدني لدى المكتب المركزي لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل في صنعاء – ويعمل معظمها في صنعاء – ولدى بلدية صنعاء، حيث يوجد لديهما 1,394 و960 منظمة على التوالي.

4.9 :البيئة القانونية

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

يحكم قانون الجمعيات والمؤسسات (قانون رقم 1 لعام 2001) تأسيس وعمل منظمات المجتمع المدني في اليمن. يضمن القانون حقوق كل الأشخاص في المساهمة في تنمية الدولة من خلال تأسيس جمعيات غير ربحية ومؤسسات. تم تقديم لوائح تنفيذية في عام 2004 تنص على الدور الرقابي القانوني والفني لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل على منظمات المجتمع المدني.

لقد أصبحت حكومة اليمن تدرك المساهمة الضخمة لمنظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات وتطوير السياسة وأجندة التنمية الوطنية. واعترافًا بهذا، تم تشكيل سياسة الشراكة الجديدة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في عام 2013. إن إطار المساءلة المتبادلة – الذي تم الموافقة عليه في اجتماع المانحين في الرياض، السعودية في سبتمبر من عام 2012 – قد أعاد التأكيد على التعاون بين حكومة اليمن وشركاءها في التنمية أثناء المرحلة الانتقالية للبلاد. يقدم إطار المساءلة المشتركة استراتيجية للإصلاحات الاقتصادية الرئيسية التي تكّمل الإصلاحات السياسية والأمنية في ظل المبادرة السياسية لمجلس التعاون الخليجي. يعتبر تمكين المجتمع المدني والشراكة معه هو أحد الأعمدة الست لإطار المساءلة المشتركة، مما يؤكد على التزام الحكومة بإنشاء شراكة فعّالة مع منظمات المجتمع المدني، ويمكّن من مشاركتهم الفعّالة أثناء الفترة الانتقالية، والإسراع في إنهاء التشريعات واللوائح التي تنظم عمل القطاع، والأهم من ذلك، تقديم دعم مالي وفني لمساعدة منظمات المجتمع المدني على أن تصبح مشاركين فاعلين في التنمية.

أدى الاتفاق المبدئي حول إطار المساءلة المتبادلة إلى تبني إطار الشراكة الجديد بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في سبتمبر من عام 2013 في أعقاب عملية استشارية بين القطاعين. يقدم إطار الشراكة مباديء توجيهية للتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة وهي تتضمن تركيزًا على تقديم البرامج بناءً على الاحتياجات المجتمعية وبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني. تحدد أيضًا مجالات محددة للشراكة مثل تمكين الشباب والمرأة، وتقليل الفقر، واللاجئين والمشردين داخليًا، والحكم الرشيد. يعتبر إدراج حقوق الإنسان تطورًا هامًا حيث إن عمل منظمات المجتمع المدني في هذا المجال يبقى مثيرًا للجدل بشكل كبير مع الحكومة، بما في ذلك الغياب الملحوظ لحقوق الإنسان كمجال عمل معترف به في نماذج التسجيل لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل. لا يزال هناك بعض المخاوف مع ذلك من ناحية ما إذا كان هذا الإطار الجديد للشراكة سينتج عنه شراكة حقيقية مع الأخذ في الاعتبار أن الضغط الدولي حفّز الحكومة على إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع إطار المسائلة المتبادلة.

كانت إجراءات التسجيل أسهل بشكل طفيف في عام 2013. فوّضت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل فروعها في كل المحافظات وكذلك في بعض الأحياء في تجديد التراخيص للجمعيات المحلية ولتسجيل الجمعيات الجديدة. علاوةً على ذلك، بدت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أقل اهتمامًا بالانتماءات السياسية لمنظمات المجتمع المدني المتقدمة. لا يزال لزامًا على المؤسسات أن تسجل في المكتب المركزي في صنعاء.

ومع ذلك، لا تزال مشكلات أخرى في التسجيل قائمة. يجب على منظمات المجتمع المدني أن تجدد تراخيصها سنويًا وهناك تقارير عن مسئولي تسجيل يطلبون رشاوي لتسهيل عملية التسجيل. علاوةً على ذلك، لا يذكر قانون الجمعيات والمؤسسات ولا استمارات التسجيل أنواع أخرى من المنظمات مثل منظمات حقوق الإنسان، والمبادرات، والشبكات. وبناءً على ذلك، تحصل هذه الأنواع من المنظمات على تراخيص لا تعكس الطبيعة الحقيقية لعملها وتكون عرضة للتدقيق في بعض الأحيان – أو حتى التعرض للعقاب – عندما يعملون خارج حدود لوائح الكيانات المسجلة.

تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل حر وهي محمية قانونًا ضد الإغلاق التعسفي. في حين أن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تمتلك قانونًا سلطة إغلاق المنظمات غير المسجلة، فإنها تفتقر إلى الموارد الإنسانية والمالية للقيام بهذا. لا تمتلك وزارة الشئون الاجتماعية والعمل سلطة إغلاق منظمات المجتمع المدني التي لا تجدد تراخيصها سنويًا، لكن منظمات المجتمع المدني لا تزال تلبي هذا المطلب من أجل كسب المنح من المانحين الدوليين. لم ترد تقارير عن قيام الحكومة بإغلاق منظمات مجتمع مدني في عام 2013.

خلال عام 2013، لم ترد تقارير عن حدوث مضايقات لمنظمات المجتمع المدني، وهو تحسن ملحوظ عن عام 2012. من المحتمل أن يرجع هذا إلى تركيز الحكومة على القضايا السياسية الملحة وليس إلى تحسن في سلوك الحكومة تجاه منظمات المجتمع المدني. في الوقت نفسه، لا تزال منظمات المجتمع المدني تخشى الكيانات والجماعات الخاصة مثل أعضاء فصيلة الحوثي ومن ينتمي لهم والذين قد يكون لديهم ازدراء لأنشطة هذه المنظمات.

يعفي قانون الجمعيات والمؤسسات منظمات المجتمع المدني من ضريبة الدخل، بما في ذلك الدخل المكتسب، وكذلك الضرائب والرسوم الجمركية، لكن وزارة التمويل بوجه عام لا تنفذ الإعفاء من الضرائب الجمركية. تمتلك المنظمات التي تقدم المساعدة الإنسانية فرصة أفضل في الحصول على إعفاءات جمركية حول منتجات محددة، مثل الأغذية والملابس.

يسمح القانون أيضًا للمنظمات الاشتراك في أنشطة اقتصادية في بعض الظروف. على سبيل المثال، يجب أن يكون النشاط الاقتصادي مسموح به، وينبغي أن يكون الهدف من النشاط هو توليد الدخل الذي يتفق مع أهداف الجمعية وغاياتها، ولا يمكن توزيع الفوائد على أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء المنظمة.

إن القدرة القانونية المحلية متاحة فقط على مستوى المحافظة حيث قامت الكثير من منظمات المجتمع المدني الأكبر بتدريب عدد من المحامين على قانون منظمات المجتمع المدني. ومن أمثال هذه المنظمات المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ومركز معلومات حقوق الإنسان والتدريب. وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم منظمات المجتمع المدني غير واعية بإتاحة المحامين المدربين وبالتالي تميل إلى حل أي نزاعات خارج النظام القانوني.

القدرة التنظيمية: 5.5

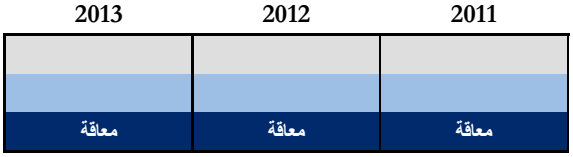

زادت القدرة التنظيمية للقطاع في عام 2013 حيث تمتعت منظمات المجتمع المدني بوصول أكبر إلى مبادرات التدريب وبناء القدرات وبعدد متنوع منه. أجرى الكثير من المانحين تقييمات لاحتياجات قدرات منظمات المجتمع المدني وبنت التدريب على هذه الاحتياجات، مما أدى إلى تحسن في الهياكل التنظيمية، والموارد البشرية، والتنفيذ، وإعداد تقارير حول البرامج التنموية. على سبيل المثال، بالشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في سبتمبر من عام 2013، عقدت وحدة التعزيز المؤسسي دورة تدريبية في مركز إدارة الأعمال في جامعة عدن لبناء قدرة إحدى وعشرين منظمة مجتمع مدني. أيضًا، نفّذت شبكة التنمية اليمنية بالشراكة مع شركة MTN (أحد شركات الاتصالات)، دورة تدريبية في صنعاء استهدفت 280 مشاركًا يمثلون 146 منظمة مجتمع مدني. غطى التدريب مواضيع مثل التخطيط الاستراتيجي، وكتابة المنح، والتخطيط للنتائج، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة المالية، وجمع التبرعات.

ترى معظم منظمات المجتمع المدني بناء الدوائر الشعبية من الأهمية بمكان لنجاح المناصرة، لكنها لم تنجح إلا في بناء دوائر شعبية حول قضايا مؤقتة وليس حول رسالتها العامة. علاوةً على ذلك، تفتقر معظم منظمات المجتمع المدني إلى الحضور المستدام في المجتمعات التي تخدمها. وبدلًا من ذلك، يقتصر تفاعلها مع المجتمعات المستهدفة على إنهاء مشاريع فردية.

لقد تلقت الكثير من منظمات المجتمع المدني التدريب على التخطيط الاستراتيجي ووضعت خطط استراتيجية تتراوح بين الخطط البسيطة للمنظمات المجتمعة والخطط التفصيلية للمنظمات الراسخة. ومع ذلك، لا تنفذ منظمات المجتمع المدني هذه الخطط، بل تواصل تنفيذ البرامج بناءً على أولويات المانحين بصرف النظر عن تركيزها الاستراتيجي.

تحسنت الهياكل التنظيمية الداخلية لمنظمات المجتمع المدني بشكل طفيف في عام 2013 مع بدء المنظمات في إنشاء هياكل تنظيمية واضحة وأوصاف وظيفية وبدأت في إنشاء اتصال قوي بين أعلى هيئتين داخل منظمات المجتمع المدني – الهيئات الإدارية والجمعيات العامة. تحسن التفاعل بين هذه الهيئتين أيضًا مع استخدام التقنة الحديثة.

على الجانب الآخر، لا يزال الموظفون لديهم وظائف متداخلة وهناك نقص في الموظفين المؤهلين. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تقدم التدريب الاحترافي وبناء القدرات إلى الموظفين، فإنهم يعانون من معدل دوران العمل المرتفع للموظفين نظرًا للمرتبات المرتفعة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني الدولية. لا تزال الكثير من المنظمات خاصة الصغير منها يواجه مشكلات في جذب المتطوعين، ويرجع هذا جزئيًا إلى عدم وعي الشباب بفرص التطوع. علاوةً على ذلك، لا تغطي معظم المنظمات تكاليف الانتقال لمتطوعيها، وبالتالي فهي تعيق المتقدمين الذين لا يستطيعون تحمل دفع مقابل الانتقال.

تمتلك المنظمات الأكبر وصولًا أكبر إلى التقنية المتطورة. تعتبر تكلفة الدخول على الإنترنت، إضافة إلى الخوادم، والشبكات، والصيانة خارج نطاق إمكانيات الكثير من المنظمات. ومع ذلك، أصبحت معظم منظمات المجتمع المدني تدرك أهمية تزويد الموظفين بأجهزة الكمبيوتر والدخول على الإنترنت وبالتالي بدأت الاستثمار في التقنية المتطورة. في الوقت نفسه، تثبط انقطاعات الكهرباء وسرعة الإنترنت البطيئة إمكانية الوصول، ولا تقدم الخوادم المحلية الأمن الكافي. تستخدم المنظمات الأكبر خوادم خارجية لحماية بياناتها.

5.6: السلامة المالية

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

لقد ساءت السلامة المالية في عام 2013. تعتمد منظمات المجتمع المدني بشكل كبير على التمويل الدولي. على الرغم من أن هناك العديد من المانحين، بما فيهم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، زادوا من تمويلهم في عام 2013، فإن المنح المقدمة بشكل مباشر إلى منظمات المجتمع المدني المحلية تراجعت نظرًا لزيادة التنافس مع منظمات المجتمع المدني الدولية التي انتشرت في اليمن منذ نهاية عام 2012. في حين دخلت هذه المجموعات في شراكات مع منظمات المجتمع المدني المحلية، لم يصل إلى الشركاء المحليين إلا نسبة قليلة من مستويات التمويل الكلي.

في حين لا توجد بيانات دقيقة حول إجمالي التمويل الإجنبي المقدم من المانحين إلى قطاع منظمات المجتمع المدني في اليمن، فإن بعض المانحين الرئيسيين يتضمن الاتحاد الأوروبي، الذي يقدم 50 بالمائة من مساعداته إلى اليمن إلى منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية؛ والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تقدم بناء القدرات إلى منظمات المجتمع المدني عن طريق مشروع استجابة اليمن؛ ودول مجلس التعاون الخليجي، التي تقدم إجمالًا ما بين 5 مليون إلى 10 مليون دولار إلى اليمن؛ وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، والأوكسفام، والأميديست، ومؤسسة PARTNERAID. بدأ البنك الدولي أيضًا الاشتراك بشكل فعّال مع منظمات المجتمع المدني في عام 2013 وخصص 8 مليون دولار لمشاريع منظمات المجتمع المدني ليتم تنفيذها في عام 2014.

يعتبر التمويل المحلي متاحًا لكن محدودًا. تعتبر المنظمات التي تعمل على قضايا شائعة محليًا، مثل دعم الأيتام أو الأشخاص ذوي الإعاقات، أقرب إلى الوصول إلى التمويل المحلي من الأشخاص والمشاريع. ومع ذلك، فإن المانحين المحليين يثبطهم عن تقديم المنح حقيقة أن الكثير من منظمات المجتمع المدني لديها إدارة مالية وشفافية مالية متدنية.

يقدم مجتمع الأعمال والمحسنون بعض التمويل إلى عدد صغير من المنظمات غير الحكومية. على سبيل المثال، تلقت جمعية الصفوة دعمًا عينيًا وتلقت مؤسسة خديجة دعمًا عينيًا ومنحًا صغيرة لتقديم الخدمات الصحية إلى الأطفال ذوي الإعاقات. تضمن المانحون لهذه المنظمات وكالة الكابوس للتجارة التي تسوّق الشاي والقهوة، ومجموعة الشيباني التي تمتلك سلسلة من المطاعم اليمنية التقليدية. في عام 2013، دعم القطاع الخاص مجموعة أكثر تنوعًا مما كانت عليه في عام 2012، بما في ذلك الدعم العيني من برامج حقوق الإنسان، مثل تقديم المنتجات الصحية ومنتجات الألبان إلى السجينات في محافظتيّ تعز ولحج. يفضل معظم رؤساء الشركات دعم المنظمات المقامة في قراهم. انشأت بعض الشركات المعروفة مثل مجموعة هائل سعيد ومجموعة الأحمر منظماتهم الخيرية الخاصة.

في عام 2012، قدّمت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل التمويل إلى الكثير من منظمات المجتمع المدني وتراوح هذا التمويل من 10,000 إلى 100,000 ريال يمني (حوالي 50 إلى 500 دولار) شهريًا. ومع ذلك، في عام 2013، لم تقدم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أي دعم مالي إلى أي منظمة من منظمات المجتمع المدني نظرًا للموارد المالية غير الكافية والعدد المتزايد من منظمات المجتمع المدني المسجلة.
هناك بعض منظمات مجتمع مدني، مثل الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية كانت قادرة على تنويع مصادر دخلها لأنها لديها القدرة المؤسسية المطلوبة والقدرة على تسويق مشاريعها. ومع ذلك، تعتمد الكثير من منظمات المجتمع المدني بشكل كبير على تمويل المانحين – وإذا تم تعليق هذا التمويل، لا تستطيع هذه المنظمات مواصلة العمل.

لا تمتلك منظمات المجتمع المدني خططًا لجمع التبرعات أو تنظيم فعاليات لجمع التبرعات، بل تعتمد معظم منظمات المجتمع المدني على موظفيها ومديريها في اجتذاب المساهمات من الاتصالات الشخصية أو المحسنين المهتمين.

لقد بدأت بعض المنظمات توليد العوائد عن طريق تحصيل الرسوم مقابل برامج التدريب، لكنها تفتقر إلى المعرفة لحساب التكاليف بدقة. ونتيجة لذلك، لا تزال هذه المنظمات تجني خسائر أو على الأكثر أرباح هامشية. لقد أنشأت بعض المنظمات الأكبر مراكز صحية بناءً على مشاركة التكلفة لكسب العوائد. ومع ذلك، يعتقد الكثير في الشعب أن لهم حق في الخدمات المجانية. على الرغم من أن القانون يسمح للحكومة بالتعاقد مع المنظمات لتشغيل مراكزها للخدمات الاجتماعية، لم يتم التعاقد إلا مع عدد قليل جدًا من منظمات المجتمع المدني لأن الحكومة لا تزال تفتقر إلى الثقة في قطاع منظمات المجتمع المدني.

لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني تدرك أهمية أنظمة المحاسبة السليمة. تقدم شركة YemenSoft برامج المحاسبة المجانية التي تُستخدم من جانب حواليّ 90 بالمائة من منظمات المجتمع المدني وتلبي متطلبات المانحين في الإدارة المالية السليمة والرقابة. تفرض وزراة الشئون الاجتماعية والعمل على المنظمات التي تسعى لتجديد تراخيصها أن تمتلك أنظمة محاسبية تظهر بشكل دقيق المبالغ المتلقاه من المانحين حتى تستطيع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل مقارنة هذه المبالغ بالمعلومات الواردة من البنك المركزي اليمني. على الجانب الآخر، هناك عدد من المنظمات، غالبًا المنظمات المجتمعية الصغيرة، تعتمد على الصدقات ورسوم العضوية وبالتالي فهي تعمل بدون أنظمة مالية.

المناصرة: 4.6

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

يُتوقع من إطارات الشراكة أن تعزز من التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، وبالتالي يُتوقع أن تحسن من مناصرة منظمات المجتمع المدني. يقدم إطار المساءلة المتبادلة منصة للشراكات بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، إلا أن هذا التعاون يقتصر على منظمات تنتمي إلى الدولة بناءً على حصص نسبية حزبية أنشأتها الحكومة الانتقالية. وبالتالي، فإن منظمات المجتمع المدني تم اختيارها للمشاركة في اجتماعات إطار المساءلة المتبادلة بناءً على تمثيل أحزابها السياسية في الحكومة. في عام 2013، منح إطار المساءلة المتبادلة المزيد من الاستقلالية إلى السلطات المحلية، وهو الأمر الذي سهّل تعاون منظمات المجتمع المدني مع الحكومات المحلية. علاوةً على ذلك، تم الموافقة على إطار الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في سبتمبر من عام 2013، وإن كان تأثيره لا يزال غير واضح بنهاية العام.

شارك عدد إجمالي قدره أربعين منظمة مجتمع مدني في مؤتمر الحوار الوطني الذي تم إطلاقه في مارس من عام 2013. على الرغم من طلب منظمات المجتمع المدني المتواصل للتمثيل، لم يتم تمثيل منظمات المجتمع المدني في الجمعية العمومية للمؤتمر. شاركت معظم منظمات المجتمع المدني في مجموعة تشكيل الدولة وساهمت بنشاط في تصور شكل مستقبل الدولة. علاوةً على ذلك، ساهمت منظمات المجتمع المدني التي لم تكن مشتركة بشكل مباشر في مؤتمر الحوار الوطني – ساهمت بنشاط في حملة التوعية المجتمعية التي هدفت إلى إشراك الجمهور في مؤتمر الحوار الوطني من خلال ورش عمل، وندوات وحوار تفاعلي عبر الإنترنت. تم توثيق نتائج هذه الفعاليات ومشاركتها مع السكرتارية العامة لمؤتمر الحوار الوطني.

بوجه عام، يبقى دور منظمات المجتمع المدني في المناصرة السياسية متواضع. ومع ذلك، في عام 2013، حفّز مؤتمر الحوار الوطني مناصرة واضحة ومشاركة مدنية. دفعت منظمات المجتمع المدني بنجاح إلى مشاركة 30 بالمائة من النساء والشباب في مؤتمر الحوار الوطني. علاوةً على ذلك، أنشأ عدد من منظمات المجتمع المدني شبكة أكون التي نفذت حملات المناصرة التي تدعو إلى مشاركة 30 بالمائة من الحصص النسبية للنساء في مناصب حكومية وطلب إقرار هذه الحصة في مشروع الدستور القادم.

استمر الارتفاع في النشاط الشبابي الذي كان في عام 2012 ليظل كما هو هو في 2013 مع وجود العديد من المبادرات الشبابية مثل "شباب واعي" و"شباب رؤيتنا غير" التي تنشيء منظمات مجتمع مدني وتحصل على منح تمويلية. علاوةً على ذلك، تم إطلاق ما يزيد عن تسعين

مبادرة من جانب الشباب في عام 2013 برسائل متنوعة، بما في ذلك رفع الوعي حول القضايا البيئية والفساد وتعزيز الإصلاح الاقتصادي وتشجيع الشباب على الإبداع. تظهر المجموعة المتنوعة من المبادرات الشبابية أن نشاط الشباب لم يعد مرتكزًا على القضايا السياسية الرئيسية لكنها توسعت لتشمل الكثير من القضايا الاجتماعية والمجتمعية.

كان هناك بعض المحاولات والنجاحات في الضغط في عام 2013. على سبيل المثال، حقق الضغط من جانب منظمات المجتمع المدني سن قانون حول الحق في المعلومات في عام 2013. علاوةً على ذلك، أدت جهود الضغط والمناصرة إلى مشاركة أشخاص من ذوي الإعاقات في مؤتمر الحوار الوطني. تشكلت العديد من الائتلافات للضغط حول قضايا تتعلق بحقوق الإنسان.

للمرة الأولى، عَمِلت منظمات المجتمع المدني مع الحكومة لتعديل التشريع الوطني ليتماشى مع اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية الموقعة من جانب اليمن. شاركت منظمات المجتمع المدني بنشاط في المناقشة حول قوانين الشفافية ومكافحة الفساد ووضعت مصفوفة من القوانين التي ينبغي تعديلها. علاوةً على ذلك، اشتركت منظمات المجتمع المدني في مراجعة القوانين التي تؤثر على حقوق الطفل وأوصت بتعديل خمسة وخمسين قانون ليتماشى مع الاتفاقيات الدولية الموقعة من جانب اليمن. علاوةً على ذلك، شاركت الكثير من منظمات المجتمع المدني في ورش عمل تم عقدها في خمس محافظات لمناقشة قانون منظمات المجتمع المدني ووضع توصيات لتعديل الإطار القانوني الحالي. يُتوقع تقديم التوصيات إلى وزارة الشئون القانونية ليتم دمجها في مشروع قانون منظمات المجتمع المدني الذي وضعته المنظمة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات منذ عام 2012. أوصى مؤتمر الحوار الوطني أيضًا بمراجعة القوانين التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني.

تقديم الخدمات: 5.0

2011	2012	2013
متطورة	متطورة	متطورة

لم تتغير مجموعة الخدمات المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني بشكل كبير في عام 2013. نفّذت معظم المنظمات أنشطة شبيهة بالتي كانت تنفّذها في عام 2012، بما في ذلك التدريب والصحة وتمكين المرأة. وفي الوقت نفسه، تركّز منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد على الحكم الرشيد وتنظيم المشاريع وتمويل المشاريع الصغيرة وبناء السلامة وهي مجالات ذات أولولية بالنسبة للمانحين. في عام 2013، نجحت منظمات حقوق الإنسان في دمج مواضيع حقوق الإنسان في المناهج الدراسية وبرامج أكاديمية الشرطة.

هناك عدد من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مؤسسة سماء اليمن للتنمية، وجمعية التضامن الإنساني، والمنتدى الإنساني في اليمن، والمؤسة الوطنية للتنمية وحقوق الإنسان قامت بتوفير المأوى والغذاء والماء إلى اللاجئين والمشردين داخليًا في عمان وشبوه في عام 2013. تم توجيه ما يقرب من 19 بالمائة من التمويل الإنساني في عام 2013 إلى المنظمات الوطنية في حين تلقت منظمات المجتمع المدني الدولية ووكالات الأمم المتحدة 52 بالمائة و29 بالمائة من التمويل الإنساني المخصص على الترتيب.

ترتكز معظم البرامج التي نفذتها منظمات المجتمع المدني على أجندات المانحين أكثر من ارتكازها على الاحتياجات المجتمعية أو رسائل منظمات المجتمع المدني، وإن كانت منظمات المجتمع المدني قد حسنت من استجابتها المجتمعية في عام 2013. أنشأ المانحون الدوليون ومنظمات المجتمع المدني مجموعة الدعم الإنساني التي أجرت العديد من تقييمات الاحتياجات، مما سمح للبرامج أن تكون أكثر ملائمة لاحتياجات المجتمعات. في الوقت نفسه، تعتبر الكثير من منظمات المجتمع المدني غير قادرة على بناء شراكات قوية مع المجتمعات المحلية لأن حضورها ينتهي عند إكمال المشاريع.

يبقى من الصعب على منظمات المجتمع المدني استرداد تكلفة تقديم الدورات التدريبية أو تنفيذ البرامج لأن المشاركين يتوقعون تلقي التدريب المجاني وكذلك الرواتب اليومية مقابل الحضور. علاوةً على ذلك، يثبط الفقر المنتشر منظمات المجتمع المدني من تحصيل الرسوم على برامجهم.

أكدت الحكومة على التزامها بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني للحصول على التنمية الوطنية من خلال تبنيها لإطار المساءلة المتبادلة في عام 2012، وبالتالي إطار الشراكة في سبتمبر من عام 2013. واصلت الحكومة في عام 2013 عقودها المستمرة مع منظمات مجتمع مدني معينة. على سبيل المثال، تتعاقد وزارة الشئون الاجتماعية والعمل مع مؤسسة الصالح لإدارة مركز الطفولة الآمنة وتتعاقد وزارة التعليم مع جمعية الأمان لإدارة مركز المكفوفات.

البنية التحتية: 5.5

لا يوجد هناك منظمات دعم وسيطة رسمية أو مراكز موارد مخصصة لمنظمات المجتمع المدني في اليمن. ومع ذلك، فهناك منظمات وشبكات ومنظمات دولية تقدم التدريب وبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني. تم إتاحة المزيد من التدريب لمنظمات المجتمع المدني في عام 2013 مقارنة بعام 2012. هناك منظمات دولية مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والشبكات الدولية، والمنظمات الضخمة تقدم بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني المحلية في مواضيع متنوعة، بما في ذلك المناصرة، وتقديم الدعم الإنساني، وكتابة العروض، وجمع التبرعات. تم تقديم التدريب مجانًا وعلى الرغم من أن هذه الدورات التدريبية عُقد معظمها في المدن الكبيرة، فإن المنظمات الواقعة في المناطق الريفية تم استهدافها أيضًا. يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية أيضًا بعض التدريب لمنظمات المجتمع المدني على أساس متقطع ويقدم مقدار صغير من التمويل لمنظمات المجتمع المدني.

هنك منظمات أكبر تتلقى تمويلًا أجنبيًا، مثل منظمة سول ومؤسسة تنمية القيادات الشابة وتقدم منح فرعية إلى المنظمات الأصغر لتنفيذ البرامج في المحافظات والمناطق التي لا يوجد لهم حضور فيها. لا تكون المنح النابعة من مصادر محلية متاحة لمنظمات المجتمع المدني وإن كان رؤساء الشركات والمحسنون يقدمون بعض المنح إلى عدد صغير من المنظمات، خاصة تلك التي تخدم المجموعات الضعيفة مثل الأيتام أو الأشخاص ذوي الإعاقات.في عام 2013، على سبيل المثال، تبرع أحد رؤساء الشركات الذين يعيشون في دولة خليجية أخرى بمبلغ كبير إلى مؤسسة العون في حضر موت وتم توزيع هذا المبلغ على جمعيات أصغر، خاصة في حضر موت.

إن عملية إنشاء مجلس شراكة أعلى مع منظمات المجتمع المدني، بواقع 60 بالمائة من المجلس مشكل من ممثلي المجتمع المدني و40 بالمائة من ممثلي الحكومة، قد بدأ في نهاية عام 2013. سيشرف مجلس الشراكة على تنفيذ إطار الشراكة.

لا يزال بناء الائتلافات والتشبيك أمر وليد بين منظمات المجتمع المدني في اليمن. نادرًا ما تقوم المنظمات الأكبر بالتعاون لتنفيذ البرامج أو مشاركة المعرفة، هذا إن كانت تقوم به أصلًا. من ناحية أخرى، تتعاون المنظمات الراسخة بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية الصغيرة أو المنظمات المجتمعية، حيث لا يوجد تنافس في هذا النوع من العلاقات. تم إنشاء شبكة التنمية اليمنية للمنظمات غير الحكومية والشبكة اليمنية لحقوق الإنسان في عام 2013 للتعاون في المشاريع ذات الصلة. علاوةً على ذلك، في عام 2013، تشكلت عدد من الشبكات حول مؤتمر الحوار الوطني. تتضمن هذه الشبكات المنظمات غير الحكومية اليمنية من أجل دعم الحوار الوطني وشبكة منظمات المجتمع المدني لدعم المرأة والشباب في مؤتمر الحوار الوطني التي ناصرت من أجل مشاركة المرأة والشباب في مؤتمر الحوار الوطني. تجمع شبكة مراقبة الانتخابات اليمنية بين منظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات. علاوةً على ذلك، نفّذ التحالف منظمات المجتمع المدني لدعم الحوار الوطني دورات تدريبية لعدد ثمانية وعشرون منظمة مجتمع مدني في مواضيع ذات صلة مثل مهارات التفاوض وحل النزاعات. عقد التحالف ندوة لعدد تسعين منظمة مجتمع مدني لمناقشة آلية مشاركة منظمات المجتمع المدني في مؤتمر الحوار الوطني.

هناك مدربين محترفين في كل مواضيع بناء قدرات منظمات المجتمع المدني. على الرغم من أن المدربين مركزين في المدن الكبيرة، تستطيع المنظمات أن تتواصل معهم لتنظيم تدريب قصير الأمد في المناطق الريفية وإن كانت الرسوم لمثل هذه الخدمات أعلى من الدورات التدريبية المقدمة في المدن الكبيرة.

تميل الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى أن تأخذ شكل برامج مؤقتة ومخصصة ترتكز في الغالب على الاتصالات الشخصية، وليس على سياسات العمل أو ممارساته. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني لا تسوّق برامجها إلى القطاع الخاص، فإن الشركات الكبيرة تدعم بشكل متزايد أنشطة منظمات المجتمع المدني، خاصة البرامج التدريبية للشباب والمرأة. ومع ذلك، لم يرفع قطاع منظمات المجتمع المدني من إمكانية دعم الشركات نظرًا لنقص الوعي بالفرص أو القدرة غير الكافية على تقديم برامج التدريب ذات الجودة المرتفعة.

الصورة العامة: 4.8

2013	2012	2011
متطورة	متطورة	متطورة

توسعت التغطية الإعلامية لأنشطة منظمات المجتمع المدني بشكل طفيف في كلٍ من وسائل الإعلام المملوكة من الدولة ووسائل الإعلام الخاصة في عام 2013 وإن كانت المنظمات لا يزال لزامًا عليها أن تدفع مقابل التغطية الإعلامية. في حين أن وسائل الإعلام على الإنترنت أسهل منالًا، فهي أحيانًا تقدم تغطية غير دقيقة أو مثيرة، مما يقوض من صورة منظمات المجتمع المدني.

تحسنت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني بشكل طفيف نظرًا للدور اللإيجابي الذي لعبته منظمات المجتمع المدني أثناء الأزمات الوطنية في عام 2013، مثل الصراعات في رداع وعمران والجوف، في تقديم الدعم إلى الأشخاص المشردين داخليًا، وفي مؤتمر الحوار الوطني وحوله. لقد أصبحت مساهمات منظمات المجتمع المدني المقدمة إلى المجتمعات المحلية أكثر قابلية للتمييز، وقد بدأ الشعب في إدراك دور هذه المنظمات في التنمية الوطنية. في الوقت نفسه، لا يزال الكثير في الشعب ينظرون إلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على حقوق الإنسان على أنها تروج لأجندة غربية. في عام 2013، ركّزت منظمات المجتمع المدني أكثر على استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي لجذب المتطوعين، والإعلان عن فرص توظيف، ودعوة الجمهور إلى الفعاليات، ولترويج أنشطتهم المدنية. حسّن حضور الإعلام الاجتماعي من صورتهم العامة، خاصة بين الشباب الذين يرون منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد على أنها وسائل للحصول على التدريب وإيصال أصواتهم.

تحسّنت نظرة الحكومة إلى منظمات المجتمع المدني أيضًا في عام 2013 حيث تشير وسائل الإعلام المملوكة من جانب الدولة الآن إلى منظمات المجتمع المدني على أنها شركاء في التنمية وتركّز على دورها الهام في مساعدة الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية، خاصة في المناطق النائية وغير الآمنة التي تفتقر فيها الحكومة إلى التواجد. في الوقت نفسه، يبقى هناك ارتياب كبير بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

تحسن تصور قطاع الأعمال بشكل طفيف عن منظمات المجتمع المدني. لقد أصبح القطاع الخاص يدرك أن التعاون بين منظمات المجتمع المدني هو أمر هام لتحقيق أهداف اليمن التنموية. ونتيجة لذلك، تم دعوة ممثلي منظمات المجتمع المدني للمشاركة في الاجتماعات مع نادي رجال الأعمال اليمني لوضع رؤية للأولويات التنموية اليمنية وتم اختيار أحد منظمات المجتمع المدني كسكرتير لفريق الإصلاح الاقتصادي الذي كان مسئولًا عن وضع الرؤية.

يفتقر قطاع منظمات المجتمع المدني إلى الشفافية والمساءلة، ولا يتم التدقيق في العمليات بشكل عام ولا يتم تنظيمها، ولا يمتلك القطاع مدونة لقواعد السلوك. تنشر القليل من المنظمات تقارير مالية. هناك بعض المنظمات التي نشرت سابقًا هذه التقارير قد توقفت لأنها تخاف من أن أنواع البرامج التي ينفذونها أو مصادر تمويلهم يمكن أن تجذب اهتمام سلبي وتعرض عملهم للخطر. تخفق الكثير من المنظمات غير الحكومية في تسليم تقارير مالية وفنية، حتى ولو كان هذا مطلوبًا لتجديد تراخيصهم. في عام 2013، لم يسلم تقارير إلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل إلا بعض المنظمات الكبيرة.

ملحق أ: منهجية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني:

I. نظرة عامة

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تنسيق لصيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتطوير مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني. يجتمع أحد ممثلي التنفيذ المحليين في كل دولة بهيئة مكونة من ثمانية ممثلين على الأقل لمجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني وخبرائهم المعنيين وذلك لتقييم أداء القطاع في كل واحد من الأبعاد السبعة. لقد وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مؤشرات لكل بُعد وتقوم الهيئة بمناقشة نقاط كل بُعد، ويؤخذ متوسط هذه النقاط معًا للحصول على مجموع نقاط أولية للبُعد. يتم جمع مجموع نقاط كل بُعد معاً للحصول على مجموعة نقاط أولية للاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني. يقوم شريك التنفيذ بصياغة تقرير كل بلد بناءً على مناقشة الهيئة الخبيرة، فضلًا عن المعرفة الخارجية بالقطاع.

تجتمع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بلجنة تحرير مكونة من متخصصين في المجتمع المدني في المنطقة ومنهجية المؤشر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة نظم الإدارة الدولية والمركز الدولي لقانون عدم الربح وخبير إقليمي واحد على الأقل. تستعرض لجنة التحرير الوصف والنقاط لتضمن أن النقاط مدعومة بشكل كاف وأنها تعكس فئة تنمية قطاع منظمات المجتمع المدني، ثم تنظر لجنة التحرير في نقاط الدولة فيما يتعلق بالنقاط المقترحة في البلاد الأخرى، مما يوفر منظور إقليمي يضمن إمكانية المقارنة بين النقاط. في بعض الحالات، تقترح لجنة التحرير إدخال تعديلات على النقاط المقترحة بناءً على المعلومات المقدمة لها والاتجاهات التي تؤثر على استدامة منظمات المجتمع المدني في المنطقة ككل، كما تثير لجنة التحرير نقاط للتوضيح وتطلب المزيد من المعلومات لاستكمال التقرير. يقوم محرر البرنامج بتحرير التقرير وإرساله مرفقًا به توصيات النقاط هذه والطلبات إلى الشريك المنفذ لإضافة التعليقات والمراجعة.

إذا لم يوافق الشريك المنفذ وهيئة الخبراء المحلية على توصيات النقاط الخاصة بلجنة التحرير، يكون لديهم فرصة لتقوية وصفهم ليبرر النقاط المقترحة بشكل أفضل. يكون للجنة التحرير الكلمة الأخيرة في مسألة النقاط.

فيما يلي التعليمات الكاملة التي تُرسل إلى الشركاء المنفذين، فضلًا عن الاستبيان المستخدم من قِبل هيئة الخبراء.

II. أبعاد استدامة منظمات المجتمع المدني

يقيس مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني قوة قطاعات المجتمع المدني وصلاحيتها الشاملة. لا يُقصد من المؤشر أن يقيس استدامة منظمات المجتمع المدني الفردية، ولكنه يقيم بوضوح المستوى العام لتطور قطاع منظمات المجتمع المدني ككل. تم تحليل سبعة أبعاد مختلفة لقطاع منظمات المجتمع المدني في مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني. وفيما يلي وصف مختصر لكل بعد من أبعاد الاستدامة:

البيئة القانونية

لكي يكون قطاع منظمات المجتمع المدني مستديمًا، ينبغي أن تدعم البيئة القانونية والتنظيمية احتياجات منظمات المجتمع المدني. ينبغي أن تسهل على المشتركين الجدد، وتساعد في منع التدخل الحكومي، وتعطي منظمات المجتمع المدني القاعدة القانونية اللازمة للاشتراك في أنشطة جمع التبرعات الملائمة والمضاربات المشروعة المدرة للدخل. تشمل العوامل التي تشكّل البيئة القانونية سهولة التسجيل، والحقوق القانونية والشروط التي تنظم منظمات المجتمع المدني، ودرجة ردع القوانين واللوائح التي تتعلق بفرض الضرائب، والمشتريات والمسائل الأخرى والفوائد التي تعود من هذه القوانين واللوائح على فاعلية منظمات المجتمع المدني وسلامتها، كما يتم أيضًا فحص درجة المعلومات القانونية والخبرة التي لدى المسئولين الحكوميين وممثلي منظمات المجتمع المدني والمحامين العاملين في القطاع الخاص لديهم المعرفة القانونية وخبرة العمل داخل البيئة القانونية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني.

القدرة التنظيمية

يشمل قطاع منظمات المجتمع المدني كتلة حرجة من منظمات المجتمع المدني التي تخضع للحكم بشكل شفاف وتخضع للمساءلة بشكل معلن، وتُدار باقتدار، ويشمل تلك المنظمات التي تظهر مهارات تنظيمية أساسية. يتناول بعُد القدرة التنظيمية في المؤشر قدرة القطاع على الاشتراك في بناء الدوائر الشعبية والتخطيط الاستراتيجي، فضلًا عن الإدارة الداخلية وممارسات التوظيف داخل منظمات المجتمع المدني. وأخيرًا، يبدو أن هذا البعد يبحث في الموارد الفنية المتاحة لمنظمات المجتمع المدني في عملها.

السلامة المالية

يجب أن تكون الكتلة الحرجة من منظمات المجتمع المدني سليمة من الناحية المالية، ويجب أن يكون الاقتصاد قويًا بما يكفي لدعم جهود التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني وأن يولد التبرعات الخيرية من الموارد المحلية. يمكن أن تعتمد السلامة المالية لكثير من منظمات

المجتمع المدني بنفس القدر على إتاحة صناديق دعم المانحين الدوليين وقدرتها على المنافسة على هذه الصناديق. تشمل العوامل التي تؤثر على السلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني حالة الاقتصاد، والدرجة التي يتم بها رعاية العمل الخيري والتطوعي في الثقافة المحلية، فضلًا عن الدرجة التي يتم بها تطوير المشتريات الحكومية وفرص زيادة الإيرادات التجارية، كما يُنظر أيضًا في تطور وانتشار جمع التبرعات ومهارات الإدارة المالية القوية.

المناصرة

يجب أن تدعم البيئة السياسة وبيئة المناصرة تكوين الائتلافات والشبكات وأن تقدم لمنظمات المجتمع المدني الوسائل اللازمة لإيصال رسائلها من خلال الإعلام إلى الجمهور الأوسع، وللتعبير عن مطالبهم إلى المسئولين الحكوميين، ومراقبة إجراءات الحكومة لضمان المسائلة. يبحث بُعد المناصرة في سِجل منظمات المجتمع المدني في التأثير على السياسة العامة، ويتم تحليل انتشارا المناصرة في قطاعات مختلفة على مستويات مختلفة من الحكومة، فضلًا عن القطاع الخاص، كما يتم النظر في الدرجة التي قد تشكلت بها ائتلافات منظمات المجتمع المدني حول القضايا، فضلًا عما إذا كانت منظمات المجتمع المدني تراقب برامج الأحزاب وأداء الحكومة.

تقديم الخدمات

تتطلب استدامة القطاعات كتلة حرجة من منظمات المجتمع المدني التي تستطيع أن تقدم بشكل فعّال الخدمات التي تلبي احتياجات وأولويات وتوقعات القواعد الشعبية بشكل متسق. يفحص بُعد تقديم الخدمات مدى السلع والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني ومدى استجابة هذه الخدمات لاحتياجات المجتمع وأولوياته، كما يتم النظر في الدرجة التي تسترد بها منظمات المجتمع المدني التكاليف وتتلقى الاعتراف والدعم من الحكومة مقابل هذه الخدمات.

البنية التحتية

إن البنية التحتية للقطاع ضرورية لتزويد منظمات المجتمع المدني بالوصول الواسع لخدمات الدعم المحلية لمنظمات المجتمع المدني. يجب أن تكون منظمات الدعم الوسيطة التي تقدم هذه الخدمات قادرة على تثقيف منظمات المجتمع المدني الأخرى وتدريبها وتقديم المشورة لها، وتوفير الوصول إلى شبكات منظمات المجتمع المدني والائتلافات التي تتبادل المعلومات والسعي وراء مسائل ذات مصلحة مشتركة، كما يتم النظر في انتشار وفعالية الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والشركات المحلية والحكومة والإعلام.

الصورة العامة

ينبغي أن يكون لدى الحكومة وقطاع الشركات والمجتمعات صورة عامة إيجابية عن منظمات المجتمع المدني لتحقيق استدامة القطاع، ويشمل ذلك الفهم الواسع والتقدير للدور الذي تلبعه منظمات المجتمع المدني في المجتمع. يؤثر الوعي العام والمصداقية بشكل مباشر على قدرة منظمات المجتمع المدني على توظيف الأعضاء والمتطوعين، وتشجيع الجهات المانحة الأصلية. يبحث بُعد الصورة العامة في مدة تغطية الإعلام لمنظمات المجتمع المدني وطبيعة التغطية، ووعي مسئولي الحكومة ورغبتهم في إشراك منظمات المجتمع المدني، فضلًا عن معرفة الجمهور وتصورهم حول القطاع ككل، كما يتم النظر في العلاقات العامة لمنظمات المجتمع المدني وجهود التنظيم الذاتي.

III. منهجية المُنفذ

ينبغي اتباع الخطوات التالية لتجميع هيئة الخبراء التي ستجتمع شخصيًا لمناقشة حالة المجتمع المدني على مدار سنة إعداد التقرير، وتحديد النقاط، وتجهيز تقرير البلد لمؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني.

1. الاختيار المتأني لمجموعة لا تقل على 8 ممثلين لمنظمات المجتمع المدني لتقوم بدور خبراء الهيئة.

يعتبر المنفذون أحرار في اختيار أعضاء الهيئة استنادًا للإرشادات التالية. يجوز للهيئة أن تدرج ممثلين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لكنهم لن يكون لديهم القدرة على الإدلاء بأصواتهم من ناحية النقاط. هم مدعوون لتقديم بعض الكلمات الافتتاحية لافتتاح الحدث لأنه ممول من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما أنهم مدعوون لمراقبة المناقشة والمشاركة فيها. ينبغي أن يتضمن أعضاء الهيئة ممثلين لمجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأنواع التالية من المنظمات:

- مراكز الدعم المحلية لمنظمات المجتمع المدني، ومراكز الموارد أو منظمات دعم المجتمع المدني الوسيطة،
- منظمات المجتمع المدني المحلية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات الدينية المشتركة في مجموعة من أنشطة تقديم الخدمات أو المناصرة،
- الأكاديميين من ذوي الخبرة المتعلقة بالمجتمع المدني واستدامة منظمات المجتمع المدني،

- شركاء منظمات المجتمع المدني من الحكومة أوالشركات أو وسائل الإعلام،
- المراكز البحثية التي تعمل في مجال تطوير المجتمع المدني،
- الجمعيات الأعضاء مثل الجمعيات التعاونية، والمحامين، ومجموعات المستخدمين الخاصة بالموارد الطبيعية،
- المانحين الدوليين الذين يدعمون المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الشركاء المحليين،

يُوصى بأن يكون 70 بالمائة على الأقل من هيئة الخبراء من مواطني البلد. يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني الممثلة في الهيئة هي تلك المنظمات التي يركز عملها بكثافة إما على المناصرة أو تقديم الخدمة الاجتماعية. ينبغي أن يمثل المتناقشون كلًا من المناطق الريفية والحضرية للبلاد قدر الإمكان، وينبغي أن يمثلوا مجموعات المرأة والأقليات من السكان والمجموعات المهمشة قدر الإمكان، فضلًا عن القطاعات الفرعية مثل حقوق المرأة، والتنمية المجتمعية، والتعليم المدني، وتمويل المشاريع الصغيرة، والبيئة، وحقوق الإنسان، والشباب. ينبغي على الهيئة أن تضمّن تمثيلًا متكافئًا من الرجال والنساء قدر الإمكان.

في بعض الأمثلة، قد يكون من المناسب اختيار مجموعة أكبر من أجل عكس تنوع واتساع قطاع المجتمع المدني في البلاد. ومع ذلك، يُرجى أن تضعوا في الاعتبار أن مجموعة أكبر بكثير قد تجعل بناء توافق في الآراء داخل الهيئة أكثر صعوبة. وبدلًا من ذلك، إذا كانت الاختلافات الإقليمية داخل البلاد هامة، فإن المنفذين ربما يرغبوا في النظر في عقد الهيئات الإقليمية.

2. ضمان فهم أعضاء الهيئة لأهداف التمرين

إن هدف الهيئة هو تطوير تصنيف مبني على توافق الآراء لكل واحد من الأبعاد السبعة لاستدامة المجتمع المدني التي يغطيها المؤشر وللتعبير عن تبرير أو تفسير لكل تصنيف متسق مع المنهجية الموصوفة أدناه. يعتبر الهدف العام للمؤشر هو تتبع ومقارنة التقدم في القطاع على مر الوقت، مما يزيد من قدرة الكيانات المحلية على تنفيذ التقييم الذاتي والتحليل. يهدف المؤشر أيضًا إلى تطوير فهم متعمق لقطاع المجتمع المدني بين المانحين والحكومات ومنظمات المجتمع المدني لأغراض الدعم الأفضل ووضع البرامج.

يُوصى بتوزيع التعليمات والمستندات الوصفية على أعضاء هيئة الخبراء قبل الاجتماع بالهيئة بثلاثة أيام على الأقل حتى يتسنى لهم وضع نقاطهم الأولية لكل مؤشر قبل الاجتماع مع أعضاء الهيئة الآخرين. قد يكون من المفيد عقد جلسة تعريف مختصرة لأعضاء الهيئة قبل مناقشة الهيئة. اختار بعض الشركاء عقد جلسة تدريب رسمية مع أعضاء الهيئة لمراجعة وثيقة المنهجية والتعليمات وقدّم الشركاء الآخرين إلى المتناقشين المزيد من النقاش العام حول أهداف التمرين والعملية.

إن فريق المشروع مهتم جدًا باستخدام الإعداد لمؤشر هذا العام لتعقب الدروس المستفادة لاستخدامها في تحسين عملية المراقبة في السنوات القادمة، ويقدّر للمنفذين تسجيلهم وتقديمهم أي ملاحظات قد تكون لديهم ستزيد من فائدة هذه الأداة الهامة لشركة نظم الإدارة الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

3. عمل اجتماع لهيئة الخبراء لمنظمات المجتمع المدني
4. **في اجتماع لجنة الخبراء، يُرجى تذكير المتناقشين أن كل مؤشر وبُعد من أبعاد مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني ينبغي تسجيله طبقًا للأمثلة المتعلقة بالدولة والمبنية على دليل من بين الظروف الحالية أو التاريخية أو السياسات أو الأحداث.**

ينبغي أن تحدث عملية التصنيف بالتوازي مع مراجعة عملية التصنيف والفئات المقدمة في "التصنيفات: نظرة أقرب." أو عقب هذه المراجعة. اسمح لكل عضو في الهيئة في كل مؤشر لكل بُعد أن يشارك نقاطه المبدئية وتبريره مع باقي المجموعة. في نهاية مناقشة كل مؤشر، اسمح لكل واحد من أعضاء الهيئة أن يعدّل من نقاطه إن رغب في ذلك، ثم استبعد النقاط الأعلى والأدنى واحسب متوسط النقاط المتبقية مع بعضها لتخرج بنقاط واحدة لكل مؤشر. بمجرد الوصول إلى النقاط النهائية لكل مؤشر داخل بُعد معين، احسب المتوسط أو الوسط الحسابي لهذه النقاط للحصول على نقاط أولية للبُعد. تأكد من تسجيل ملاحظات متأنية أثناء مناقشة كل مؤشر مع تفصيل التبريرات لكل النقاط لأن هذا ينبغي أن يقوم بدور قاعدة التقرير المكتوب. يُرجى الحفاظ على كل النقاط في سِجل مع ضمان عدم إمكانية القيام بإسناد شخصي على أحد أعضاء الهيئة. يجوز للمنفذين استخدام جدول شبيه بالجدول الموجود أدناه لتعقب نقاط أعضاء الهيئة بدون القيام بإسناد شخصي. في نهاية النطاف، ينبغي دعم كل تصنيف ممنوح بالدليل في تقرير البلد (انظر بند 8 أدناه) وينبغي أن يعكس توافق في الآراء بين أعضاء المجموعة.

عضو الهيئة	البيئة القانونية	القدرة التنظيمية	السلامة المالية	المناصرة	تقديم الخدمات	البنية التحتية	الصورة العامة
1	2	4	5	2	2	6	3
2	4	3	4	3	3	4	3
3	3	2	4	1	3	6	2

5. بمجرد تحديد النقاط الخاصة بكل بُعد، وكخطوة أخيرة، استعرض وصف ذلك البُعد في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب." ناقش مع المجموعة ما إذا كانت النقاط لكل بلد تطابق وصف التصنيف أم لا.

على سبيل المثال، تعني نقاط مقدارها 2.3 في القدرة التنظيمية أن قطاع المجتمع المدني في مرحلة "الاستدامة المحسنة". يُرجى قراءة قسم "الاستدامة المحسنة" للقدرة التنظيمية في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" لتضمن أن هذا يصف بدقة بيئة المجتمع المدني. إن لم يكن كذلك، ناقش مع المجموعة لتحديد نقاط أكثر دقةً تناسب الوصف المقدم لذلك البُعد.

6. **ناقش كل واحد من الأبعاد السبعة للمؤشر وسجّلهم بطريقة مشابهة.**

بمجرد تسجيل كل الأبعاد السبعة، احسب النقاط النهائية للأبعاد معًا للحصول على النقاط النهائية لمؤشر البلد. تأكد من تضمين ملخص لهذه المناقشة في مشروع تقرير البلد.

7. **يُرجى تذكير المجموعة في هذه المرحلة أن التقارير تُستعرض من جانب لجنة التحرير في واشنطن دي سي.**

ستضمن لجنة التحرير أن كل النقاط مدعومة بشكل كافي وقد يطلبوا تعديلات في النقاط و/أو تبرير إضافي لدعم النقاط.

8. **جهّز مشروع تقرير للبلد**

ينبغي أن يغطي هذا التقرير السنة التقويمية. ينبغي أن يتضمن مشروع التقرير بيان نظرة عامة ونقاش مختصر للحالة الحالية من استدامة قطاع المجتمع المدني فيما يتعلق بكل بُعد. ينبغي أن يتضمن القسم المخصص لكل بُعد على مناقشة لكلٍ من الإنجازات ونقاط القوة في البُعد، فضلًا عن العقبات التي تقف في طريق الاستدامة ونقاط الضعف.

يُرجى تضمين عدد مقدر من منظمات المجتمع المدني المسجلة والنشيطة في بيان النظرة العامة، فضلًا عن نظرة عامة على المجالات الرئيسية والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني.

يُرجى تحديد البيانات المقدمة إلى شركة نظم الإدارة الدولية بخمس صفحات باللغة الإنجليزية. يُرجى أن تضع في الاعتبار أن العملية تعتمد على المنفذين لضمان أن التقرير ذات طول ملائم وجيدة الصياغة لأن المشروع ليس لديه القدرة على القيام بالتحرير واسع النطاق.

يُرجى تضمين قائمة بالخبراء الذين أسهموا في الهيئة وانتمائاتهم التنظيمية مع التقرير. سيكون مرجعًا لنا فقط ولن يتم إعلانه.

في حين أن التقارير الفردية للبلدان لمؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون مختصرة، فإن المنفذين يمكن أن يكتبوا تقارير أطول لاستخدامهم الخاص ليصفوا بشكل أشمل مادة اجتماعات الهيئة. علاوةً على ذلك، سيقدم المشروع حدث عام أو توزيع إليكتروني (على سبيل المثال القوائم البريدية أو المواقع) للترويج لنشر التقرير في بلدان المنفذين.

سلّم مشروع تقرير البلد مع التصنيفات عن طريق البريد الإليكتروني إلى شركة نظم الإدارة الدولية. سيكون محرر المشروع على اتصال معك ليتابع استلام التقرير لمناقشة أي أسئلة معلقة وتوضيحات معلقة فيما يتعلق بتسجيل النقاط ومحتوى التقرير.

9. **في واشنطن، ستراجع لجنة التحرير النقاط ومشاريع تقارير البلدان وستناقش أي قضايا أو مخاوف مع المنفذ.**

تتألف لجنة التحرير من ممثلين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة نظم الإدارة الدولية والمركز الدولي لقانون عدم الربح وأحد الخبراء الإقليميين على الأقل من المتمكنين في المسائل والديناميات التي تؤثر على المجتمع المدني في المنطقة. يشمل القسم التالي "دور لجنة التحرير" المزيد من الوصف لهيئة التحرير. إذا قررت لجنة التحرير أن نقاط الهيئة ليست مدعومة بشكل كاف من تقرير البلد، خاصة إذا ما قورنت بنقاط وتقارير البلدان الأخرى في المنطقة، يجوز للجنة التحرير أن تطلب تعديل النقاط، وبالتالي ضمان قابلية المقارنة بين البلاد. سيكون المنفذ مسئولًا عن الاستجابة لكل التعليقات التي تُطرح من لجنة التحرير كما هو منقول من جانب محرر المشروع حتى يتم إقرار التقرير وقبوله من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. يترأس أحد ممثلي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لجنة التحرير.

IV. دور لجنة التحرير

كخطوة أخيرة في عملية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني، يتم مراجعة تقارير كل البلاد ومناقشتها من جانب لجنة تحرير مكونة من خبراء إقليميين وخبراء في القطاع في واشنطن دي سي. يترأس هذه اللجنة مستشار المجتمع المدني لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتتضمن أعضاء متناوبين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (أعضاء سابقين قد أدرجوا خبراء من مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم التابع لمكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية، ومكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أفريقيا، وكتب شركاء التنمية والتعاون الخاص والتطوعي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وموظفي الخدمة الأجنبية العاملين مكتب الديمقراطية

وحقوق الإنسان والحكم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). تتضمن اللجنة أيضًا ممثلًا من مؤسسة آجا خان وخبراء مجتمع مدني ممثلين عن شركة أنظمة الإدارة الدولية والمركز الدولي لقانون عدم الربح.

تقوم لجنة التحرير بثلاثة أدوار. تراجع كل التقارير والنقاط لتضمن أن الروايات ملائمة ومقنعة من وجهة نظر دعم النقاط المقترحة. تثبت الرواية المقنعة أن النقاط مترتبة على دليل على حالات ممنهجة وواسعة النقاط وليست مبنية على حالة فردية أو حالتين. على سبيل المثال، الدولة التي تتميز بعدد كبير من منظمات المجتمع المدني ذات أنظمة الإدارة المالية القوية التي تجمع التبرعات محليًا من مصادر متنوعة تمثل تبريرًا لنقاط السلامة المالية المرتفعة، وأما البلد التي بها منظمة مجتمع مدني كبيرة أو منظمتين لديهم القدرة على جمع التبرعات من مصادر متنوعة فلا تمثل تبريرًا لذلك. تتحقق لجنة التحرير من أن نقاط كل بُعد تلبي المعايير الموصوفة في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" لضمان أن النقاط والروايات تعكس بدقة الفئة الحقيقية لتطور قطاع منظمات المجتمع المدني. الدور الأخير والأهم، تنظر لجنة التحرير في نقاط الدولة فيما يتعلق بالنقاط المقترحة في الدول الأخرى حيث تقدم منظورًا إقليميًا يضمن إمكانية مقارنة النقاط.

يتم مناقشة كل النقاط النهائية مع منظمات المجتمع المدني التي صاغت التقرير. تحتفظ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في واشنطن بالكلمة الأخيرة في كل النقاط.

يتم تشجيع منظمات المجتمع المدني على تذكير هيئاتهم منذ البداية أنه يجوز للجنة التحرير أن تطلب المزيد من التوضيح للنقاط وأنه يجوز لها تعديل النقاط متى كان ذلك ممكنًا. ومع ذلك، بإضافة خطوة لكل هيئة لمقارنة نقاطهم مع قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" (وهو شيء ضروري تقوم به لجنة التحرير)، يُرجى أنه سيكون هناك اختلافات أقل بين النقاط المقترحة والنقاط النهائية. إن ضمان أن قسم الرواية لكل بُعد يتضمن شرح كاف للنقاط سيحد أيضًا من حاجة لجنة التحرير لطلب مزيد من التوضيح.

٧. تعليمات لأعضاء هيئة الخبراء

استخدم الخطوات التالية لإرشادك عبر عملية التصنيف الفردي. سيتم تكرار نفس هذه العملية أثناء اجتماع هيئة خبراء منظمات المجتمع المدني التي يناقش فيها أعضاء الهيئة نقاطهم المبدئية، ودليلهم على هذه النقاط، ويحددون باتفاق الآراء النقاط النهائية لكل واحد من المؤشرات والأبعاد.

خطوة 1: يُرجى تصنيف كل واحد من الأبعاد السبعة وكل واحد من المؤشرات داخل كل بعد على المقياس التالي المدرج من 1 إلى 7 حيث تشير النقطة 1 إلى قطاع مجتمع مدني متطور جدًا يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة، وتشير النقطة 7 إلى قطاع هش غير مستديم يعاني من مستوى منخفض من النمو. يتم تقريب النقاط الكسرية الأقل من خانة عشرية واحدة.

تعريف منظمة المجتمع المدني:

تعرف منظمات المجتمع المدني "بشكل واسع على أنها أي منظمات، سواءً كانت رسمية أو غير رسمية، ليست جزءًا من جهاز الحكومة، ولا توزع الأرباح على مديريها أو مشغليها، وذاتية الحكم، ويعتبر المشاركة فيها مسألة حرية اختيار. ويشمل هذا كلًا من المنظمات التي تخدم أعضاءها والمنظمات التي تخدم الجمهور. وبالتالي يتضمن هذا التعريف مقدمي الخدمة الصحية الخاصة وغير الربحية والمدارس ومجموعات المناصرة ووكالات الخدمة الاجتماعية ومجموعات مكافحة الفقر ووكالات التنمية، والجمعيات المهنية، والمنظمات المجتمعية والنقابات، والكيانات الدينية، والمنظمات الترويحية، والمؤسسات الثقافية، وغيرها الكثير."

بيان نحو تمكين بيئة قانونية للمجتمع المدني، بيان المؤتمر السنوي الخيري السادس عشر للزملاء الدوليين لجامعة هوبكنز، نيروبي، كينيا. المجلة الدولية لقانون عدم الربح. مجلد 8، عدد 1، نوفمبر 2005.

الاستدامة المحسنة		الاستدامة المتطورة			الاستدامة المعاقة	
1	2	3	4	5	6	7

خطوة 2: عند تصنيف كل مؤشر، يُرجى تذكر النظر في كل مؤشر بتأني وتسجيل ملاحظات عن أي أمثلة محددة أو متعلقة بالبلد من الظروف الحالية أو التاريخية أو السياسات أو الأحداث التي استخدمتها كأساس لتحديد هذه النقاط.

خطوة 3: بعد أن تكون قد انتهيت من تصنيف كل المؤشرات داخل واحد من سبع أبعاد، احسب متوسط هذه النقاط لتصل إلى نقاط عامة لذلك البعد. سجّل هذه النقاط العامة في المساحة الموفرة.

خطوة 4: بمجرد تحديد النقاط العامة لبُعد معين، كخطوة أخيرة، راجع وصف ذلك البُعد في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" لضمان أن هذا يصف البيئة بدقة. على سبيل المثال، يعني مجوعة نقاط مقداره 2.3 في القدرة التنظيمية أن قطاع المجتمع المدني في مرحلة "الاستدامة المحسنة". إذا قررت بعد مراجعة قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" أن مجموعة النقاط لا يصور الوصف بدقة، اعملوا معًا لتقرير مجموع نقاط أكثر دقة تناسب وصف ذلك البُعد بشكل أفضل.

خطوة 5: بمجرد أن يتوفر لديكم النقاط لكل بُعد، احسب متوسط هذه النقاط السبعة معًا للوصول إلى تصنيف عام للبلد وتوثيق كل النقاط والمناقشة.

مقياس النقاط:

يستخدم مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني مقياس مكون من سبع نقاط لتسهيل المقارنات بمؤشرات بيت الحرية بحيث تمثل نقطة 1 المستوى الأعلى من الاستدامة وتمثل النقطة 7 المستوى الأدنى من الاستدامة. يمكن استخدام الإرشادات العريضة التالية لتحديد النقاط للمؤشرات الفردية والأبعاد:

1. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل كبير عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. في حين أن الإصلاحات والتطورات المطلوبة ربما لا تتحقق، فإن مجتمع منظمات المجتمع المدني المحلية يدرك الحاجة إليه ولديه خطة ولديه المقدرة لتحقيق هذه الإصلاحات والتطورات بنفسه.

2. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. يظهر مجتمع منظمات المجتمع المدني المحلي التزامًا بتحقيق الإصلاحات وتطوير الاحترافية في هذا المجال.

3. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني إلى حد ما عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال، أو يعتبر التزامها بتطوير الجانب المذكور أمرًا هامًا.

4. تتأثر استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل ضئيل عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. يمكن أن يعوق التقدم اقتصاد راكد، أو حكومة سلبية، أو إعلام غير مكترث، أو مجتمع مكون من نشطاء بنوايا حسنة ولكن بلا خبرة.

5. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني إلى حد ما عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. يمكن أن يعوق التقدم اقتصاد مبني على التعاقدات، أو حاكم مستبد وحكومة مركزية، أو إعلام مسيطر عليه أو رجعي، أو مستوى منخفض من من القدرة، أو الإرادة، أو الاهتمام في جزء من مجتمع منظمات المجتمع المدني.

6. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. حكومة معادية وقدرة منخفضة ودعم عام قد يمنع نمو قطاع منظمات المجتمع المدني.

7. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل كبيرعن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال، ويكون عامة نتيجة لحكومة استبدادية تعارض بشدة نمو منظمات مجتمع مدني مستقلة.

لمزيد من المعلومات حول معنى التصنيفات للأبعاد الفردية، يُرجى الإشارة إلى قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" أدناه.

VI. الأبعاد والمؤشرات

إن القسم التالي هو ورقة عمل تستخدمها هيئة الخبراء لتعقب النقاط التي اقترحوها لكل مؤشر من كل بُعد. ينبغي على كل عضو من أعضاء الهيئة أن يصنّف كل واحد من الأبعاد السبعة وكل واحد من المؤشرات داخل كل بُعد على مقياس مكون من 1 إلى 7 بحيث تشير النقطة 1 إلى قطاع مجتمع مدني متطور جدًا يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة وتشير النقطة 7 إلى قطاع هش غير مستديم يعاني من مستوى منخفض من النمو. يتم تقريب النقاط الكسرية الأقل من خانة عشرية واحدة.

البيئة القانونية

- *التسجيل.* هل هناك قانون ملائم معني بتسجيل منظمات المجتمع المدني؟ هل منظمات المجتمع المدني قادرة على التسجيل والعمل بسهولة من الناحية العملية؟

- *العمل*. هل الإدارة الداخلية ونطاق الأنشطة المسموحة ووضع التقارير المالية و/أو حل منظمات المجتمع المدني مفصلة بشكل جيد في التشريع الحالي؟ هل هناك مصطلحات قانونية واضحة تمنع تحكم الدولة غير المرغوب في منظمات المجتمع المدني؟ هل يتم تنفيذ القانون طبقًا لشروطه؟ هل منظمات المجتمع المدني محمية من احتمالية قيام الدولة بحل منظمة مجتمع مدني ما لأسباب سياسية/تعسفية؟

- *المعوقات الإدارية وتضييق الدولة*. هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني وممثليهم أن يعملوا بحرية في إطار القانون؟ هل هم بمنأى عن المضايقة من جانب الحكومة المركزية والحكومات المحلية وشرطة الضرائب؟ هل يستطيعون تناول أمور النقاش العام بحرية والتعبير عن النقد؟

- *القدرة القانونية المحلية*. هل هناك محامون محليون مدربون على قانون منظمات المجتمع المدني ومطلعون عليه؟

- *الضرائب*. هل تتلقى منظمات المجتمع المدني نوع من الإعفاء الضريبي أو الخصم على الدخل من المنح أو الهبات أو الرسوم أو النشاط الاقتصادي؟ هل يتلقى الأفراد المانحون والشركات المانحة تخفيضات ضريبية؟

- *الدخل المكتسب* هل هناك تشريع يسمح لمنظمات المجتمع المدني أن تكسب دخلًا من تقدم السلع والخدمات؟ هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني التنافس بشكل قانوني على العقود الحكومية/المشتريات على المستويين المحلي والمركزي؟

القدرة التنظيمية

- *بناء الدوائر الشعبية*. هل تحدد منظمات المجتمع المدني بوضوح وتسعى بنشاط نحو بناء دوائر شعبية محلية لمبادراتها؟ هل هم ناجحون في هذه المساعي؟

- *التخطيط الاستراتيجي*. هل تمتلك منظمات المجتمع المدني مهمات محددة بوضوح تلتزم بها؟ هل تمتلك منظمات المجتمع المدني خطط استراتيجية محددة بوضوح وأساليب تخطيط استراتيجي للشركات في عمليات صنع القرار؟

- *هيكل الإدارة الداخلي*. هل هناك هيكل إدارة محدد داخل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تقسيم معترف به للمسئوليات بين مجلس الإدارة والموظفين؟ هل يشترك مجلس الإدارة بنشاط في حكم منظمة المجتمع المدني؟ هل تعمل مجالس الإدارات بطريقة مفتوحة وشفافة بحيث تسهل للمساهمين والداعمين أن يتحققوا من الاستخدام الملائم للأموال؟

- *التوظيف في منظمات المجتمع المدني*. هل منظمات المجتمع المدني قادرة على الحفاظ على موظفين دائمين مقابل أجر؟ هل تمتلك منظمات المجتمع المدني ممارسات كافية في الموارد البشرية للموظفين، بما في ذلك العقود والأوصاف الوظيفية وكشوف الرواتب وسياسات الأفراد؟ هل يتم توظيف المتطوعين المحتملين وإشراكهم؟ هل تستفيد منظمات المجتمع المدني من الخدمات المهنية مثل المحاسبين أو مديري تقنية المعلومات أو المحامين؟

- *التقدم التكنولوجي*. هل تسمح موارد منظمات المجتمع المدني بشكل عام بمعدات المكتب العصري (أجهزة كمبيوتر وبرامج جديدة نسبيًا وهواتف محمولة وآلات فاكس/ماسحات ضوئية صالحة للعمل وإمكانية دخول على الإنترنت إلخ)؟

السلامة المالية

- *الدعم المحلي*. هل تجمع منظمات المجتمع المدني نسبة كبيرة من التبرعات من المصادر المحلية؟ هل منظمات المجتمع المدني قادرة على الاعتماد على نواة من المتطوعين والدعم غير المادي من مجتمعاتهم ودوائرهم الشعبية؟ هل هناك مصادر محلية للعمل الخيري؟

- *التنوع*. هل تمتلك منظمات المجتمع المدني في المعتاد مصادر تمويل متعددة/متنوعة؟ هل تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني موارد كافية للاستمرار في العمل في المستقبل القريب؟

- *أنظمة الإدارة المالية*. هل هناك أنظمة إدارة مالية سليمة قيد التنفيذ؟ هل تعمل منظمات المجتمع المدني في المعتاد بطريقة شفافة، بما في ذلك التدقيقات المالية المستقلة ونشر التقارير السنوية التي تحتوي على بيانات مالية؟

- جمع *التبرعات*. هل غرست الكثير من منظمات المجتمع المدني نواة ولاء من المناصرين الماليين؟ هل تشترك منظمات المجتمع المدني في أي نوع من توعية الأعضاء أو برامج تنمية العمل الخيري؟

- *الدخل المكتسب*. هل تكّمل العوائد من الخدمات أو المنتجات أو إيجار الأصول دخل منظمات المجتمع المدني؟ هل تتعاقد الحكومة و/أو الشركات المحلية مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات؟ هل تجمع المنظمات المبنية على العضوية رسومًا على ذلك؟

المناصرة

- *التعاون مع الحكومتين المحلية والفيدرالية*. هل هناك خطوط مباشرة للتواصل بين منظمات المجتمع المدني وصنّاع السياسة؟ هل يعمل ممثلون من منظمات المجتمع المدني والحكومة معًا على أي مشاريع؟

- *مبادرات مناصرة السياسات*. هل شكّلت منظمات المجتمع المدني ائتلافات مبنية على القضايا ونفذّت حملات مناصرة واسعة النطاق؟ هل كانت هذه الحملات فعّالة على المستوى المحلي و/أو المستوى الوطني في رفع الوعي أو الدعم لقضايا متنوعة؟ (يُرجى تقديم أمثلة إن كانت ذات صلة).

- *جهود الضغط*. هل هناك آليات وعلاقات لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من المشاركة في مستويات مختلفة من عمليات صنع القرارا الحكومي؟ هل منظمات المجتمع المدني مرتاحة لمفهوم الضغط؟ هل كان هناك أي نجاحات فيما يتعلق بالضغط على المستوى المحلي أو الوطني أدى إلى سن تشريع أو تعديله؟ (يُرجى تقديم أمثلة إن كانت ذات صلة).

- *المناصرة المحلية من أجل الإصلاح القانوني*. هل هناك وعي في المجتمع الأوسع لمنظمات المجتمع المدني عن الطريقة التي يمكن أن يعزز بها إطار إيجابي وتنظيمي من فاعلية منظمات المجتمع المدني واستدامته؟ هل هناك جهد مناصرة لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الإصلاحات القانونية التي تفيد منظمات المجتمع المدني والعمل الخيري المحلي، إلخ؟

تقديم الخدمات

- *مدى السلع والخدمات*. هل تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل الصحة والتعليم والإغاثة والإسكان والمياه والطاقة) وغيرها من المجالات (مثل النمو الاقتصادي والحماية البيئية والحكم والتمكين)؟ هل "خط انتاج" القطاع متنوع ككل؟

- *الاستجابة للمجتمع*. هل السلع والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تعكس احتياجات وأولوليات دوائرهم الانتخابية ومجتمعاتهم؟

- *الدوائر الانتخابية والعملاء*. هل تلك السلع والخدمات التي تتماشى مع الاحتياجات المحلية الأساسية المقدمة إلى الدائرة الشعبية هي أوسع من عضوية منظمات المجتمع المدني؟ هل هناك بعض المنتجات مثل المنشورات أو ورش العمل أو التحليل الخبير يتم تسويقة إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى أو الدوائر الأكاديمية أو الكنائس أو الحكومة؟

- *استرداد التكاليف*. عندما تقدم منظمات المجتمع المدني السلع والخدمات، هل تسترد أيًا من هذه التكاليف عن طريق رسوم تحصّلها، إلخ؟ هل يمتلكون المعرفة باحتياجات السوق وهل هناك قدرة للدوائر الشعبية على الدفع مقابل تلك المنتجات؟

- *الاعتراف والدعم الحكومي*. هل الحكومة على المستوى الوطني و/أو المحلي تعترف بالقيمة التي يمكن أن تضيفها منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ومراقبتها؟ هل تقدم هذه المنظمات المنح أو العقود إلى منظمات المجتمع المدني لتمكينها من تقديم هذه الخدمات؟

البنية التحتية

- *منظمات الدعم الوسيطة ومراكز موارد منظمات المجتمع المدني*. هل هناك منظمات دعم وسيطة أو مراكز موارد لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والتكنولوجيا والتدريب والدعم الفني في جميع أنحاء البلاد؟ هل تلبي منظمات الدعم الوسيطة ومراكز موارد منظمات المجتمع المدني احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية؟ هل تكسب منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد بعضًا من العوائد من الدخل المكتسب (مثل الرسوم المحصلة على الخدمة) وغيرها من المصادر المنتجة محليًا؟ (يُرجى وصف أنواع الخدمات المقدمة بواسطة هذه المنظمات في تقرير بلدك.)

- *منظمات تقديم المنح المحلية*. هل المؤسسات المجتمعية المحلية و/أو منظمات الدعم الوسيطة تقدم المنح إما من الأموال المجموعة محليًا أو من إعادة منح تمويلات المانحين الدوليين لمعالجة الاحتياجات المحددة محليًا والمشاريع؟

- *ائتلافات منظمات المجتمع المدني*. هل تشارك منظمات المجتمع المدني المعلومات مع بعضها البعض؟ هل هناك شبكة عاملة تسهل من تبادل المعلومات؟ هل هناك منظمة أو لجنة يعزز القطاع مصالحه من خلالها؟

- *التدريب*. هل هناك مدربين مقتدرين في إدارة منظمات المجتمع المدني المحلية؟ هل التدريب الأساسي في إدارة منظمات المجتمع المدني متاحًا في مجالات مثل الإدارة الاستراتيجية والمحاسبة والإدارة المالية وجمع التبرعات وإدارة المتبرعين وتطوير مجلس الإدارة؟ هل تلبي الدورات التدريبية احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية؟ هل مواد التدريب متاحة باللغات المحلية؟

- *الشراكات بين القطاعات*. هل هناك أمثلة لمنظمات مجتمع مدني تعمل في شراكة سواءً بشكل رسمي أو غير رسمي مع الشركات المحلية والحكومة والإعلام لتحقيق أهدافًا مشتركة؟ هل هناك وعي بين القطاعات المختلفة عن الإمكانيات المتاحة لمثل هذه الشراكات والمصالح من ورائها؟

الصورة العامة

- *التغطية الإعلامية*. هل تتمتع منظمات المجتمع المدني بتغطية إعلامية إيجابية على المستويين المحلي والدولي؟ هل هناك تفريق يتم بين الإعلانات عن الخدمة العامة والإعلانات التجارية؟ هل تقدم وسائل الإعلام تحليلًا إيجابيًا للدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمع المدني؟

- *التصور العام لمنظمات المجتمع المدني*. هل لعامة الجمهور تصور إيجابي عن منظمات المجتمع المدني؟ هل يفهم الجمهور مفهوم منظمة المجتمع المدني؟ هل الجمهور مناصر لنشاط منظمات المجتمع المدني ككل؟

- *الحكومة/تصور الشركات عن منظمات المجتمع المدني*. هل قطاع الأعمال ومسئولو الحكومة المحلية والمركزية لديهم تصور إيجابي عن منظمات المجتمع المدني؟ هل يعتمدوا على منظمات المجتمع المدني كمورد مجتمعي، أم كمصدر للخبرة والمعلومات الموثوقة؟

- *العلاقات العامة*. هل تعلن منظمات المجتمع المدني عن أنشطتها أو تروج لصورتها العامة؟ هل طورت منظمات المجتمع المدني علاقات مع الصحفيين لتشجيع التغطية الإيجابية؟

- *التنظيم الذاتي*. هل تبنت منظمات المجتمع المدني مدونة أخلاقيات أو حاولت إظهار الشفافية في عملياتها؟ هل تنشر منظمات المجتمع المدني الرائدة تقارير سنوية؟

VII. التصنيفات: نظرة أقرب

ينتقل القسم التالي إلى مستوى أعمق من الشرح لخصائص كل واحد من الأبعاد السبعة لتطور القطاع. يتم استخلاص هذه الخصائص والفئات من الملاحظات التجريبية لنمو القطاع في المنطقة بدلًا من نظرية السببية للتنمية. نظرًا للطبيعة اللامركزية لقطاعات المجتمع المدني، يمكن أن تحدث الكثير من التطورات المتناقضة بشكل متزامن وبالتالي فإن خصائص الأبعاد السبعة لا تعتبر خطوات سبعة مستقلة للتنمية. بدلًا من ذلك، يتم تجميع هذه الخصائص في ثلاث فئات رئيسية: الاستدامة المحسنة والاستدامة المتطورة والاستدامة المعاقة. الاستدامة المحسنة هي أعلى مستويات الاستدامة والتنمية، وهي تناظر درجات ما بين 1 و3 نقاط، والاستدامة المتطورة تناظر درجة ما بين 3.1 و5 نقاط، والمستوى الأقل من النمو هو فئة الاستدامة المعاقة وهي تناظر درجة مقدارها 5.1 إلى 7 نقاط على المقياس.

البيئة القانونية

الاستدامة المحسنة: يضع الإطار القانوني والتنظيمي شروطًا خاصة لاحتياجات منظمات المجتمع المدني أو يعطي المنظمات غير الربحية مزايا خاصة مثل: خصومات ضريبة كبيرة على مشاريعها أو مساهماتها الفردية، وإعفاءات ضريبة كبيرة لمنظمات المجتمع المدني، ومنافسة مفتوحة بين منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات الممولة من جانب الحكومة، إلخ. تعتبر جهود الإصلاح القانوني حتى هذا الحد بشكل أساسي هي جهد المناصرة المحلي لمنظمات المجتمع المدني لإصلاح أو صقل قوانين الضرائب، أو عمليات الشراء، إلخ. توجد خبرة محلية ومقارنة عن الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني، وتتوفر الخدمات والمواد القانونية.

الاستدامة المتطورة: تواجه منظمات المجتمع المدني مشاكل قليلة في التسجيل ولا تعاني من تضييق من جانب الحكومة. يُسمح لها بالاشتراك في مجموعة عريضة من الأنشطة على الرغم من أن شروط الضرائب وإجراءات المشتريات، إلخ قد تثبط عمليات منظمات المجتمع المدني وتطورها. تسعى البرامج إلى إصلاح النظام التشريعي لمنظمات المجتمع المدني الحالية وتوضيحه، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالاشتراك في زيادة الإيرادات والأنشطة التجارية، والسماح للحكومات الوطنية أو المحلية بخصخصة تقديم خدمات حكومية مختارة، ومعالجة الضريبة الأساسية والمسائل المالية لمنظمات المجتمع المدني، إلخ. يفهم مجتمع منظمات المجتمع المدني الحاجة إلى توحيد الصفوف والمناصرة من أجل الإصلاحات القانونية التي تفيد قطاع منظمات المجتمع المدني ككل. بدأت نواه من المحامين المحليين في التخصص في قانون منظمات المجتمع المدني عن طريق تقديم الخدمات القانونية إلى منظمات المجتمع المدني ونصح مجتمع منظمات المجتمع المدني حول الإصلاحات القانونية المطلوبة وصياغة مشروع تشريع، إلخ.

الاستدامة المعاقة: تقيّد البيئة القانونية بشدة من قدرة منظمات المجتمع المدني على التسجيل و/أو العمل، إما من خلال غياب الشروط القانونية أو الطبيعة المربكة أو المقيّدة للشروط القانونية (و/أو تنفيذها)، أو معاداة الحكومة تجاه منظمات المجتمع المدني وتضييقها على هذه الجمعيات.

القدرة التنظيمية:

الاستدامة المحسنة: توجد العديد من منظمات المجتمع المدني المحكومة بشفافية والمدارة باقتدار عبر مجموعة متنوعة من القطاعات. تمتلك معظم المنظمات بيانات محددة بوضوح حول رسالتها، وتنتفع معظم منظمات المجتمع المدني من أساليب التخطيط الاستراتيجي. توجد مجالس إدارات وهناك تفريق واضح بين مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة والموظفين. تمتلك منظمات المجتمع المدني موظفين جيدي التدريب، ويتم الانتفاع من المتطوعين على نطاق واسع. تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني معدات عصرية نسبيًا تسمح لهم بالقيام بعملهم بكفاءة. طوّرت منظمات المجتمع المدني الرائدة دوائر شعبية محلية قوية بنجاح.

الاستدامة المتطورة: تظهر منظمات المجتمع المدني الفردية قدرة معززة على حكم نفسها وتنظيم عملها. تحتفظ بعض منظمات المجتمع المدني الفردية بموظفين يعملون بدوام كامل وتفتخر بتقسيم منظم للعمل بين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين. تمتلك منظمات المجتمع المدني إمكانية الوصول إلى المعدات المكتبية الأساسية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الفاكس. في حين أن هذه الجهود ربما لم تؤتي ثمارها بعد إلا أن منظمات المجتمع المدني تفهم الحاجة إلى ذلك وتبذل مجهودًا لتطوير الدوائر الشعبية المحلية.

الاستدامة المعاقة: تعتبر منظمات المجتمع المدني في هذا النوع من الاستدامة نموذجًا "للعروض الرجل الواحد" حيث تعتمد بشكل كامل على شخصية فرد واحد أو فردين. في هذه الفئة، تعكس منظمات المجتمع المدني فهم قليل أو منعدم بالتخطيط الاستراتيجي أو تشكيل البرامج. نادرًا ما تمتلك المنظمات مجلس إدارة أو لوائح أو موظفين أو أكثر من بضعة أعضاء نشطين. ليس لدى منظمات المجتمع المدني فهم بقيمة الدوائر المحلية أو تطويرها من أجل عملهم.

السلامة المالية:

الاستدامة المحسنة: تمتلك كتلة حرجة من منظمات المجتمع المدني أنظمة إدارة مالية سليمة قيد العمل، بما في ذلك تدقيقات مستقلة ونشر تقارير سنوية مع بيانات مالية لكسب ثقة المانحين المحتملين. تجمع منظمات المجتمع المدني نسبة كبيرة من تمويلهم من المصادر المحلية، بما في ذلك الحكومة، والعمل الخيري من الشركات والأفراد، والدخل المكتسب. تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني مصادر متعددة للتمويل مما يسمح لها بالاستمرار على المدى القريب. هناك اقتصاد متنامي يجعل من النمو في المنح المحلي ممكنًا.

الاستدامة المتطورة: تقود منظمات المجتمع المدني مناهج في الاستقلال المادي والسلامة المالية. في حين أنها لا تزال معتمدة إلى حد كبير على المانحين الأجانب، فإن منظمات المجتمع المدني الفردية لها تجربة في زيادة العوائد من خلال تقديم الخدمات وكسب العقود والمنح من البلديات والوزارات مقابل تقديمها الخدمات أو محاولتها جذب الأعضاء الذين يدفعون الرسوم أو المانحين المحليين. ومع ذلك، يمكن أن يكبح الاقتصاد الكاسد جهود جمع التبرعات من المصادر المحلية. تتناول البرامج التدريبية مسائل الإدارة المالية وقد بدأت منظمات المجتمع المدني في فهم أهمية الشفافية والمسائلة من منظور جمع التبرعات على الرغم من أنها قد تكون غير قادرة على تنفيذ تدابير الشفافية بشكل كامل.

الاستدامة المعاقة: تبقى منظمات المجتمع المدني الجديدة متعلقة في بقائها على المنحة تلو المنحة و/أو تعتمد ماليًا على راعي أجنبي واحد. في حين أن الكثير من منظمات المجتمع المدني قد أنشأت على آمال تلقي تمويل، فإن معظمها يكون غير نشط إلى حد كبير بعد أن تفشل محاولات كسب تمويل المانح. تعتبر مصادر التمويل المحلية غير موجودة تقريبًا ويرجع هذا جزئيًا إلى الاقتصاد المحلي الكاسد. ليس لدى منظمات المجتمع المدني أنظمة إدارة مالية ولا تفهم الحاجة إلى الشفافية المالية أو المسائلة.

المناصرة

الاستدامة المحسنة: يُظهر قطاع منظمات المجتمع المدني القدرة والكفاءة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة، وقضايا واهتمامات المجتمع والبلد. ومع تأمين منظمات المجتمع المدني لقاعدتها المؤسسية والسياسية، فإنهم يبدأوا في 1) تكوين الائتلافات للسعي في المسائل ذات المصلحة المشتركة، بما في ذلك قوانين الجمعيات، 2) مراقبة الأحزاب السياسية والضغط عليها، و3) مراقبة المشرعين والهيئات التنفيذية. تظهر منظمات المجتمع المدني قدرتها على تعبئة المواطنين وغيرهم من المنظمات للاستجابة إلى الحاجات المتغيرة، والقضايا، والمصالح. ستراجع منظمات المجتمع المدني في هذه الفئة من النمو استراتيجيتها وتمتلك القدرة على التكيف والاستجابة للتحديات على حسب القطاع. يعتبر الحافظ الرئيس للتعاون هو المصلحة الذاتية: يمكن أن تشكل منظمات المجتمع المدني التحالفات حول قضايا مشتركة تواجهم كمنظمات غير ربحية وغير حكومية.

الاستدامة المتطورة: منظمات مناصرة معرفة بشكل ضيق تنشأ وتصبح فعّالة سياسيًا استجابة لقضايا محددة. يمكن أن تقدم المنظمات في مستواها المتطور من النمو مخاوفها إلى المستويات غير الملائمة من الحكومة (الحكومة المحلية بدلًا من الوطنية والعكس). يمكن إظهار ضعف القسم التشريعي أو افتراضه بشكل غير صحيح لأن النشطاء يختارون الاجتماع بمسئولي القسم التنفيذي ("حيث تكمن القوة في الحقيقة"). توجد بدايات لتحليل السياسات البديلة في الجامعات ومراكز الأبحاث. يبدأ هناك تطور في مشاركة المعلومات والتشبيك داخل قطاع منظمات المجتمع المدني لإعلام الحكومة والمناصرة من أجل احتياجاتها.

الاستدامة المعاقة: حركات عامة واسعة مكونة من نشطاء مهتمين بمجموعة متنوعة من القطاعات ومتوحدين في معارضتهم للحكومة ثم يتفرقون أو يختفون. بعض البلدان في هذه الفئة لم تجرب حتى الموجة الأولية من النشاط. تعتبر المخاوف الاقتصادية هي الغالبة لمعظم المواطنين، وتوجد السلبية والتشاؤم والخوف داخل الجمهور العام، ونشطاء منظمات المجتمع المدني خائفون من الاشتراك في حوار مع الحكومة، ويشعرون بعدم كفايتهم لتقديم آرائهم و/أو لا يعتقدون أن الحكومة ستستمع إلى توصياتهم. لا تفهم منظمات المجتمع المدني الدور الذي يمكن أن يلعبون في السياسة العامة أو لا تفهم مفهوم السياسة العامة.

تقديم الخدمات

الاستدامة المحسنة: تقدم معظم منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي تعكس المجتمع و/أو أولويات المانحين. تقدم الكثير من منظمات المجتمع المدني المنتجات التي تتخطى الخدمات الاجتماعية الأساسية في قطاعات مثل التنمية الاقتصادية أو حماية البيئة أو الحكم الديمقراطي. لقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني في عدة قطاعات معرفة قوية كافية باحتياج السوق لخدماتهم وقدرة الحكومة على عمل عقود معهم لتقديم مثل هذه الخدمات أو غيرها من مصادر إدراج التمويل بما في ذلك التبرعات الخاصة والمنح والرسوم كلما كان ذلك مسموح من جانب القانون. هنا مجموعة من منظمات المجتمع المدني تجد أنه من الممكن تمرير هذا الدعم من السلع والخدمات عبر القطاعات في حالة السلع والخدمات التي لا يكون استرداد التكلفة فيها قابلة للاستمرار مع الدخل المكتسب من سلع وخدمات أكثر ربحًا، أو في حالة الأموال المجموعة من مصادر أخرى. تعترف الكيانات الحكومية خاصة على المتسوى المحلي بقدرات منظمات المجتمع المدني وتقدم المنح أو العقود لتمكنهم من تقديم الخدمات المختلفة.

الاستدامة المتطورة: تعترف الحكومة بمساهمات منظمات المجتمع المدني في تغطية الفجوة في الخدمات الاجتماعية على الرغم من أن هذا نادرًا ما يكون مصحوبًا بالتمويل في شكل منح أو عقود. تدرك منظمات المجتمع المدني الحاجة إلى تحصيل الرسوم مقابل الخدمات والمنتجات الأخرى مثل المنشورات وورش العمل، ولكن حتى عندما يكون هذا مسموح به، فإن هذه الرسوم نادرًا ما تغطي تكاليفها. في الوقت الذي تستجيب فيه السلع والخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني إلى احتياجات المجتمع، فإن الاحتياجات يتم تحديدها بشكل عام من جانب المانحين الدوليين، أو بواسطة منظمات المجتمع المدني بشكل ممنهج. تبدأ الدائرة الشعبية لخبرة منظمات المجتمع المدني وتقاريرها ووثائقها بالتوسع إلى ما هو أبعد من أعضاء هذه الجمعيات والفقراء لتشمل منظمات المجتمع المدني الأخرى، والدوائر الأكاديمية، والكنائس، والحكومة.

الاستدامة المعاقة: هناك عدد محدود من منظمات المجتمع المدني قادر على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة أو التعليم أو الإغاثة – على الرغم من أنه على المستوى المنخفض من التعقيد. يتلقى أولئك الذين يقدمون هذه الخدمات مقدار قليل من الإعانات الحكومية أو العقود إن وجدت. منظمات المجتمع المدني التي تصدر المنشورات وتوفر الخدمات الفنية أو الأبحاث تفعل ذلك فقط لأعضاءها أو مانحيها. نادرًا ما توجد محاولات لتحصيل الرسوم مقابل السلع والخدمات.

البنية التحتية:

الاستدامة المحسنة: منظمات الدعم الوسيطة و/أو مراكز موارد منظمات المجتمع المدني نشيطة في كل مناطق البلاد وتقدم التدريب المتقدم والخدمات المعلوماتية والدعم القانوني والمشورة والأنشطة التنموية الخيرية. هناك جهود مبذولة لتأسيس ومنح المؤسسات المجتمعية والمؤسسات المقدمة للمنح الأصلية و/أو المنظمات التي تنسق جمع التبرعت المحلية. هناك كادر احترافي من الخبراء المحليين والمستشارين والمدربين في الإدارة غير الربحية. تدرك منظمات المجتمع المدني قيمة التدريب على الرغم من أن نقص الموارد المالية قد يبقى قيّدًا على الوصول إلى التدريب المقدم محليًا. تغطي مواضيع التدريب المتاح: المسائل القانونية والضريبية لمنظمات المجتمع المدني، والمحاسبة وإمساك السِجلات، ومهارات التخاطب، وإدارة المتطوعين، ومهارات العلاقات الإعلامية والعلاقات العامة، والكفالة، وجمع

التبرعات. تعمل منظمات المجتمع المدني معًا وتتبادل المعلومات من خلال شبكات وائتلافات. منظمات المجتمع المدني آخذة في التطور وإنشاء الشراكات عبر القطاعات مع الشركات والحكومة والإعلام لتحقيق أهدافًا مشتركة.

الاستدامة المتطورة: منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد نشيطة في المراكز السكانية الرئيسية وتقدم خدمات مثل توزيع المنح ونشر الرسائل الإخبارية والاحتفاظ بقاعدة بيانات للعضوية وإدارة مكتبة لأدبيات منظمات المجتمع المدني وتقديم التدريب الأساسي وخدمات الاستشارات. هناك منظمات شاملة أخرى وشبكات آخذة في التشكل لتسهيل التشبيك وتنسيق أنشطة مجموعات منظمات المجتمع المدني. يمتلك المدربون المحليون القدرة على تقديم التدريب التنظيمي الأساسي. يتم تشكيل منتدى المانحين لتنسيق الدعم المالي للمانحين الدوليين، وتطوير الأنشطة الخيرية للشركات. لم يتم إدراك قيمة الشراكات بين القطاعات بعد.

الصورة المعاقة: هناك عدد قليل، إن وجد، من منظمات الدعم الوسيطة أو مراكز الموارد والشبكات والمنظمات الشاملة، ومن وجد من هذه المنظمات فهو يعمل بشكل رئيسي في المدينة العاصمة ويقدم خدمات محدودة مثل الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والفاكس والبريد الإليكتروني وتوفير مكان للاجتماع. التدريب المحلي والقدرة التنموية لمنظمات المجتمع المدني محدودة للغاية وغير متطورة. تقدم برامج المانحين الدوليين في المقام الأول التدريب والدعم الفني. لا يوجد هناك مجهود منسق لتطوير التقاليد الخيرية وتحسين جمع التبرعات أو تأسيس مؤسسات مجتمعية. مجهودات منظمات المجتمع المدني للعمل معًا محدودة بتصور المنافسة من أجل الحصول على الدعم الأجنبي وعدم الثقة في المنظمات الأخرى.

الصورة العامة

الاستدامة المحسنة: تتميز هذه الفئة بمعرفة عامة متنامية بمنظمات المجتمع المدني وثقة في هذه المنظمات، ومعدلات متزايدة للتطوع. تتكتل منظمات المجتمع المدني لإطلاق الحملات لزيادة الثقة العامة. هناك أمثلة منتشرة حول علاقات العمل الجيدة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة الوطنية والمحلية، ويمكن أن يترتب على هذه الأمثلة مبادرات بين القطاع الخاص والعام أو لجان استشارية لمنظمات المجتمع المدني لمجالس المدن والوزارات. يغطي الإعلام عمل منظمات المجتمع المدني وتتعامل منظمات المجتمع المدني مع الإعلام والعلاقات العامة بطريقة احترافية. توجد هناك مسائلة وشفافية وتنظيم ذاتي داخل قطاع منظمات المجتمع المدني بما في ذلك وجود مدونة أخلاقيات أو مدونة سلوك ذات قبول عام.

الاستدامة المتطورة: لا يميل الإعلام إلى تغطية منظمات المجتمع المدني لأنه يعتبرهم ضعاف وغير فعّالين أو غير ملائمين. تدرك منظمات المجتمع المدني الفردية الحاجة إلى تثقيف الجمهور، ولأن تصبح أكثر شفافية، ولتسعى للحصول على الفرص للتغطية الإعلامية، لكنها ليس لديها المهارات لعمل ذلك. ويترتب على ذلك أن يكون لدى عامة السكان القليل من الفهم لدور منظمات المجتمع المدني في المجتمع. تظهر الحكومات المحلية علاقات عمل قوية مع منظمات المجتمع المدني المحلية كما هو مدلل عليه بالمشاركة في اللجان المحلية والاستشارات والمبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص وتمويل المنح العرضية، لكن هذا غير منتشر بعد.

الاستدامة المعاقة: الجمهور و/أو الحكومة غير مطلعين على منظمات المجتمع المدني بوصفها مؤسسات أو شاكين في كونها مؤسسات. لا يفهم معظم الجمهور مفهوم "غير الحكومي" أو "غير الربحي" أو "المجتمع المدني" بما في ذلك مسئولي الحكومة وكبار رجالي الأعمال والصحفيين. يمكن أن تكون التغطية الإعلامية معادية نظرًا لشك إعلام حر لكنه غير مطلع، أو نظرًا لعداء الإعلام المتحكم به من جانب حكومة استبدادية. يجوز إصدار تهمة الخيانة ضد منظمات المجتمع المدني. وبسبب الجو العدائي الذي تسببت فيه الحكومة الاستبدادية، إذا تبرع الأشخاص أو الشركات لمنظمات المجتمع المدني أصلًا فإنهم يفعلون ذلك بشكل مجهول.

ملحق ب: بيانات مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني

النقاط	الحالة
1.0-3.0	محسنة
3.1-5.0	متطورة
5.1-7.0	معاقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا								
البلدان/الأراضي	استدامة منظمات المجتمع المدني	البيئة القانونية	القدرة التنظيمية	السلامة المالية	المناصرة	تقديم الخدمات	البنية التحتية	الصورة العامة
مصر	5.3	6.2	5.4	5.6	5.1	4.7	4.0	5.8
العراق	4.9	4.4	5.1	5.5	3.9	4.7	5.3	5.4
الأردن	5.0	5.0	5.5	5.3	5.1	4.7	5.0	4.7
لبنان	4.1	3.8	4.2	4.8	3.9	3.6	4.0	4.2
المغرب	4.8	4.7	5.2	5.5	4.1	4.6	5.0	4.4
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.3	4.9	4.0	4.9	4.4	3.7	4.1	4.4
اليمن	5.1	4.9	5.5	5.6	4.6	5.0	5.5	4.8

استدامة منظمات المجتمع المدني

استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
	الترتيب	النقاط
لبنان	1	4.1
الضفة الغربية وقطاع غزة	2	4.3
المغرب	3	4.8
العراق	4	4.9
الأردن	5	5
استدامة معاقة		
اليمن	6	5.1
مصر	7	5.3

البيئة القانونية

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
لبنان	3.8
العراق	4.4
المغرب	4.7
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.9
اليمن	4.9
الأردن	5
استدامة معاقة	
مصر	6.2

القدرة التنظيمية

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
الضفة الغربية وقطاع غزة	4
لبنان	4.2
استدامة معاقة	
العراق	5.1
المغرب	5.2
مصر	5.4
الأردن	5.5
اليمن	5.5

السلامة المالية

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
لبنان	4.8
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.9
الاستدامة المعاقة	
الأردن	5.3
العراق	5.5
المغرب	5.5
مصر	5.6
اليمن	5.6

المناصرة

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
العراق	3.9
لبنان	3.9
المغرب	4.1
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.4
اليمن	4.6
استدامة معاقة	
مصر	5.1
الأردن	5.1

تقديم الخدمات

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
لبنان	3.6
الضفة الغربية وقطاع غزة	3.7
المغرب	4.6
مصر	4.7
العراق	4.7
الأردن	4.7
اليمن	5
استدامة معاقة	

البنية التحتية

استدامة محسنة	
استدامة محسنة	
مصر	4
لبنان	4
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.1
الأردن	5
المغرب	5
استدامة معاقة	
العراق	5.3
اليمن	5.5

الصورة العامة

استدامة محسنة	
استدامة محسنة	
لبنان	4.2
المغرب	4.4
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.4
الأردن	4.7
اليمن	4.8
استدامة معاقة	
العراق	5.4
مصر	5.8

النقاط بالسنوات

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا												
البلدان/الأراضي	استدامة منظمات المجتمع المدني			البيئة القانونية			القدرة التنظيمية			السلامة المالية		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013
مصر	معاقة	معاقة	معاقة 5.3	معاقة	معاقة	معاقة 6.2	معاقة	معاقة	معاقة 5.4	معاقة	معاقة	معاقة 5.6
العراق	متطورة	متطورة	متطورة 4.9	متطورة	متطورة	متطورة 4.4	معاقة	معاقة	معاقة 5.1	معاقة	معاقة	معاقة 5.5
الأردن	معاقة	معاقة	متطورة 5.0	متطورة	متطورة	متطورة 5.0	معاقة	معاقة	معاقة 5.5	معاقة	معاقة	معاقة 5.3
لبنان	متطورة	متطورة	متطورة 4.1	متطورة	متطورة	متطورة 3.8	متطورة	متطورة	متطورة 4.2	متطورة	متطورة	متطورة 4.8
المغرب	متطورة	متطورة	متطورة 4.8	متطورة	متطورة	متطورة 4.7	معاقة	معاقة	معاقة 5.2	معاقة	معاقة	معاقة 5.5
الضفة الغربية وقطاع غزة	متطورة	متطورة	متطورة 4.3	متطورة	متطورة	متطورة 4.9	متطورة	متطورة	متطورة 4.0	متطورة	متطورة	متطورة 4.9
اليمن	معاقة	معاقة	معاقة 5.1	متطورة	متطورة	متطورة 4.9	معاقة	معاقة	معاقة 5.5	معاقة	معاقة	معاقة 5.6

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا													
البلدان/الأراضي	المناصرة			تقديم الخدمات			البنية التحتية			الصورة العامة			
	2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013
مصر	معاقة	متطورة	معاقة 5.1	متطورة	متطورة	متطورة 4.7	متطورة	متطورة	متطورة 4.0	معاقة	معاقة	معاقة 5.8
العراق	متطورة	متطورة	متطورة 3.9	متطورة	متطورة	متطورة 4.7	معاقة	معاقة	معاقة 5.3	معاقة	معاقة	معاقة 5.4
الأردن	معاقة	معاقة	معاقة 5.1	متطورة	متطورة	متطورة 4.7	متطورة	متطورة	متطورة 5.0	متطورة	متطورة	متطورة 4.7
لبنان	متطورة	متطورة	متطورة 3.9	متطورة	متطورة	متطورة 3.6	متطورة	متطورة	متطورة 4.0	متطورة	متطورة	متطورة 4.2
المغرب	متطورة	متطورة	متطورة 4.1	متطورة	متطورة	متطورة 4.6	معاقة	متطورة	متطورة 5.0	متطورة	متطورة	متطورة 4.4
الضفة الغربية وقطاع غزة	متطورة	متطورة	متطورة 4.4	متطورة	متطورة	متطورة 3.7	متطورة	متطورة	متطورة 4.1	متطورة	متطورة	متطورة 4.4
اليمن	متطورة	متطورة	متطورة 4.6	متطورة	متطورة	متطورة 5.0	معاقة	معاقة	معاقة 5.5	متطورة	متطورة	متطورة 4.8